الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Centre Universitaire
Abdelhafid Boussouf Mila

المركز الجامعي
عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

معهد:الآداب واللغات.

قسم:اللغة والأدب العربي.

الرقم التسلسلي:.....

رقم التسجيل: L 32/2018

www.centre-univ-mila.dz

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د)

التصريف العربي القديم في ضوء الفكر الصوتي المعاصر
– شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون أنموذجا–

إعداد الطالبة: غنية زغبيب.

إشراف الدكتور: سليم مزهود.

الشعبة: دراسات لغوية.

التخصص: لسانيات تطبيقية.

رقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
1	أد/ وردة مسيلي	أستاذة التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة-	رئيسا
2	د/ سليم مزهود	أستاذ محاضر"أ"	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة-	مشرفا و مقرّرا
3	د/سليم عواريب	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة-	ممتحنا
4	د/ عمار بشيري	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف- ميلة-	ممتحنا
5	أد/ ذهبية بورويس	أستاذ ةالتعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر- قسنطينة-	ممتحنا
6	أد/ عبد الناصر بن طناش	أستاذ التعليم العالي	جامعة الأمير عبد القادر– قسنطينة-	ممتحنا

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

"قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُم مَّا أُرْسِلْتُ بِهِ".

سورة الأحقاف الآية 23.

كلمة شكر وتقدير

بعد رحلة بحث واجتهاد دامت لسنوات، تكللت رحلتنا بهذا الإنجاز العلمي المتواضع فنحمد الله عز وجل أن وفقنا إليه.

وفي هذا المقام نتقدم بجزيل الشكر وعبارات الامتنان إلى المشرف الأستاذ الدكتور" **سليم مزهود**" على إرشاداته توجيهاته ونصائحه القيمة التي كان لها الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث، كما لا ننسى حرصه الدائم على تقديم الأفضل، فأدامه الله في خدمة العلم، وجزاه عنا خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر للسادة المناقشين كل باسمه لموافقتهم على مناقشة هذه الرسالة فلهم كل الثناء على ذلك.

واعترافا بذوي الفضل علي أقدم شكري لكل من مد لي يد العون في سبيل إنهاء هذا البحث.

حنية زكيبة

مقدمة

الحَمْـدُ للهِ لاَ أَبْغِي بِهِ بَـــــدَلاَ حَمْدًا يَبْلُغُ مِنْ رِضْوَانِهِ الأَمَـلَا

ثُمَ الصَلاَةُ عَلَى خَيْرِ الوَرَى وعَلَى سَادَاتِنَـا آلِهِ وصَحْبِهِ الفُضَـلاَ

– ابن مالك –

وبعد؛

لقد حظيت اللغة العربية منذ القدم بعناية اللغويين، فقد حاولوا الكشف عنها والتعرف على مكوناتها؛ فعمدوا إلى دراستها من مستويات مختلفة صوتية، صرفية، نحوية ودلالية فكانت هذه المستويات في نهاية المطاف بمثابة أعمدة أساس بني عليها صرح اللغة العربية.

وبما أن اللغة العربية لغة اشتقاقية تقوم على ميزان صرفي يحكمها ويفسرها، كان لعلم الصرف أهمية كبيرة بين سائر علوم اللغة فهي تحتاج إليه وتستفيد منه، والجدير بالذكر هنا أن العلم الذي يركز على الصوت بنسبة كبيرة من بين العلوم بعد علم الأصوات هو علم الصرف الذي حاول منذ القدم تيسير النطق والبعد عن التعقيد الصوتي بين الكلم وذلك يبدو جليا في أبواب (الإعلال، الإبدال والإدغام) ، إذ إنَّ الغرض من هذه الأبواب كلها هو تيسير نطق الصوت.

وهذا يبين لنا تمكن القدماء من وصف بنية اللغة العربية وصفا دقيقا، إذ أعطوها ما تستحق من الدراسة والتحليل، فأنتجوا لنا إرثا لغويا ثمينا في ميدان علم الصرف وعلم الأصوات بقي شاهدا عن مدى قوة بصيرتهم وقدرتهم في تحليل مختلف القضايا اللغوية وهذا يوضح تداخل العلمين في مؤلفاتهم بدءا من الكتاب لسيبويه وغيره.

لكن ما لاحظناه في العصر الحديث هو توجيه المحدثين أنظارهم نحو الدرس الصرفي القديم وجعله محطًا للمسائلة والبحث، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الصوت بالصرف فدعوا إلى تجديد الصرف العربي على أساس الصوت المنطوق والتحرر من قيود الكتابة.

وانطلاقا من هذه النقطة آثرنا أن يكون بحثنا موسوما "**التصريف العربي القديم في ضوء الفكر الصوتي المعاصر- شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون أنموذجا-**".

ومن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع هو الكشف عن الآراء الصرفية القديمة وإبراز مواطن الاختلاف بين القدماء والمحدثين في الدرس الصرفي وتبني الرأي الأصوب.

أما فيما يخص المدونة المعتمدة في هذا البحث فقد وقع اختياري على شرح لامية الأفعال وهي النص المحقق لمخطوطة "فتح المالك في شرح لامية ابن مالك" لعبد الكريم الفكون، تحقيق ودراسة وردة مسيلي، - وعلى حد علمي- لا توجد دراسات تطرقت إليها بالبحث من الناحية الصوتية.

وسنحاول في هذا البحث الإجابة عن الإشكال الآتي: **ما مدى تأثير الفكر الصوتي في الدرس الصرفي العربي؟**

وتنبثق عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات أهمها:

- كيف نظر المحدثون إلى الصرف العربي القديم؟
- ما هو وجه التجديد الذي أضافه المحدثون للصرف العربي القديم؟
- هل لنظام الكتابة العربية أثر سلبي على النظام الصرفي العربي؟

وتهدف هذه الدراسة لإثبات صحة الفرضيات الآتية:

- أن دراسة الصرف العربي في ضوء معطيات علم الأصوات أمر لابد منه.
- الكشف عن مدى تأثير الكتابة العربية على نظرية الصرف العربي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إعادة دراسة الصرف العربي من منظور جديد قائم على ما تفرزه الدراسات الصوتية الحديثة بعيدا عن التأويلات والافتراضات التي وضعها القدماء.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الصوت بوصفه وحدةً لغوية يساهم في تحديد أبنية الكلمات الصرفية وبيان قيمتها.

ولم تكن هذه الدراسة الأولى من نوعها في هذا المجال بل سبقتها عديد من الدراسات أولت عنايتها بهذا الجانب ومن بينها:

- التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي- المقطع- الكلمة – الجملة، لصلاح الدين سعيد حسين، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، 2009م، ركزت هذه الدراسة على التغيرات الصوتية عند القدماء والمحدثين وأثرها في التركيب.
- أثر التغيرات الصوتية في تحولات الصيغ الصرفية (دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث من خلال الربع الأخير من القرآن الكريم) لمنى السر إسماعيل الباقر، رسالة دكتوراه، جامعة أم درمان الإسلامية، 2012 م، ولا تختلف هذه الدراسة عن سابقتها في كونها تدرس التبدلات الصوتية ومدى تأثيرها في البنية الصرفية.
- الإعلال والإبدال عند اللغويين – دراسة صوتية صرفية- لعثمان محمد آدم عبد المحمود، رسالة دكتوراه في علم اللغة، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، 1462هـ/2005م، عالج فيها ظاهرتي الإعلال والإبدال متبعا في ذلك آراء سيبويه، والزجاجي وابن جني لأن لهم آراء صوتية في هاتين الظاهرتين مع عرض مقولات المحدثين حولها لتبيان جهودهم في هذا المجال وعقد مقارنة بينهم.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يُعْنَى بتوصيف الظاهرة اللغوية والتعبير عنها كما هي موجودة في الواقع، مع الاستعانة بآلية التحليل من أجل تقديم توضيحات أكثر.

ولم تكن هذه الدراسة مكتملة إلا بوضع خطة تنظيمية توجه هذا البحث وتسهله فكانت كالآتي: مدخل وثلاثة فصول وخاتمة.

مدخل بعنوان علم التصريف تكلمنا فيه عن مفهومه في التراث العربي، نشأته ومراحل تطوره، موضوعه وميدانه، والأهمية التي يحظى بها بين سائر العلوم اللغوية.

الفصل الأول خصصناه "للفكر الصوتي العربي" وقسمناه إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بعلم الأصوات، نشأته، أقسامه، وأهمية الدراسة الصوتية، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للحديث عن مخارج الأصوات وعددها عند القدماء والمحدثين، وصفاتها التي تتميز بها.

أما فيما يخص الفصل الثاني كان بعنوان: "الصرف العربي في الدرس اللغوي الحديث" وشمل هو الآخر مبحثين تكلمنا فيهما عن مفهوم المورفولوجيا، ومكونات النظام المورفولوجي، والمورفيم وأقسامه، ثم عرضنا الانتقادات التي وجهها المحدثون لنظرية الصرف العربي واتجاهات التجديد التي اكتنفتها ، ومفهوم المقطع وأنواعه، وخصائصه، وأثره في الدرس الصرفي.

أما الفصل الثالث، فموسوم "الظواهر الصرفية في شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون"، تناولنا فيه التعريف بعبد الكريم الفكون (ت 1073هـ) وعرضنا أهم آثاره العلمية تكلمنا في هذا الفصل أيضا عن ماهية المنظومات التعليمية، ووصف مدونة شرح لامية

الأفعال وأهم ما يميزها، والتغيرات الصوتية في الأفعال والمشتقات التي شملتها المدونة وتبيان الفرق بين القدماء والمحدثين في تفسريهم لهذه التغيرات.

وأنهينا البحث بخاتمة كانت بمثابة حوصلة ذكرنا فيها أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

وقد اعتمدنا على مصادر ومراجع متعددة ومنوعة بين كتب الصرف والأصوات أهمها:

- الكتاب لسيبويه.
- المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي لشاهين عبد الصبور.
- الممتع في التصريف لابن عصفور علي بن مؤمن الاشبيلي.
- دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية لمحمد عبد المقصود.
- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس.

ولا يخلو أي بحث علمي من صعوبات وعثرات تعيق مسيرته، ويمكن القول إنّ الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي صعوبة الحصول على بعض المراجع الحديثة المتخصصة والتي تجمع بين العلمين.

وفي الأخير لا يفوتنا أن نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إتمام هذا البحث، كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور سليم مزهود الذي كان خير معين لنا بما قدمه من نصائح وتوجيهات تركت بصمته في هذا البحث، والشكر موصول للجنة المناقشة، مع تمنياتنا أن نكون قد وفقنا في هذا البحث والله ولي التوفيق.

مدخل

علم التصريف

أولا- مفهوم الصرف والتصريف:

1- مفهومه لغة:

بعد تعقبنا للمدلول اللغوي لمادة "صرف" في المعاجم العربية وجدنا أنها تحمل معانٍ متعددة: كالرجوع عن الشيء، التقلب والحيلة، والتغيير من شيء إلى آخر، فابن فارس (ت390هـ) يعرف الصرف فيقول: "الصَادُ والرَاءُ والفَاءُ مُعْظَمُ بَابِهِ يَدُلُ عَلَى رَجَعَ الشَيْءَ، مِنْ ذَلِكَ صَرَفْتُ القَومَ صَرْفًا، وانْصَرَفُوا إِذَا رَجَعْتَهُم فَرَجَعُوا، والصرفُ فِي القُرآنِ التَوْبَةُ؛ لأَنَّه يَرْجِعُ بِهِ عَنْ رُتْبَةِ المُذْنِبِينَ".[1]

وقال الأزهري(ت370هـ): "وَالصَرْفُ التَقَلُبُ والحِيلَة، يُقَالُ: فُلاَن يَصْرِفُ وَيَتَصَرُفُ وَيَصْطَرِفُ لِعِيَالِهِ أَيْ يَكْتَسِبُ لَهُمْ".[2]

والصرف" أَنْ تَصْرِفَ إِنْسَانًا عَنْ وَجْهِ يُرِيدُه إِلَى مَصْرَفٍ غَيْرَ ذَلِكَ، وَصَرَفَ الشَيءَ: أَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ وَجِهٍ يُرِيدُهُ إِلَى مَصْرَفٍ غَيْرِ ذَلِكَ".[3]

بالإضافة إلى ما سبق هناك معانٍ أخرى للصرف من بينها: التغيير والتحويل، الشيء الخالص الصرف، التبيين والإيضاح، الإنفاق، والاشتقاق، وتكمن في تعريف الزبيدي (ت379هـ) إذ يقول: "التَصْرِيفُ فِي الرِيَاحِ تَحْوِيلُهَا مِنْ وَجْهٍ إِلَى وَجْهٍ وَمِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ... والتَصْرِيفُ فِي الخَمْرِ شُرْبُهَا صَرْفًا غَيْرَ مَمْزُوجَةٍ... وَتَصْرِيفُ الآيَاتِ تَبْيِينُهَا،... والتَصْرِيفُ فِي الدَرَاهِمِ والبَيَاعَاتِ إِنْفَاقُهَا... والتَصْرِيفُ فِي الكَلاَمِ اشْتِقَاقُ بَعْضِهِ مِنْ بَعْضٍ".[4]

---

[1]- أبو الحسين أحمد ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط) 1399هـ/1979م ج 3 ص346، " مادة صرف".

[2]- محمد بن أحمد بن الأزهري: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م، ج12 ص161.

[3]- محمد بن مكرم بن علي ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3، 1994م، "مادة صرف".

[4]- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي، التراث العربي الكويت (د ط)، 1408هـ/1987م، ج24، ص20.

وبالمعاني نفسها ورد مصطلح التصريف في المعجم الوسيط: "صَرَفَ الأَمْرَ تَصْرِيفًا: دَبَرَهُ وَوَجَهَهُ، وَتَصَرَفَ فُلاَنٌ فِي الأَمْرِ احْتَالَ وتَقَلَبَ فِيهِ، وصَرَفَ المَالَ أَنْفَقَهُ، والنَقْدُ بِمِثْلِهِ: بَدَّلَهُ، وَصَرَفَ الأَلْفَاظَ: اشْتَقَ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ، وانْصَرَفَ عَنْهُ: تَحَوَلَ عَنْهُ وَتَرَكَهُ، والصَرف: نَوَائِبُ الدَهْرِ وَحَدَثَانُهُ، وَفِي الاقتصَادِ الصرف هو مُبادلة عُملةٍ وطَنِية بِعملةٍ أجْنبيَة، وفِي اللغَةِ عِلْمٌ يُعْرَفُ بِه أَبْنِيةُ الكَلاَمِ واشْتِقَاقِه".[1]

كما وردت لفظتا الصرف والتصريف في القرآن الكريم بعدة مواضع منه، كقوله تعالى: {وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا} الإسراء الآية 89.

وفي قوله تعالى: {وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ} البقرة الآية 164.

وقوله عز وجل: {وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُواْ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُون} التوبة الآية 127.

وقوله أيضا: {وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا} الفرقان الآية 65.

فهذه الآيات الكريمة حملت هي الأخرى مدلول التغيير والتبيين والتقلب والتبدل من حال إلى حال.

[1]– مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط: الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، إشراف شوقي ضيف وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1325هـ/2004م، ص513،"مادة صرف".

- **اصطلاحا:**

هو العلم الذي يُعنى بالبحث في بنية الكلمة وتحويلها من صورة إلى أخرى بغية الكشف عن التغيرات التي تصيب بنيتها وهيأتها، وإظهار ما في حروفها من أصالة أو زيادة أو حذف أو إدغام أو إعلال أو إبدال.[1]

ويعرفه ابن جني(ت392هـ) فيقول: "التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة فتصرفها على وجوه شتى ومثال ذلك: أن تأتي إلى ضَرَبَ فتبني منه جَعْفَرَ فتقول ضَرَبْبَ".[2] من خلال تعريف ابن جني يتضح أن التصريف هو تغيير بنية الكلمة وتحويلها من صورة إلى أخرى لتؤدي معاني مختلفة.

ثانيا- مصطلح التصريف في التراث العربي:

سنحاول في هذا الصدد الوقوف عند أبرز اللغويين والنحاة الذين كان لهم باع كبير في تقعيد اللغة العربية، قصد رصد مفهوم التصريف عندهم، وذلك من أجل تكوين لمحة عن هذا المصطلح ومعرفة كيفية تداوله في الدرس اللغوي العربي القديم.

والبداية مع سيبويه (ت180هـ)، فقد صرح هذا الأخير بهذا المصطلح في وصف باب من أبواب كتابه قائلا: "وهذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غير بابه وهو ما يسميه النحويون التصريف والفعل".[3]

---

[1]- ينظر: راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت 1998م ص287.

[2]- أبو الفتح عثمان ابن جني: المصنف: تح وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1419هـ/1999م، ج1، ص33.

[3]- عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1،(د ت)، ج4 ص 240.

وقد بيّن السيرافي(ت368هـ) مقصود سيبويه (ت 180هـ) بلفظتي التصريف والفعل عند شرحه لكتابه فقال: "أما التصريف فهو تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والقلب للحروف التي رسمنا جوازها حتى تصير على مثال كلمة أخرى، والفعل تمثيلها بالكلمة ووزنها به كقوله: ابن لي من ضَرَبَ مثل جُلْجُل فَوَزَنَا جُلْجُلَ بالفعل فوجدناه فُعْلُل فقلنا ضُرْبُب، فتغيير الضاد إلى الضم وزيادة الباء ونضم الحروف التي في ضُربُب على الحركات التي فيها هو التصريف والفعل تمثيله بفُعلُل هو مثال جُلْجُل".[1]

ويتضح من مما سبق أن التصريف عند سيبويه يأخذ منحى التغيير والتحويل أي تحويل الكلمة عن طريق الزيادة أو الحذف أو القلب إلى كلمة أخرى.

أما ابن السراج (ت316هـ) فقد ذكر التصريف بقوله: "سمي تصريفا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة، وإبدال، وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام، وله حد يعرف به".[2]

فابن السراج (ت 316هـ) يوضح أن سبب تسميته بالتصريف هو ما فيه من كثرة التغيير والتحويل وهو لا يختلف عن سابقيه في جعل التصريف تغيير يلحق بنية الكلمة وحروفها الأصول.

ثم جاء ابن جني(ت392هـ) ليدلي بدلوه هو الآخر في هذا العلم، وذلك من خلال شرحه لكتاب "التصريف" للمازني(ت249هـ) في كتابه الموسوم "التصريف الملوكي"، موضحا فيه مفهوم التصريف بقوله: "معنى التصريف هو أن تأتي إلى الحروف

---

[1]– أبو السعيد حسن السيرافي: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: عبد المنعم فائز، دار الفكر، دمشق سوريا ط1، 1403هـ/ 1983م، ص 592.

[2]– أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3 1988م، ج3، ص 231.

الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها".[1]

فالتصريف عنده هو تغيير بنية الكلمة الأصلية عن طريق التصرف فيها بالزيادة أو الحذف أو القلب أو الإبدال أو الإدغام.

والتصريف عند عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) هو:" أن تصرف الكلمة المفردة فتتولد منها ألفاظ مختلفة ومعاني متفاوتة"[2].

أما ابن يعيش (ت643هـ) فعرفه بقوله "وحده: دور الأصل في الأبنية المختلفة والصور المتغايرة ... فالتصريف تغيير الحروف الأصول، ودورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها نحو قولك في الماضي: ضَرَبَ، وفي الحال يَضْرِبُ وفي الاستقبال: سَيَضْرِبُ...".[3]

وذهب ابن عصفور (ت669هـ) إلى أن التصريف هو معرفة هيأة الكلمة قبل دخولها في التركيب مشيرا في ذلك إلى قسمين من التصريف: أحدهما جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب المعاني نحو كلمة ضَرَبَ، ضَرَّبَ، تَضَرَبَ وتَضَارَبَ فتعددت الصيغ واختلفت المعاني، أما القسم الثاني منه فشمل تغيير الكلمة عن أصلها من غير أن يكون ذلك التغيير

[1]– ابن جني: التصريف الملوكي: تح ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1998م، ص 12.

[2]– عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في الصرف: تح محسن بن سالم العميري الهذلي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1424هـ، ص01.

[3]– أبو البقاء بن علي ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تح فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب سوريا ط1،1973 م، ص19.

دالا على معنى طارئ على الكلمة نحو تغيير الأصل قَوَلَ إلى قَالَ وهذا التغيير منحصر في النقص والقلب والإبدال.[1]

وقد عرف ابن مالك (ت 672هـ) هو الآخر التصريف فقال هو:" علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك".[2]

ونجد مصطلح التصريف عند الاستراباذي (ت684هـ) لم يختلف كثيرا عما ذهب إليه ابن الحاجب (ت646هـ) عندما شرح شافيته في كونه علم بأبنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وغير ذلك، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء.[3]

وعرفه المكودي(ت 807هـ) في شرحه لألفية ابن مالك بقوله:" هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك".[4] وهو لا يختلف عن سابقيه في هذا المفهوم.

والملاحظ على تعريفات المتقدمين للتصريف أنها اختلفت شكلا واتفقت مضمونا فاجمعوا على أن التصريف هو العلم الذي يدرس بنية الكلمات وما يطرأ عليها من تغيرات سواء أكان حذفا أم إبدالا أو إعلالا أو غير ذلك.

---

[1]– ينظر: علي بن مؤمن ابن عصفور الاشبيلي: الممتع الكبير في التصريف: تح فخر الدين قباوة، مكتبة بيروت، ط1 1996م،ج1، ص33.

[2]– محمد بن عبد الله ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، 1967 ص290.

[3]– ينظر: رضي الدين الاستراباذي: شرح الشافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت 1982م، ج1، ص 07.

[4]– زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي(ت807هـ): شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ج2، 1993م، ص 892.

أما عبد الكريم الفكون(1073هـ) فيعرفه بقوله:" هو تغييرك بنية كلمة لمعنى أتى وعرض"[1]. وجاء تعريفه هذا ضمن شرحه لأرجوزة المكودي في التصريف والتي يقول فيها:

حَقِيقَةُ التَصْريفِ أَنْ تغيرا بِنَاءَ كَلِمَةٍ لِمَعْنى ظَاهِرا[2]

فالتصريف عنده يشمل كل تغيير ماعدا تغير الحركات التي يختص بها الإعراب ويؤدي هذا التغير معنى ظاهر.

ويشير الفكون إلى أن في تعريف المكودي مؤخذات: وهي" أن حده الذي ذكره هو حد التصريف الاصطلاحي وليس حدًا لعلم التصريف الذي هو بصدد الكلام عليه، وهو معرفة تغيير بنية...إلخ"[3]

ويضيف بأن "التصريف هو تغيير أو علم تغيير... إلخ وذكر التصريف هنا يفهم من العلم المراد، لأن تلك الحقيقة إنما تتضح وتتبين بالعلم والمعرفة"[4].

ثالثا- التسمية بالتصريف والصرف:

إن المتأمل في الدرس اللغوي العربي يلاحظ لأول وهلة تداولَ مصطلحي التصريف والصرف للدلالة على العلم الذي يعنى بدراسة الكلمة وهيأتها قبل مجيئها في التركيب، وهو ما يجعلنا نتساءل: إذا كانا يحملان الدلالة نفسها، فَبِمَ نفسر اختيار الكثير من اللغويين مصطلح التصريف على الصرف؟

---

[1]- عبد الكريم الفكون القسنطيني(988- 1073هـ): فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف، دراسة وتحقيق ابن إبراهيم السعيد، أطروحة دكتوراة، إشراف عبد الله بوخلخال، تخصص لغة، جامعة الجزائر، 2004- 2005، ص 115.

[2]- المرجع نفسه ص 115.

[3]- المرجع نفسه: ص 116.

[4]- المرجع نفسه : ص نفسها.

نجد الإجابة عن هذا السؤال لدى التفتازاني(ت791هـ) إذ يقول:" فإن قيل: لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه؟ قلنا: لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير"[1].

فهو يؤكد أن التصريف هو الصرف مع أفضلية التصريف لما يحمله من تغيرات كثيرة.

ونجد القدماء يؤثرون تسمية التصريف وذلك واضح، فقد تصدر عناوين كتبهم ومؤلفاتهم واستوطن جلّ عباراتهم ومقولاتهم، فقد ذكر سيبويه(ت 180هـ) هذا المصطلح في باب من أبواب كتابه وحدا الكثير من اللغويين ممن جاؤوا بعده حدوه، فكانوا يعنون بالتصريف تحويل صيغة الكلمة؛ أي تغيير بنيتها لغرض معنوي، كتغيير الفعل الماضي إلى المضارع، وتغيير المفرد إلى المثنى أو الجمع والتصغير والنسب، كما كانوا يعنون به أيضا ما يطرأ على الألفاظ من تغيير لغرض لفظي كالزيادة والحذف والإعلال والقلب والإبدال[2].

أما المحدثين فمالوا أكثر إلى مصطلح الصرف كونه أخفَّ، وأكثر توافقا مع مصطلح علم النحو لأنه ثلاثي.[3] لكن هذا لم يمنعهم من الموازنة بين المصطلحين، إذ يستعملون المصطلحين كليهما في مؤلفاتهم، فعلى سبيل المثال نجد عبد القاهر الجرجاني(ت471هـ) قد عنون مؤلفه: "المفتاح في الصرف"، إلا أنه في معرض حديثه عنه قال:" اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وهو أن تصرف الكلمة فتتولد منها ألفاظ مختلفة، ومعان

---

[1]– مسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني: شرح مختصر التصريف العِزي في فن الصرف، تح وشرح عبد العال سالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث ، ط8، 1417هـ/1997م ص 28.

[2]– ينظر : مازن المبارك: في تاريخ علم الصرف ومصطلحاته، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد19، ربيع الأول1421هـ/2000م، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ص 298.

[3]– ينظر : شمس الدين أحمد بن سليمان المشهور بابن كمال باشا: الفلاح شرح المراح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1346هـ، ص03.

متفاوتة"[1]. وكذلك أحمد الحملاوي في كتابه: "شذا العرف في فن الصرف"، استعمل المصطلحين معا فقال:" وكان الصرف أو التصريف يطلق على مبحث خاص من مباحث النحو"[2].

يمكن القول إن مصطلح الصرف اشتهر أكثر عند المحدثين لأنه المتعارف والمتداول في معظم الدراسات الحديثة ولا يزال إلى حد الآن، غير أننا لاحظنا إيثار بعض المحدثين لمصطلح التصريف والتمسك به.

وهناك من أعطى لكل مصطلح معنى ففخر الدين قباوة يقول: "علم الصرف هو أصول وقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلمة...أما التصريف هو تحويل الكلمة من بنية إلى أخرى بالزيادة أو الحذف وتغيير الحركات"[3].

مع أن المصطلحين استعملا تارة بمعنى واحد وتارة أخرى بمعنيين مختلفين، إلا أن المتتبع للدراسات العربية في هذا المجال يوقن أن علماءنا لم يضعوا الألفاظ من غير قصد إذ ثمة فروقا دقيقة بين اللفظتين (صرف) و(تصريف)، فقد كانوا إذا أطلقوا كلمة صرف يريدون بها الصرف بمعناه العلمي المتمثل في أبوابه ومسائله، أما إذا أطلقوا كلمة تصريف أرادوا بها الصرف العملي المتمثل في تلك التمارين العلمية الذهنية التي كان يصنعها العلماء بقصد تعليم الطلبة، وأيضا ليلحق ما ليس من كلام العرب بكلام العرب[4].

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في الصرف، ص01.

[2]– أحمد محمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، تعليق محمد بن عبد المعطى، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع (د ط) (د ت) ص41.

[3]– فخر الدين قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3، 1993م، ص15.

[4]– ينظر: خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة ، ط1، بغداد، 1965م، ص23.

رابعا- التصريف والاشتقاق:

غالبا ما يرتبط مصطلح التصريف بمصطلح الاشتقاق وذلك للتقارب الموجود بينهما فهما يتفقان من حيث المدلول اللغوي الذي يشمل التغيير والتحويل، وفي هذا الشأن يقول حسن هنداوي: "فالتصريف في اللغة هو التغيير، والاشتقاق هو تغيير الصيغة إلى صيغ أخرى تخالفها في الوزن، فليس هناك ما يمنع أبدا إدراج الاشتقاق في التصريف".[1] لأنه من الصعب التفريق بينهما أو وضع فاصل بينهما لشدة ترابطهما فابن جني(ت392هـ) يوضح هذا الاتصال بقوله: "أن بين الاشتقاق والتصريف نسبا قريبا واتصالا شديدا، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضرب فتبني منه مثل جَعْفَرَ فتقول ضربب ... وكذلك الاشتقاق أيضا، ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضرب" ثم تشتق منه المضارع فتقول: "يضرب"، ثم تقول في اسم الفاعل ضارب".[2]

ويبين ابن جني(ت 392هـ) في المقام نفسه منزلة كل منهما؛ إذ يرى أن التصريف يتوسط كلا من النحو واللغة في حين أن الاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، وهذا الأخير أقرب إلى النحو من الاشتقاق، مشيرا إلا أنه لا يكاد يوجد كتاب في النحو إلا والتصريف في آخره، أما الاشتقاق فيمر منه في كتب النحو ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب[3].

[1]- حسن هنداوي: مناهج الصرفيين ومذاهبهم، دار القلم، دمشق،1989م، ط1، ص20.

[2]- ابن جني: المصنف،ج1، ص4.

[3]- ينظر: ابن جني: المصنف،ج1، ص 3، 4.

ويضيف ابن عصفور(ت669هـ) في هذا الصدد فيقول:" التصريف شبه الاشتقاق إلا أن الفرق بينهما أن الاشتقاق مختص بما فَعلتِ العرب من ذلك، والتصريف عامٌ لما فَعلتْه العرب ولما نُحدِثه نحن بالقياس. فكل اشتقاق تصريف، وليس كل تصريف اشتقاقا".[1]

وفي عبارة ابن عصفور(ت 669هـ) الأخيرة تظهر لنا العلاقة بينهما ألا وهي علاقة العام بالخاص ونستشف ذلك أيضا من قول الخليل ابن أحمد الفراهيدي(ت 170هـ) حين قال:" التصريف: اشتقاق بعض من بعض"[2]، وهذا يعني أن التصريف أعم وأشمل من الاشتقاق.

[1]– ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف ص 47. ويقدم شرحا يفصل بينهما فيه وهو إذا كان الاستدلال على الزيادة أو الأصالة، برَدِ الفرع إلى أصله سُمي اشتقاقا ومثال ذلك كلمة (أحمر) بزيادة الهمزة بأنه مأخوذ من (الحمرة)، فالحمرة هي الأصل الذي أخذ منه أحمر، وإذا كان الاستدلال عليهما بالفرع سمي تصريفا ومثال ذلك زيادة ياء (أيصر) الذي جمعه إصَارٌ بحذف الياء وإثبات الهمزة، فإصار فرع من أيصر لأنه جمعه. ينظر: المصدر نفسه: ص نفسها.

[2]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، 1408هـ، 1988م، ج 7ص 107.

خامسا- نشأته ومراحل تطوره:

إن الحديث عن نشأة هذا العلم يقودنا إلى البحث عن أول ظهور له، وكما هو معروف أنه ظهر بسبب انتشار اللحن في القرآن الكريم خاصة بعد دخول الأعاجم في الإسلام، مما توجب وضع قواعد وقوانين تحميه من ذلك الخطأ واللحن الذي لحق به، ولا يخفى عن كل دارس أن الصرف كان في بداياته مقترنا بعلم النحو وجزء منه لدى أغلبية النحاة الأوائل ولعل أكبر دليل على هذا الارتباط تعريف ابن جني(ت 392هـ) للنحوَ الذي يمزج فيه العلمين معا حين قال: "هو انتحاء سمة كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، أو التحقير والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العرب بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شد بعضهم عنها رد به إليها، وهو في الأصل مصدر شائع، أي نحوت نحوا"[1].

أما من ناحية واضع هذا العلم، فهذا الأمر مختلف فيه بين الباحثين وذلك لكثرة الروايات في هذا الخصوص ومن بينها:

- أن هذا العلم ظهر على يد الإمام علي (ت 40هـ) كرم الله وجهه، فقد ذكرت بعض الروايات عن أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ) أنه قال: "دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب-رضي الله عنه- فوجدت في يده رقعة، فقلت يا أمير المؤمنين فقال: إنّي تأملت كلام الناس فوجدته قد فسر بمخالطة هذه الحمراء(يعني الأعاجم) فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقى إلي الرقعة وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى، وقال لي: انح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك"[2]، نفهم من هذه الرواية أن علي بن أبي طالب كرم

[1]- ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي نجار، مطبعة دار الكتب، القاهرة، 1371هـ/ 1952م، ج1، ص 343.

[2]- أبو البركات بن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السمرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م ص 18.

الله وجهه هو أول من وضع الأسس الأولى لعلم النحو والصرف كونهما كانا مترابطين معا كما أشرنا من قبل.

– أن أبا الأسود الدؤلي(69هـ) هو من وضع أصول علم الصرف، فقد قيل عنه أنه " أول من استن العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها"[1]، بالإضافة إلى وجود روايات تؤكد صرامته اتجاه الأخطاء اللسانية واللغوية التي تصدر من المتكلمين واعتراضه الشديد عليها لذا عده العلماء من مؤسسي هذا العلم.

– أن معاذ بن مسلم الهراء (ت 187هـ) هو من أسس هذا العلم ومن بين الذين دعموا هذا الرأي السيوطي متخذا في ذلك ما رواه الزبيدي سندا: " أن أبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان كان يجلس إلى معاذ مسلم الهراء(ت 187هـ) فسمعه يناظر رجلا في النحو، فقال له معاذ: كيف تقول من:(تُؤْزُرُهُم أَزًّا) مريم الآية 83. يا فاعل افعل، وصلها: بيا فاعل افعل من (وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ) التكوير الآية 8، فسمع أبو مسلم كلاما لم يعرفه فقام عنهم وهجا أصحاب النحو قائلا:

قَدْ كَانَ أَخْذُهُم للنَحْو يُعْجَبُنِي ... حَتَى تَعَاطُوا كَلاَمَ الزِنْجِ وَالــرُومِ

لَمَا سَمِعْتُ كَلاَمًا لَسْتُ أَفْهَمُـهُ ... كَأنّه زِجْل الغِرْبانِ والبــُـــــــومِ

تَرَكْتُ نَحْوَهُمْ والله يَعْصِمُنــِي ... مِن التَقَحُم فِي تلك الجَراثيـــــمِ

فأجابه معاذ:

عَالَجتـــــــهَا أمردَ حَتَى إذَا ... شَبت ولَمْ تُحْسن أبَا جـــاَدَهَا

سَمَيْتُ مَنْ يَعْرِفُهَا جَـــــــاهِلا ... يصدِرها مِن بَعدَ إيرَادَهَـــــــا

سَهُــلَ مِنْكَ كُلُ مُسْتَصْعَـــــــبِ ... طَود عَلاَ القَرن أطوَادَهـــــــا"[2].

[1]– محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرح محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ج1، ص12.

[2]– المرتضى الحسيني الزبيدي: طبقات اللغويين والنحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، 1973م ص125، 126.

ومن هذه الرواية استخلص السيوطي(ت911هـ) أن واضع علم الصرف هو معاذ بن مسلم الهراء(ت 187هـ) ، وقد أشار إلى ذلك في قولٍ له: "وهو نحوي مشهور وهو أول من وضع التصريف".[1]

ولكن هل يعقل أن يقال أن معاذ بن مسلم الهراء (ت 187هـ) هو من وضع علم التصريف بناءً على هذه الرواية ؟ من خلال طرحنا هذا السؤالَ، قد يتساءل البعض لِمَ سلّمنا بالروايات التي تخص كلاً من علي كرم الله وجهه (40هـ) و أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) ولَمْ نسلم بهذه الرواية؟

أولا من الصعب الأخذ بهذه الرواية إذ لا يوجد فيها ما يدل أو يبرهن أن معاذ بن مسلم الهراء هو واضع هذا العلم، والغريب في الأمر أن ينتهي السيوطي (ت911هـ) إلى هذا الاستنتاج من خلال هذه الرواية وهذه الأخيرة تفتقد إلى الصِحَة والدقة، إذ أن وضع مسألة للمناظرة لا تعني أنه واضع ومؤسس هذا العلم، ودليل ذلك أن هناك مناظرات لعلماء كُثر كمناظرة عبد الوهاب بن حريش(ت230هـ) مع الأصمعي (ت 213هـ) في "أويت والبناء منه"، ومناظرة الأصمعي مع الكسائي(ت189هـ) في "طيْف وطيّف" وغيرهم فإذا كررت النظر في هذه المطارحات وجدتها مسائل صرفية في بناء الكلمات أو صياغة على وزنها، فَلِمَ لم ينسب هذا العلم لواحد منهم إن كانت المناظرة هي الأساس الذي اعتمد عليه السيوطي في استنتاجه[2].

[1]- جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرون دار التراث بالقاهرة، ط3 د ت،ج2، ص400.

[2]- ينظر: عبد اللطيف الخطيب: المستقصى في التصريف، دار العروبة، الكويت، ط1، 1424هـ/2003م، ج1 ص 15، 16.

ويضيف كامل شاهين في هذا الصدد فيقول:" وليس على السيوطي معول، لأنه يثبت أن الصرف كان معروفا قبل الهراء، وكل ما فعله هو تخليصه وإفراده بالتأليف، مع ذلك فهو أكثر تحوطا ممن جزموا بعده جزما بما لمحه هو لمحا"[1].

وبالتالي لا يصح أن يفهم من كلام السيوطي(ت911ه) أكثر من أن معاذ ولع بمسائل التمرين والتدريب على قواعد الإعلال والإدغام[2]، لأنه من غير الممكن والمعقول أن نطبق على مسائل علمٍ دون أن تكون هناك أسس ومفاهيم نظرية سابقة له.

ما يجعلنا نشكك أكثر في نسبة هذا العلم للهراء(ت187ه) أنه أحد تلاميذ أبي الأسود الدؤلي(69ه) فالمرجح أنه أخذ هذا العلم عنه، وفي هذا المقام يقول محمد محي الدين عبد الحميد:" وقد اشتهر عند الباحثين أن واضع علم الصرف هو أبو مسلم معاذ الهراء أحد رؤوس العلماء في الكوفة ومتقدميهم، وهذا الكلام على إطلاقه غير مستقيم، فقد كانت مسائل هذا العلم تدرس من قبل معاذ درست مسائل العربية بوجه عام ودرست مع مسائل النحو بوجه خاص، والذي يمكن أن تطمئن النفس إليه أن معاذ هو أول من أفرد مسائل الصرف بالبحث أو التأليف"[3].

مع أن الهراء صنف مؤلفات كثيرة وخصوصا في علم النحو إلا أنها لم تصل إلينا، فقد قال عنه ابن خلكان في وفيات الأعيان" أنه صنف في النحو كثيرا ولم يظهر له شيء"[4]، والشيء نفسه قاله القطفي(ت646ه): " كان معاذ بن مسلم الهروي النحوي يبيع الهروي بالكوفة ... ويصنف كتب النحو في أيام بني أمية ولم يعرف له كتاب يؤثر عنه"[5].

---

[1]– كامل السيد شاهين: الرائد الحديث في تصريف الأفعال، المكتبة الأزهرية للتراث، (د ط)، (د ت)، ص08.

[2]– ينظر: مازن المبارك: في تاريخ الصرف ومصطلحاته، ص302.

[3]– محمد محي الدين عبد الحميد: دروس في التصريف، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1416ه/ 1995م ص8، 9.

[4]– أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان: وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، بيروت، 1397ه/1977م، ج5، ص221.

[5]– جمال الدين القطفي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: أبي الفضل إبراهيم، ط مصورة، دار الفكر العربي بالقاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية 1406ه/1986م، ج3، 290.

مما سبق يتضح أن هناك العديد من الإثباتات تؤكد أن الهراء ليس هو واضع علم الصرف، فَلِمَ قيل إذن أنه واضعه؟

من خلال بحثنا يظهر لنا أن عددا من الباحثين أقروا بنسبة هذا العلم له، ونلاحظ ذلك عند السيوطي(ت911هـ) حين قال:" واتفقوا على أن معاذ الهراء(ت187هـ) أول من وضع التصريف"[1].

من الصعب رد هذا العلم إلى عالم بعينه إلا أننا نميل إلى أبي الأسود الدؤلي كونه واضع علم النحو وبما أن العلمين متزامنين يمكن القول إن واضعهما واحد، وما يزيد فرضية أنه أول من تكلم في الصرف الرواية التي أوردها أبو الطيب اللغوي(ت351هـ) في كتابه مراتب النحويين نقلا عن سيبويه والخليل بقوله:" لم يزل أبو الأسود ضنيئا بما أخذه عن علي، حتى قال زياد: قد فسدت ألسنة الناس وذلك أنهما سمعا رجلا يقول: سقطت عصاتي، فدافعه أبو الأسود"[2] ، وهو معروف بأنه لحن صرفي[3].

- **مراحل تطور علم الصرف:**

كان من الصعب تتبع مراحل تطور علم الصرف في المؤلفات العربية القديمة وذلك لتداخله مع علم النحو فمعظم المؤلفات زاوجت بين العلمين وعدتهما كالعلم الواحد ويمكننا القول أنه مر بعدة محطات تاريخية نوجزها فيما يلي:

- **المرحلة الأولى: مرحلة الوضع والتكوين.**

تمتد هذه المرحلة من عصر أبي الأسود الدؤلي(ت69هـ) إلى عصر الخليل بن أحمد(170هـ، وقيل 173هـ) واتسمت بتوحد العلوم وارتباطها، فكانت كتبهم مزيج من النحو

[1]– جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، 2006م ص432.

[2]– ينظر: أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ص8.

[3]– ووجه اللحن في هذا المثال أنه أنث العصا بالتاء مع أنها لا تحتاج إليها لأن العصا مؤنث مجازي بدون علامة في لغة العرب، فالأصح هو عصاي وليس عصاتي، ينظر: أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص27.

والصرف واللغة والأدب وغيرها لأن هذه الفروع كانت متداخلة مع بعضها البعض، فكان الأديب حينذاك نحويا صرفيا لغويا، والنحوي أديبا لغويا صرفيا وهكذا، ومن أشهر علماء هذه الفترة عنبسة بن معدان الفيل، نصر بن عاصم الليثي، وعبد الله بن هرمز، ويحي بن يعمر العدواني[1].

- **المرحلة الثانية: مرحلة النشوء والنمو.**

وتبدأ هذه المرحلة من عهد الخليل بن أحمد البصري(170هـ) وأبي جعفر محمد ابن الحسن الرؤاسي إلى أول عصر المازني البصري(ت249هـ)، وبقي علم الصرف في هذه المرحلة أيضا مندمجا في علم النحو واستمر على هذا الحال زمنا طويلا، إذ شغلت مسائل علم الصرف جزءًا مهما من كتب النحو آنذاك، كما عرفت هذه المرحلة أيضا بشيوع روح المنافسة بين علماء الكوفة والبصرة فكثرت المناظرات ومسائل الخلاف بين البلدين التي كانت لها الأثر الفعال في تطور هذا العلم، فبلغ النحو شوطا كبيرا وكثرت المؤلفات فيه، أما الصرف فلبث مندسا فيه عند البصريين وكتاب سيبويه يبين ذلك، أما الكوفيون فقد عمدوا إلى التأليف في بعض أبوابه لكن لم تصل تأليفهم إلى الحد الذي يجعل من الصرف يستقل وينفرد عن النحو ومن بين هذه الكتب كتاب التصغير للرؤاسي، كتاب المصادر للكسائي كتاب فعل وأفعل للفراء[2].

- **المرحلة الثالثة: مرحلة النضج والكمال.**

امتدت هذه المرحلة من عهد أبي عثمان المازني البصري(ت249هـ) ويعقوب بن السكيت الكوفي(ت244هـ) إلى آخر عصر المبرد البصري(ت 285هـ)، وفي هذه المرحلة اكتملت معالم علم الصرف فأصبح علما مستقلا قائما بذاته ويعود الفضل في ذلك إلى

[1]– ينظر: محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مطبعة وادي الملوك بمصر، ط4، 1373هـ، ص38، 40.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، ص 45.

المازني الذي كان من الأوائل الذين صنفوا في الصرف وحده وشق بذلك الطريق لمن بعده.[1]

سادسا- موضوعه وميدانه:

يتمحور موضوع علم الصرف بالبحث في بنية الكلمة وكيفية صياغتها والتعرف على أحكامها في حالة الإفراد أي قبل دخولها في التركيب، ويتضح ذلك في قول ابن جني إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة[2]

فعلم الصرف يدرس الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة، وما عدا ذلك فلا يختص بها كالأسماء الأعجمية وبعض الأصوات، والحروف وما يشبهها مثل الأفعال الجامدة كعسى وليس، وقد وضحها ابن عصفور(ت669هـ) في كتابه الممتع في التصريف بقوله: "اعلم أن التصريف لا يدخل في أربعة أشياء وهي: الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية ك:"اسماعيل" ونحوه، لأنها نقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة، والأصوات كعاق ونحوه؛ لأنها حكاية ما يصوت به وليس لها أصل معلوم، والحروف وما شبه بها من الأسماء المتوغلة في البناء نحو: "من" و "ما"؛ لافتقارها بمنزلة جزء الكلمة التي تدخل عليها فكما أن جزء الكلمة الذي هو حرف الهجاء لا يدخله تصريف فكذلك ما هو بمنزلته"[3].

فالأسماء الأعجمية مُنِع دخولها في التصريف لأنها نقلت من لغة أخرى غير اللغة العربية، ويقول ابن جني(ت392هـ) في هذا الصدد:" أما الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق لأنها ليست من اللغة العربية".[4]

ويوضح ذلك أكثر في قوله:" إذا كان ضرب من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ولا يسوغ فيه التصريف مع أنه عربي؛ فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى، وهو به أحرى

---

[1]- ينظر: محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 45.

[2]- ينظر: ابن جني: المصنف، ص04.

[3]- ابن عصفور: الممتع الكبير في التصريف، ص35.

[4]- ابن جني: المصنف، ج1، ص127.

لبعد ما بين الأعجمية والعربية، ألا ترى أنك لا تجد ل(إبراهيم) ولا (إسماعيل) ونحوهما اشتقاقا ولا تصريفا، كما لا تجدهما ل(قد وهل وبل) فالأمر فيها واحد"[1].

ومع هذا الإنكار المطلق إن صح التعبير في عدم دخول الأسماء الأعجمية حيز التصريف من خلال النص المذكور أعلاه، يجب أن ننوه إلى أنه ليس كل الأسماء الأعجمية لا ينطبق عليها حكم التصريف، فابن جني(ت392هـ) نفسه في معرض آخر وسياق مختلف نجده يفرق بين الاسم الأعجمي النكرة والمعرفة ويخص النكرة بالإعراب والاستعمال من قبل العرب، مما يجعلها قابلة لأن تدخل في موضوع التصريف فيقول:" اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل عليها الألف واللام قد أعربتها العرب واستعملتها استعمال أسمائها العربية، وذلك أنها تمكنت عندهم؛ لأنها أسماء الأجناس، وهي الأول وتدخل عليها الألف واللام، فجرت لذلك مجرى(رجُل وفرس) ... ويدل على أنهم قد أجروها مجرى العربي أنهم قد اشتقوا منها كما يشتقون من العربي..."[2].

وهذا يعني أن الاسم الأعجمي النكرة يدخل التصريف بخلاف المعرفة وهذا ما أشار إليه ابن عصفور(ت669هـ) وسماه بالعجمة الشخصية في قوله:" فإن قيل: أن (المِعْزى) أعجمي، وقد تقدم أن الأعجمي لا يدخله التصريف فالجواب: أن ما كان من الأعجمية نكرة فإنه يدخله التصريف؛ لأنه محكوم له بحكم العربي، بدلالة أن هذا النوع من العجمة لا يمنع الصرف، بخلاف العجمة الشخصية"[3].

أما فيما يخص الحروف فهي أيضا لا تدخل ضمن اختصاص علم التصريف، ويؤكد أبو علي الفارسي(ت377هـ) ذلك في قوله " كما أنه لا يصح البناء من الحروف... حتى

[1]- ابن جني: المصنف ، ج1، ص 127.

[2]- المصدر نفسه ، ج1، ص132.

[3]- ابن عصفور: الممتع في التصريف ص167.

ينقل بتسمية شيء به"،[1] ويواصل في معرض حديثه عن الحروف وما يشبهها من الأسماء المتوغلة في البناء فيقول:" سأل سائل: كيف تبني من(متى) في قولنا: (متى انطلاقك؟) مثل (جعفر)؟ والقول: إن البناء لا يصح منه وهو على ما هو عليه؛ لمشابهته الحرف"[2].

فلا يصح البناء منها لأنها مجهولة الأصول ولا تمثل بالفعل، ولا يعرف لها اشتقاق، فلو قال لك قائل: ما مثال: هل أو قد أو حتى أو هلا ونحو ذلك من الفعل مسألته محالا، وكنت تقول له: إن هذا ونحوه لا يمثل، لأنه ليس بمشتق إلا أن تنقلها إلى التسمية بها، فحينئذ يجوز وزنها بالفعل، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تصرف[3].

ومما سبق ذكره يتضح أن علم الصرف لا يختص بالحروف لأن أصلها مجهول ولا تمثل بالفعل بالإضافة إلى أنها لا تشتق، والشيء نفسه ينطبق على الأسماء المبنية كالأفعال الجامدة التي تشبه الحروف من ناحية الجمود وعدم التصرف[4]، أي أنها ثابتة على صورة واحدة فلا يجوز فيها الاشتقاق ولا التصريف.

وقد وضح ذلك ابن مالك(ت672هـ) في ألفيته:[5]

حَرْفٌ وَشَبْهُهُ مِنَ الصَرْفِ بَرِى وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حُرِي.

---

[1]– أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات من النحو والصرف، تح: حسن الهنداوي، 1441هـ/1987م، دار القلم، دمشق ص324.

[2]– المصدر نفسه، ص نفسها.

[3]– ينظر: ابن جني: المصنف ص36.

[4]– ينظر: أبو حيان الأندلوسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح وشرح رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط)،(د ت)،ج1، ص05.

[5]– جمال الدين ابن مالك: الألفية، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 1421هـ/2000م، ص67.

- **الميزان الصرفي:**

الميزان الصرفي عبارة عن مقياس وضعه علماء اللغة القدماء بهدف معرفة أحوال بنية الكلمة ويعد من أحسن المقاييس في ضبط اللغات، ويسمى" الوزن" في الكتب القديمة أحيانا "مثالا" فالمثل هي الأوزان.[1]

وهذا يعني أن مصطلح التمثيل يقابل مصطلح الوزن عند النحاة الأوائل ويحمل معناه إذ يقول ابن جني(ت392هـ):" إنما قصد أن تمثل الأسماء والأفعال ليرى أصلها من زائدها"[2].

فهو مقياس تتحدد به أحوال بنية الكلمة وهيأتها خاصة ما يتعلق بمعرفة الأصلي من الزائد، المذكور والمحذوف، الحركات والسكنات وكذا التقديم والتأخير، فقد لاحظ الصرفيين في المفردات العربية أن أغلبها وأكثرها شيوعا في الاستعمال هي الكلمات الثلاثية الأصول أي التي تتكون من ثلاثة أحرف، فجعلوا الميزان الصرفي مكونا من ثلاثة أحرف أصول أيضا هي(ف ع ل) وجعلوا (الفاء) تقابل الحرف الأول و(العين) تقابل الحرف الثاني و(اللام) تقابل الحرف الثالث من كل كلمة ثلاثية الأصول[3].

سابعا- أهمية علم التصريف:

لا يختلف اثنان في أهمية علم التصريف وفائدته، وكذا منزلته الرفيعة التي يحتلها بين باقي علوم العربية، إذ تعد معرفته ودراسته ضرورية للمتكلم لأنه ميزان العربية ومقياسها وأول فائدة يمكن أن تسجل في مضمار هذا العلم هي تقويم اللسان العربي وعصمته من الخطأ وكذا حفظه للقرآن الكريم من آثار اللحن التي ظهرت ملامحه بعد دخول الأعاجم في الإسلام.

---

[1]- ينظر: عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1420هـ/ 1999م، ص10.

[2]- ابن جني: المصنف ص 36.

[3]- ينظر: أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة، 1983م، ص 19. ينظر أيضا: هادي نهر: الصرف الوافي - دراسة وصفية تطبيقية- عالم الكتب الحديث، ط1، اربد-الأردن، 2010م، ص17.

وقد أدلى ابن جني(ت392هـ) في كتابه المصنف بأهميته حين قال أنه:" كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا العلم لما كان عويصا صعبا بدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به، بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه"[1].

نفهم من هذا القول أن فائدة التصريف تتمثل في كثرة المعاني والدلالات التي تنشأ عن تغيير وتحويل بنية الكلمة، فتتغير الدلالات تبعا لتغيرها، كما يشير إلى أولوية علم الصرف على النحو باعتبار أن التصريف يدرس أنفس الكلمة الثابتة والنحو يدرس حالتها المتغيرة.

أما أبو البقاء عبد الله العكبري(ت616هـ) فيوضح فائدة التصريف في قوله:" وأما فائدة التصريف في حصول المعاني المختلفة المتشبعة عن معنى واحد، والعلم به أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة، لأن التصريف نظر في ذات الكلمة، والنحو في عوارض الكلمة"[2].

فعلم الصرف من أجّل العلوم العربية موضوعا وأعظمها خطرا وأرفعها شأنا وأحقها بأن يدرس، لأنه يدخل في صميم الألفاظ العربية ويجري منها مجرى المعيار والميزان، وفيه تعرف أحوال الكلم وما يعتريه من إدغام أو إعلال أو إبدال وكذا معرفة الأصلي والزائد فيه[3]

[1]– ابن جني: المصنف، ص34.

[2]– أبي البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص 219.

[3]– ينظر: محي الدين عبد الحميد: دروس في التصريف، ص8.

- **حوصلة عن المدخل:**

في ختام هذا المدخل يمكن القول إنه:

- مع تعدد مفاهيم مصطلح التصريف عند المتقدمين وتنوعها إلا أنها أجمعت على أنه العلم الذي يدرس هيأة الكلمات وما يطرأ عليها من تغيرات سواء كان زيادة أو حذفا أو إعلالا أو غيره، ولا شك أن المحدثين قد تبنوا هذا المفهوم وتمسكوا به.

- تسمية هذا العلم بالتصريف أو الصرف عند القدماء والمحدثين له ما يبرره كونهما يحملان الدلالة نفسها وهي التغيير والتحويل، مع أن التصريف أقدم في الظهور عن الصرف كون هذا الأخير ظهر مع بداية استقلاله عن النحو، لكن هناك من فصل بين المصطلحين فالصرف يقصد به الجانب العلمي المتمثل في أبوابه ومسائله، أما التصريف هو الجانب العملي المتمثل في التمارين العلمية الذهنية.

- صعوبة التعرف على مراحل نشأة وتطور علم الصرف بشكل دقيق، نتيجة ارتباط العلوم اللغوية وتداخلها مع بعضها البعض وخصوصا تداخله مع علم النحو.

- إسناد وضع أسس علم الصرف إلى معاذ الهراء له ما يفنده، لكن يبقى الإجماع عليه من طرف العلماء أمرا مسلما به.

- هناك علاقة وطيدة بين الصرف والاشتقاق إلا أن الصرف أعم وأشمل منه.

- أن الصرف يكتسي أهمية كبيرة بين باقي العلوم اللغوية، فكل هذه العلوم تخدم وتكمل بعضها البعض فالصرف مثلا يحتاج إلى علم الأصوات والنحو يحتاج إليه.

الفصل الأول

الفكر الصوتي العربي

تمهيد:

مما لاشك فيه أن الصوت الإنساني هو الأساس الذي يبنى عليه أي نظام لغوي، وقد عبر عن ذلك ابن جني حين وصف اللغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم فاللغة قبل أن تكون كلمات أو تركيب هي في أصلها أصوات، وهو الشيء الذي جعل اللغويين قديما وحديثا يعنون بدراسة الصوت اللغوي لما له من أهمية كبيرة في الحفاظ على اللغات وضمان استمرارها، هذا بالإضافة إلى أنه الأصل الذي تقوم عليه الدراسات الصوتية أو ما يعرف بعلم الأصوات.

- **المبحث الأول: علم الأصوات- مفهومه- نشأته- أقسامه:**

1- مفهومه:

علم الأصوات هو فرع من فروع علم اللغة يعنى بدراسة أصوات اللغة؛ وهو بذلك يولي أهمية كبيرة للجانب النطقي والتعبير اللغوي.[1]

فهو يدرس طريقة إنتاج الأصوات مفردة مجردة، وكذا معرفة الخصائص التي يتميز بها كل صوت، وكيفية انتقاله من المتكلم إلى السامع مستعينا بعلوم مساعدة في الوصول إلى نتائجه كعلم التشريح والفيزياء وغيرها، باحثا عن عوامل النجاح والإخفاق في عمليات الكلام ويعمل على سد الفجوة بين اللفظ المنطوق والمكتوب.[2]

2- نشأته:

أ- عند القدماء:

لقد اهتم اللغويون القدماء على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم بالدرس اللغوي عامة والدرس الصوتي خاصة، وذلك من خلال محاولاتهم الكشف عن خصائص لغاتهم وفهمها

[1]- ينظر: برتيل مالمبرج: علم الأصوات، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1985م، ص6.

[2]- ينظر: محمد منصف القماطي: الأصوات ووظائفها، دار الوليد، طرابلس، ط2، 2003، ص 16، 17.

وتقريبها إلى أذهان متعلميها سواء للناطقين بها أو بغيرها، فكان لهم دور فعال في بناء صرح هذا العلم وتأسيس قاعدته، وسنتعرف فيما يلي على أهم الشعوب والأقوام التي كان لها فضل كبير في ظهوره.

- **الهنود:**

لقد كان الهنود من الشعوب التي أولت اهتمامها بالدراسات اللغوية بشكل عام والصوتية بشكل خاص وذلك من أجل المحافظة على كتابهم المقدس (الفيدا) وكذا حماية اللغة السنسكريتية من التحريف واللحن، لتمكين أهل العقيدة من الفهم والنطق الصحيحين لكتبهم المقدسة، فكان بانيني panini من علمائهم البارزين الذين وصفوا أصوات اللغة السنسكريتية من حيث مخارجها وهيأتها النطقية، وهو بذلك بَيَّن لنا درجة الاهتمام التي أعطاها الهنود لأصوات لغتهم[1].

وهذا يعني أن ظهور الدراسات اللغوية عندهم كانت لهدفين هما الحفاظ على كتابهم المقدس، وصون لغتهم من خطر التحريف والتصحيف الذي قد تتعرض له على أفواه الأعاجم.

وحسب ما أشار إليه معظم الدارسين فإن الدراسات الصوتية برزت عند قومين اثنين كانت لهما الصدارة في دراسة هذا العلم والتعمق فيه ألا وهما الهند والعرب، إذ يقول اللغوي الألماني برجشتراسر:" ولم يسبق الغربيين في هذا العلم؛ أي علم الأصوات، إلا قومان من أقوام الشرق وهما: أهل الهند يعني البراهمة والعرب"[2]، وهذا يعكس تفوق كلا القومين في هذا

1- ينظر: أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط2، 2005 ص12. وينظر: سمير شريف استيتية: اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، ص17.

2- جوتلف برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط2 1414هـ/ 1994م، ص 11.

المجال ومدى انشغالهم آنذاك بالبحث الصوتي فكانت أفكارهم وملاحظاتهم الصوتية بمثابة مرجع ينهل منه بقية الأقوام في إثراء بحوثهم ودراساتهم.

فالدرس الصوتي عندهم كان ثريا ومتنوعا وهذا يعكس الدقة والتفاني في أبحاثهم فدرسوا الصوت المفرد وقسموه إلى علل وأصناف علل وسواكن وقسموا العلل إلى بسيطة ومركبة، وقسموا السواكن بحسب مخارجها، كما لم يفتهم الحديث عن كيفية تسرب الهواء من التجويف الحنجري وذكروا أنه إذا فتح ما بين الوترين الصوتين ينتج النفس وإذا ضيق ما بينهما ينتج الصوت مشيرين أن النفس يحدث في حالة الأصوات الساكنة المهموسة والصوت في حالة السواكن المجهورة أو العلل[1].

فَعَمَلُ الهنود في مجال الصوتيات كان جديرا بالاهتمام كونهم أولوا عناية كبيرة لعملية نطق الأصوات، وإتيانهم بتصنيف دقيق ومبتكر للأصوات " مبني على الملاحظة والتجربة بل إن كثيرا من الدراسات تؤكد بأن أوروبا هي التي تأثرت بالبحوث الصوتية الهندية القديمة التي ترجمها بعض الباحثين الغربيين"[2].

- **اليونان:**

لم تكن هناك مؤلفات صوتية عند اليونانيين –على حد علمنا– تبيّن لنا بشكل واضح معالم هذا العلم عندهم، بل كانت آرائهم الصوتية في مجملها متفرقة ومتناثرة في أقوال محاورات أفلاطون، وكذا في الشعر والخطابة لأرسطو، بالإضافة إلى وجودها في كتب نحوييهم أمثال ديونيزيوس ثراكس وغيرهم[3].

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، ط6، 1988م ص58.

[2]– أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ص12.

[3]– ينظر: محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص87.

فقد كانت آرائهم الصوتية " تقوم في جملتها على ملاحظات الآثار السمعية التي تتركها الأصوات في الأذن، وهي بهذا تختلف عن الآراء الصوتية لقدماء الهنود والعرب الذين أدركوا الأسس الفيسيولوجية في تكوين الأصوات المختلفة"[1].

وهذا يبيّن أن اليونانيين لم يكونوا على دراية ببعض المفاهيم في الدرس الصوتي على خلاف الهنود والعرب، فهم لم يفطنوا إلى تقسيم أصوات لغتهم إلى القسمين الرئيسين المعروفين حاليا وهما الأصوات المهموسة والأصوات المجهورة، غير أنهم عنوا بظواهر أخرى فطوروا نظاما هجائيا للكتابة، كما مثلوا النبر برموز صوتية خاصة به، وصنفوا أصوات لغاتهم حسب طريقة النطق[2].

فالدراسة الصوتية عندهم "وإن لم تتسم في بعض جوانبها بالعمق وبعد الغور عن قواعد اللغة والتأويل والنطق، إلا أنها أماطت اللثام عن بعض الظواهر المقطعية في لغتهم التي كشفوها إلى الفلاسفة السفسطائيين فكانت غذائهم الذي قدموه على مائدة الظواهر النطقية والوظائفية"[3].

ويتضح من هذا الكلام أن الدراسة الصوتية عند اليونانيين لم تبلغ الدرجة التي بلغها الهنود والعرب من التحليل والتصنيف، إلا أنهم كانوا على دراية بظواهر نطقية عديدة مكنتهم من الخوض في حيثيات هذا العلم.

---

[1]– محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 88.

[2]– ينظر: أحمد عمر مختار: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، ص61. ينظر: محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 88.

[3]– عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1418هـ/1998م، ص 15.

- **العرب:**

لقد كانت الدراسات الصوتية عند العرب القدماء متشابكة ومترابطة بعلوم أخرى لأن الدراسات اللغوية آنذاك كانت مندمجة مع بعضها البعض، فالدرس الصوتي كان" في بدايته جزءا من أجزاء النحو، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون وزادوا فيه تفصيلات كثيرة مأخوذة من القرآن الكريم"[1].

وعليه فقد عرف الدرس الصوتي اهتماما واسعا من قبل العلماء على اختلاف تخصصاتهم، فكان المعجميون أول من تكلم عن الأصوات، ونلمح ذلك عند الخليل فهو من العلماء الذين كان لأسمائهم صدى واسع في مجال الدراسات الصوتية القديمة، من خلال اشتغاله بالمعاجم وتأليفه كتاب (العين) الذي بناه على أسس صوتية، وهو بذلك يعد أول من وضع الأسس الأولية لهذا العلم.

كما اشتهر الخليل(ت 170هـ) بوضعه علم العروض وأوزان الشعر العربي وهذا يدل على أن الخليل كان ملمًا بعلوم العربية فقد كانت تعليلاته وابتكاراته نبراسا يضيء سبل علماء اللغة، في مجال النحو والصرف والعروض بصفة خاصة والعلوم اللسانية بصفة عامة[2].

فقد تنبه الخليل (ت170هـ) إلى أهمية الأصوات اللغوية وأدرك" قيمة الدراسات الصوتية، وصلتها باللغة فرتب الحروف الهجائية على نحو صوتي من الحلق والفم إلى الشفتين، وبيَّن مواطن إخراج الحروف من حلقية وشجرية وأسنانية، ونطعية، وذلقية، وشفوية

[1]– برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، ص 11.

[2]– ينظر: عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة بين القديم والحديث، ط3، 1989م، ص34.

وقد حدد مخرج كل حرف على وجه دقيق، ثم بيَّن صفاتها وخصائصها وهو عمل لا ينهض له إلا المتخصص والباحث الذي يرجو من وراء بحثه ثمرة في دراسة اللغة"[1].

وبهذا تكون ملاحظات الخليل (ت170هـ) الخطوة الأولى للسير نحو تأسيس علم الأصوات فقد كانت آراءه دقيقة تنم عن قوة الملاحظة ومحاولة التقصي عن كل صغيرة وكبيرة؛ فكانت تلك الآراء المنطلق الذي استوحى منه العلماء الذين جاؤوا بعده أفكارهم سواء في إتباع منهجه أو في وضع المصطلحات الدقيقة لوصف الأصوات فزادوا وشرحوا وفسروا وتداركوا ما فاته[2].

كما تعد طريقته في "ترتيب الأصوات بحسب مخارجها من الأمور الغريبة عن العرب في ذلك الوقت فضلا عن تفرد هذه الطريقة أو المنهج عن الطرائق الأخرى المتبعة في ترتيب الأصوات ولاسيما النظام الألفبائي والنظم الأبجدي. وعلى الرغم من ذلك نجد من العلماء العرب من سار على نهج الخليل في وضع الأبجدية الصوتية مع تسليمه بصعوبتها، فقد تبعه في ذلك أبو علي القالي(ت356هـ) في المنهج والطريقة، ولم يخرج عنه إلا في بعض الأمور القليلة التي تقلل من هيمنة منهج الخليل على منهج القالي في معجمه (البارع)"[3].

وهذا يعني أن الخليل أحدث طفرة في هذا المجال من خلال إتيانه بطريقة غريبة تختلف عما كان سائدا عند العرب القدماء، وهذا يعكس حسه الدقيق في وصف الأصوات وتمييزها، مما جعل البعض يتبع منهجه وطريقته في ترتيب الأصوات.

---

[1]– عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة بين القديم والحديث، ص 32، 33.

[2]– عليان بن محمد الحازمي: الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، بحوث كلية اللغة العربية، ع 2، جامعة أم القرى السعودية، 1404هـ/1405هـ، ص353.

[3]– علاء جبر محمد: المدارس الصوتية عند العرب – النشأة والتطور– دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 1427 هـ/ 2006م، ص 30.

كما نجد أيضا بعض النحويين عنوا بالدرس الصوتي، وقدموا أفكارا وآراء صوتية مهمة ومن بينهم سيبويه(ت 180هـ)، فقد تضمن كتابه آراء صوتية في باب الإدغام؛ إذ قسم فيه الأصوات العربية إلى حروف أصول وحروف فروع، ويقول في هذا الصدد "هذا باب عدد الحروف العربية ومخارجها وأحوال مهموسها ومجهورها واختلافها، فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا وهي: الهمزة، الهاء، الألف، العين الحاء، الغين، الخاء، القاف، الكاف الجيم، الشين، الياء، الضاد، النون، اللام، الراء، الطاء الدال، التاء، الزاي، السين، الصاد الظاء، الذال، الثاء، الفاء، الباء، الميم، والواو"[1].

ولهذه الحروف الأصول فروع وهي" عديدة وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار من بينها النون الخفيفة، والهمزة التي بَيْنَ بَيْنَ، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم"[2].

كما برزت آراء ابن جني(ت392هـ) الصوتية في تعريفه الشهير للغة في قوله:" اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"،[3] فابن جني في تعريفه هذا ينظر للغة على أنها لغة منطوقة وليست مكتوبة.

وهو يعد أول من تعرض للقضايا الصوتية بالتفصيل وَخَصَها بمؤلف مستقل وهو بدوره يقر بذلك بقوله:" وما علمت أن أحدا من أصحابنا خاض في هذا الفن هذا الخوض، ولا هذا الإشباع".[4] وهذا يعني أن ابن جني(ت392هـ) تفوق في هذا العلم وأجاد فيه وضمه في مؤلف عنونه "سر صناعة الإعراب" وهو كتاب تضمن جميع أحكام حروف العربية وأحوال كل حرف منها في مخارجها ومدارجها، وانقسام أصنافها وأحكام مجهورها ومهموسها وشديدها ورخوها وصحيحها ومعتلها، ومطبقها و منفتحها وساكنها ومتحركها و

[1]– سيبويه: الكتاب، ج 4، ص431.

[2]– المصدر نفسه، ج 4، ص432.

[3]– ابن جني: الخصائص، تح محمد النجار، دار الكتب، القاهرة، 1952م، ج1، ص33.

[4]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص56.

مضغوطها ومهتوتها ومنحرفها ومشربها ومستويها ومكررها ومستطيلها ومنخفضها إلى غير ذلك من أجناسها[1].

كما كان لابن سينا هو الآخر نصيب في دراسة هذا العلم "فقد سخر معارفه المتنوعة والمتعددة في الدرس الصوتي حيث درس ظاهرة الصوت فيزيائيا باعتباره تموجا في الهواء، ووصف تشريح أعضاء النطق، مثل الحنجرة واللسان ووظائفها في عملية النطق والتصويت وشرح آليات النطق في كل صوت من الأصوات اللغوية من خلال اللغة والكلام والعلم الطبيعي نظريا وعمليا، وهذا المنهج هو بعينه منهج المحدثين في تناول الأصوات اللغوية"[2].

كما لا ننسى علماء التجويد الذين كان لهم باع كبير في الأبحاث الصوتية، فمعلوم أن الدراسات الصوتية العربية قديما شأنها شأن الدراسات الهندية أي أنها ظهرت بدافع ديني وهو المحافظة على القرآن الكريم خوفا من التحريف، فكان هذا العلم مرتبطا به ويظهر بصورة أوضح عندهم، فدرسوا المباحث الصوتية المتعلقة بقراءة القرآن الكريم وأفردوا لها كتبا مستقلة وأطلقوا عليها اسم التجويد، وكان ذلك في القرن الرابع الهجري على يد أبي مزاحم الخاقاني الذي نظم قصيدة في حسن أداء القرآن[3].

وصفوة القول أن لعلماء العرب قديما دور كبير في تكوين هذا العلم، من خلال وضعهم حجر الأساس الذي بنيت عليه قواعده، فعلى الرغم من اقتصارهم في تحليلهم على الملاحظة نظرا للظروف البسيطة الموجودة آنذاك، إلا أنهم أثبتوا مقدرتهم وتمكنهم في هذا المجال وبرهنوا على صحة نتائجهم التي توصلوا إليها، وفي هذا المقام يقول إبراهيم أنيس:" لقد كان للقدماء من علماء العربية بحوث في الأصوات اللغوية شهد المحدثون أنها

[1]– ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص4.

[2]– محمد صالح الضالع: علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د ط)،(د ت) ص26.

[3]– غانم قدروي الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، منشورات المجمع العلمي، بغداد، 1423هـ/2002م، ص10.

جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم، وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي ولاسيما في الترتيل القرآني ولقرب هؤلاء من عصور النهضة العربية واتصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحس دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفا أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم"[1].

وعلى غرار العامل المشترك بين الدراسات العربية والهندية الذي أشرنا إليه سابقا في كونهما نشآ بدافع ديني وهو الحفاظ على كتبهم المقدسة، فهناك أيضا" تشابه كبير بين تصنيف الهنود لأصوات السنسكريتية حسب المخارج وبين تصنيف العرب للأصوات العربية على هذا الأساس، ومعروف أن التصنيف الهندي أقدم بكثير من التصنيف العربي، ومن مظاهر التشابه أن الهنود يرتبون الأصوات ابتداء من أقصاها في الحلق إلى الشفتين، ثم يذكرون الأصوات الأنفية، وهذا الترتيب هو الذي نجده عند الخليل بن أحمد الفراهيدي وكذا سيبويه، وهو الذي سار عليه المؤلفون العرب من بعد"[2].

وإذا سلمنا بأقدمية وأسبقية التصنيف الهندي للأصوات من تصنيف العرب، وإذا علمنا أيضا أن دوائر البحور الشعرية التي وضعها الخليل لها مثيل عند الهنود من قبل، فهل يمكن أن يكون هذا التشابه محض صدفة أم أن العرب فعلا تأثروا وأخذوا أصول هذا العلم عن الهنود؟ هناك بعض المستشرقين يرون أن العرب اقتبسوا بعض القضايا الصوتية من الحضارات التي سبقتهم كالهند مثلا وهذا ما أشار إليه العالم اللغوي **فولرز** موضحا بعض نقاط الالتماس بين بانيني الهندي وبين العلوم الصوتية التي أنشأها الخليل غير أن هذه

[1]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص4.

[2]– محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 90.

الفكرة مزعومة ولا يمكن الجزم بها لأنه لا يوجد دليل واضح وإثبات قاطع يشير بأن أخذا أو تأثرا قد حدث في هذا المجال أو ذاك[1].

وقد عبر عن هذا غانم قدوري بقوله:" الدراسات الصوتية العربية نشأت نشأة أصيلة، وتطورت تطورا ذاتيا استجابة لحاجة الناطقين بالعربية والدارسين قواعدها، وقطعت في ذلك شوطا بعيدا"[2].

ب- عند المحدثين:

بعد ركود دام لأعوام عادت الدراسات الصوتية إلى سابق عهدها من التطور وتربعت على عرش الدراسات اللغوية الحديثة، وأسهم في انبعاثها رافدان مهمان وهما: الدراسات الصوتية العربية القديمة عند علماء العربية، والدراسات الصوتية الغربية على يد المستشرقين والباحثين العرب الذين درسوا في جامعات الغرب فاطلعوا على مصادر هذا العلم وترجموا أو نقلوا كثيرا من موضوعاته إلى العربية[3].

وقد كان تأثر الباحثين العرب بالجامعات الغربية التي درسوا فيها واضح جدا في تكوين مادة كتبهم ومؤلفاتهم" وكان أول مؤلف مستقل يطالعنا في هذا الجانب هو كتاب الأصوات اللغوية ويعد هذا الكتاب الأول من نوعه في اللغة العربية تأثرا بالفكر اللغوي الحديث وتمثل مباحثه في أغلبها اتجاها تجديديا في البحث الصوتي المعاصر"[4].

فقد حاول إبراهيم أنيس من خلال كتابه هذا إعادة وصف أصوات العربية من وجهة حديثة وجديدة وذلك بجمعه بين آراء القدماء العرب و نتائج المحدثين الغرب.

---

[1]- محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 94 ، 95. ينظر أيضا: السعيد شنوقة: مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008م، ص17.

[2]- غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص11.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص17.

[4]- عبد الرحمن حسن العارف: اتجاهات الدراسات اللسانية المعاصرة في مصر، ص 83، 84.

إلى جانب إبراهيم أنيس هناك علماء آخرين كان لهم صيت كبير في مجال الدراسات الصوتية نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر:

- كمال بشر: في كتابه علم الأصوات
- أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي
- عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة.
- محمود السعران: علم اللغة: مقدمة للقارئ العربي
- داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية.
- صالح القرمادي: دروس في علم أصوات العربية.

وغيرها كثير، فكل هذه المؤلفات عنيت بالدراسة الصوتية في العصر الحديث، وكان لها دور كبير في إثراء الدرس اللغوي العربي عموما والدرس الصوتي خصوصا.

3- أقسامه:

يتفرع علم الأصوات إلى عدة أقسام موضحة في الشكل الآتي:

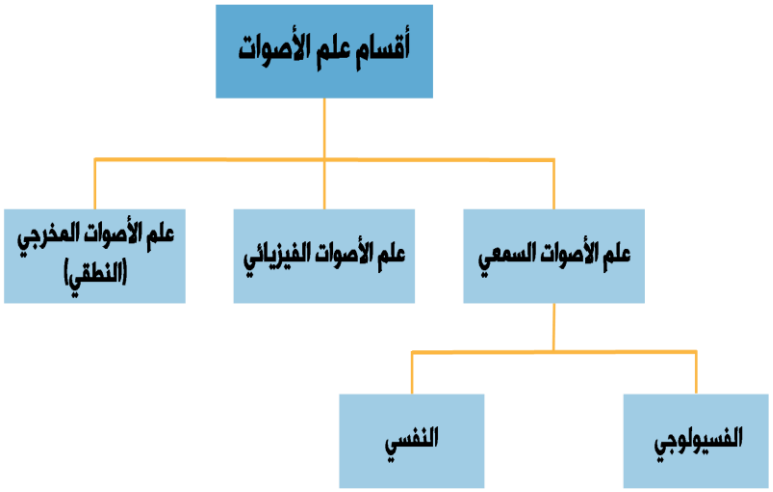

✓ **علم الأصوات النطقي: Articulatory phonetics**

هو أحد فروع علم الأصوات يعنى بدراسة أعضاء الجهاز النطقي، مبرزا وظيفة كل منها في عملية النطق وإصدار الكلام.[1]

وهذا الفرع من أقدم فروع علم الأصوات وأكثرها شيوعا في المجال اللغوي، لأنه من اليسير تطبيقه؛ لاعتماده على الملاحظة الذاتية والتجربة الفردية، من حيث نطق الأصوات ومعرفة مواضعها وهي أمور بسيطة يسهل ممارستها ولا تحتاج إلى جهد وعناء كبيرين.[2]

غير أن علماء الأصوات لم يتوقفوا عند هذا الحد بل عمدوا إلى الاستعانة بعلوم أخرى قصد إثراء بحوثهم ومساعدتهم في الوصول إلى نتائج أكثر دقة ومن بين هذه العلوم الفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) والتي كان لها أثر بالغ فيما بعد في الكشف عن حيثيات عملية النطق وكيفية إصدار الأصوات، وتبعا لذلك أصبح مصطلح علم الأصوات الفسيولوجي وهو مصطلح حديث نسبيا يستعمل كمرادف للاسم التقليدي علم الأصوات النطقي.[3]

✓ **علم الأصوات الفيزيائي:(Acoustic phonetcs(physical**

يهتم هذا العلم بدراسة الخصائص المادية أو الفيزيائية للأصوات اللغوية أثناء انتقالها من المتكلم إلى السامع.[4]

وبعبارة أدق هو علم يدرس الوسط الفيزيائي الذي تنتقل فيه الأصوات بدءا من حدوثها إلى غاية وصولها إلى السامع.

---

[1]– ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000 م، ص47.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص46، 47.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص48.

[4]– ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، (د ط)، 1418هـ/ 1997م، ص19.

وعرف هذا العلم أيضا باسم علم الأصوات الأكوسيكي[1] وتكمن وظيفته في تحليل الذبذبات والموجات الصوتية المنتشرة في الهواء، وقد كان لهذا العلم صدى واسع في مجال الدراسات الصوتية من خلال تقديم وسائل جديدة وحديثة لدراسة الأصوات ووصفها، نتيجة تطبيق الوسائل الفنية والمبادئ العلمية المتبعة في علم الفيزياء على الصوت الإنساني[2].

✓ **علم الأصوات السمعي:Auditory phonetics**

يعد هذا الفرع من أحدث فروع علم الأصوات، يرتكز على جانبين اثنين: أحدهما **عضوي**؛ تتمثل وظيفته في التعرف على الذبذبات الصوتية التي تستقبلها أذن السامع والثاني **نفسي**؛ تتجلى وظيفته فالبحث في تأثير هذه الذبذبات ووقعها على أعضاء السمع، وفي عملية إدراك السامع للأصوات وكيفية هذا الإدراك.[3]

إلا أن هذا الفرع لم يحظ بالقيمة الكافية من الدراسة والبحث ولم يحقق تقدما كبيرا مما يجعله يتراجع تراجعا ملحوظا نظرا لغياب المختصين في هذا المجال وخصوصا فسيولوجيا الجهاز السمعي، وعلم النفس الإدراكي، وكذا قلة الأجهزة والآلات التي يحتاجها اللغوي في مثل هذه الدراسة.[4]

والسبب وراء عزوف اللغويين عن الاهتمام بهذا الفرع يكمن في الصعوبات التي يكتنفها هذا العلم والتي تكمن في النقاط الآتية:[5]

1-"أن انتشار الموجات الصوتية على طبلة الأذن، ووقع هذه الموجات على أعضاء السمع شيء لا يمكن إدراكه إلا بواسطة أجهزة خاصة وفي حالة الاستعانة بهذه الأجهزة فيما لو أتيحت للغوي سوف يجد نفسه غير قادر على إدراك العملية السمعية، باستثناء عملية سماع الأصوات بوصفها ضوضاء لا أكثر ولا أقل.

---

[1]- الأكوسيكي نسبة إلى acoustics وهو (فرع من فروع الفيزياء physics)، ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص 49.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 49، 50.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص43.

[5]- المرجع نفسه، ص 44، 45.

2- عملية السماع عملية لا يمكن التحكم فيها، فليس الإنسان بقادر على وقف هذه العملية واستئنافها حين يشاء، على عكس عملية النطق التي يستطيع المتكلم أن يتحكم فيها بالقطع والاستئناف متى شاء.

3- ما يجري في الجهاز السمعي وكثير من أعضائه أشياء بعيدة المنال بالنسبة للعين المجردة، وكذلك الحال بالنسبة للملاحظة الناتجة عن استعمال ذلك النوع من الأجهزة والآلات التي يحتمل أن تتاح للباحث اللغوي العام".

✓ **علم الأصوات التجريبي:**

ظهر هذا الفرع واستخدم في الدراسة الصوتية منذ القدم، فكان يعتمد على الملاحظة المباشرة والتجربة الذاتية دون سواهما، لكن مع التطور الذي شهده الميدان العلمي وظهور العديد من المخترعات وخصوصا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تمكن هذا العلم من الاستفادة من الأجهزة الدقيقة في تسجيل الأصوات وتحليلها، وكذا تحقيق التعاون بين معامل الصوتيات ومختلف الفروع العلمية الأخرى كالفسيولوجيا والهندسة الكهربائية وغيرها.[1]

"ووظيفة هذا الفرع تتمثل في إجراء التجارب المختلفة بواسطة الوسائل والأدوات الفنية في مكان معد لذلك يسمى معمل الأصوات، وهذه الأجهزة تخدم كل من علم الأصوات النطقي وعلم الأصوات الفيزيائي"[2]، فهما يعتمدان عليه لأنه متمم لهما، وذلك من أجل الحصول على نتائج صحيحة ودقيقة.

هذه إذًا مختلف جوانب علم الأصوات التي تشكل في مضمونها المراحل تكتنفها عملية التواصل بدءا من إنتاج الأصوات ونطقها مرورا بالوسط الذي تنتقل فيه بالإضافة إلى

[1]- ينظر: أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 53.

[2]- كمال بشر: علم الأصوات، ص55.

عملية استقبالها ومحاولة تحليلها وإدراكها وانتهاء بتسجيلها وعرضها على أجهزة حديثة من أجل التعرف على خصائصها والكشف عن مكنوناتها.

- **الفونتيك والفونولوجيا:**

انقسمت الدراسات الصوتية عند المحدثين إلى فرعين رئيسيين أو بالأحرى إلى علمين وهما الفونتيك والفونولوجيا، إلا أنهما نشآ في ظروف متفاوتة، وبيئات مختلفة، فالفونتيك نشأ وتطور في كنف الثقافة اللسانية الإنجليزية على يد مجموعة من الرواد الانجليز أمثال هنري سويت، دانيال جونز وغيرهم ومحور اهتمام هذا العلم هو دراسة الأصوات منفردة من الجانب الفسيولوجي والفيزيائي[1].

في حين أن الفونولوجيا ظهرت مع اللسانيات البنيوية وبالتحديد مع حلقة براغ، حيث ضُبطت مفاهيم هذا العلم مع دوسوسير إثر تطوير مفهوم الفونيم.[2] "فقد أطلق مؤسسو مدرسة براغ على منهجهم الخاص بالدراسة الصوتية اسم الصوتيات الوظيفية phonology ويتولى هذا الفرع من اللسانيات الحديثة دراسة المعنى الوظيفي للنمط الجدولي ضمن نظام اللغة الشامل واستخراج كل الفونيمات وضبط خصائصها"[3].

وعليه نطرح السؤال كيف كانت نظرة كلًا من اللسانيين الغرب والعرب إلى هذين المصطلحين؟ وما هو مجال كل منهما؟

أولا- الفوناتيك والفونولوجيا عند الغرب:

اختلف الباحثون الغربيون في تحديد مفهوم هذين المصطلحين ومجال كل منهما فدي سوسير مثلا يرى أن phonétique "علم تاريخي، يحلل الأحداث والتغيرات، ويتحرك من

[1]- ينظر: فاطمة الهاشمي البكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، ص 102.

[2]- ينظر: المرجع نفسه: ص 103.

[3]- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص137.

خلال الزمن"[1]، أما phonologie فهو "علم خارج الزمن، ذلك أن عملية النطق لا تتغير أبدا، وهو علم مساعد يختص بالكلام فقط".[2]

فمن وجهة نظر دوسوسير الفونتيك يقوم بالبحث في الأصوات ومراحل تطورها عبر الزمن، أما الفونولوجيا فيعنى بدراسة الأصوات من الجانب الفسيولوجي وهو متعلق بالكلام فقط .

أما مدرسة براغ فتذهب إلى التمييز بين العلمين والفصل بينهما ونلحظ ذلك من خلال أفكار روادها وآرائهم، فتروبتسكوي وهو المؤسس الأول لعلم الأصوات الوظيفي أي (الفونولوجيا) سنة 1928 وأحد رواد هذه المدرسة، يرى أن الفوناتيك يهتم بما ينطق الإنسان في الحقيقة والواقع عندما يتكلم، في حين أن الفونولوجيا بما يظن أو يتصور الإنسان أنه ينطقه[3].

فالفوناتيك عند هذه المدرسة يهتم بالأصوات المنطوقة، في حين أن الفونولوجيا يهتم بالتصور الذهني أي القواعد الموجودة في الذهن.

كما يذهب أولمان في تفريقه بين المصطلحين إلى أن الفوناتيك هو علم أصوات الكلام المختص بدراسة الأصوات من جانبها العضوي والفيزيائي وليس جزءا من علم اللغة في حين أن الفونولوجيا هو علم أصوات اللغة أي الفونيمات[4].

---

[1]– فرديناند دي سوسير: علم اللغة، ترجمة: بوتيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، ط3، 1985م، ص51.

[2]– المصدر نفسه: ص51.

[3]– ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص77. ينظر: أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي الإمارات العربية المتحدة، ط2، 1434هـ/ 2013م، ص65.

[4]– ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص78.

ثانيا– الفوناتيك والفونولوجيا عند العرب:

عرف كل من مصطلح phonétique وphonologie مسميات مختلفة عند دخوله إلى الثقافة العربية، إلا أن هذا التضارب في المسميات لا يلغي النقاط المشتركة في تعريفهما، فكل المفاهيم التي سيقت لهما تشير إلى أن الأول هو العلم الذي يدرس الصوت البشري من النواحي النطقية والفيزيائية والسمعية أما الثاني فهو العلم الذي يدرس وظيفة الأصوات في التركيب.

فقد أشار كمال بشر إلى أن الفوناتيك يعنى بالدراسة الصوتية المادية التي تتضمن الجوانب الفسيولوجية والفيزيائية أما الفونولوجيا هو العلم الذي يهتم بالجانب الوظيفي للأصوات اللغوية أي يعمد إلى وضع القوانين والقواعد العامة للأصوات وإلى الكشف عن وظائف هذه الأصوات في اللغة المعينة[1].

ونلاحظ أن كمال بشر آثر تسمية هذين الفرعين بالفوناتيك والفونولوجيا من خلال تعريب المصطلحين مبتعدا في ذلك عن الترجمة وذلك من أجل الدقة في التعبير، وبين أن سبب عزوفه عن الترجمة هو اللبس الذي قد يحصل في سياق المقابلة بينهما[2].

أما إبراهيم أنيس فيرى أن الفوناتيك يهتم "بالأصوات الإنسانية شرحا وتحليلا، ويجري عليها تجارب دون نظر خاص إلى ما تنتمي إليه من لغات، على عكس فرع الفونولوجيا يعنى كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه، ولهذا يمكن أن يطلق عليه علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمة وتركيب الجمل في لغة من اللغات"[3].

[1]– ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ، ص115.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص65، 66.

[3]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 5.

وبهذا المفهوم يلتقي التراث الصوتي العربي مع الفونيطيقا الانجليزية من خلال طبيعة مباحثهما ولعل ما أعان اللسانيين العرب على إعادة وصف أصوات العربية هو وصل نتائج الدراسات الصوتية القديمة بنتائج البحث الصوتي الحديث والمقارنة بينهما كما أسلفنا الذكر[1].

وهناك بعض الباحثين يرون أن هذين العلمين مترابطان ولا يمكن دراسة أحدهما بمعزل عن الآخر، لأنهما "قد يلتقيان في ميدان واحد، فحدودهما متشابكة ... يصعب تحديد الفواصل بينهما تحديدا دقيقا"[2].

فمحمود السعران يعتبر الفرعين مكملين لبعضهما إذ يقول" إن التحليل الوظيفي للأصوات والكلمات مكمل بالضرورة للتحليل الفيزيائي والفسيولوجي للأصوات والنطق عامة وليس هذا بمغن عن ذلك".[3]

وفي السياق ذاته يؤكد تلازمهما ويرى أنه من العبث محاولة التفريق بينهما وتقرير أيهما أفضل من الآخر لذا يستحب جمع الدراستين معا تحت الاسم العام التقليدي وهو (علم الأصوات اللغوية).[4]

ولا يختلف كمال بشر عن ما ذهب إليه السعران في تداخل العلمين كونهما يمثلان مرحلتين أو خطوتين من خطوات البحث اللغوي وكلاهما مرتبط بالآخر، ومعتمد عليه... كما يشتركان في المادة المدروسة والهدف، ويوضح أن الفرق الوحيد بينهما إنما هو في المنهج والطريقة.[5]

---

[1]– ينظر: فاطمة الهاشمي البكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، ص104.

[2]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص5.

[3]– محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص 164.

[4]– ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص166.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ص113.

ويضيف كمال بشر في السياق ذاته "أن الفصل التام بين علمي الأصوات معترض عليه اعتراضا شديدا من قبل الكثير من الدارسين، كما أن الأساس الذي بني عليه هذا الفصل وهو– التفريق بين اللغة والكلام– هو غير مقبول كذلك لدى معظم الدارسين المحدثين".[1]

ويتضح مما سبق أن "مجال الفوناتيك هو الكلام ومجال الفونولوجيا هو اللغة"[2] وبالتالي فالفرعين يكملان بعضهما البعض ولا يمكن الاكتفاء بفرع دون الآخر لأنه حتما سيؤدي إلى نتائج ضعيفة وغير فعالة، كما أن جل الباحثين الذين ذكرنا تعريفاتهم لاحظنا أن فصلهم بين العلمين كانا فصلا نظريا فقط، فلا يمكن دراسة وظيفة الأصوات وأثرها في الكلام دون التعرف على جانبها الفسيولوجي والفيزيائي والعكس صحيح.

- **أهمية الدراسة الصوتية:**

لا يخفى على أحد أن الصوت هو قوام اللغة وأحد مكوناتها، و به أيضا يمكن أن نميز لغة عن أخرى، وبذلك يمكن القول أن للجانب الصوتي أهمية كبيرة في دراسة اللغات البشرية، وفي هذا المقام يقول محمد السعران:" لا يمكن الأخذ في دراسة لغة ما، أو لهجة ما دراسة علمية ما لم تكن هذه الدراسة مبنية على وصف أصواتها، وأنظمتها الصوتية، فالكلام أولا وقبل كل شيء سلسلة من الأصوات، فلا بد من البدء بالوصف الصوتي للقطع الصغيرة أو العناصر الصغيرة، أقصد أصغر وحدات الكلمة"[3].

فالدراسة الصوتية تساعد في كشف حقيقة تشكل الأصوات و معرفة صفاتها التي تتميز بها عن بعضها البعض.

---

[1]– كمال بشر: علم الأصوات، ص80.

[2]– فاطمة البكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط اللساني العربي، ص 104.

[3]– محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص104.

وقد أضحى من الأهمية بمكان دراسة الجانب الصوتي للغة كبقية الجوانب الأخرى الصرفية والنحوية والدلالية لأن السيطرة على اللغة لا تتم بدون دراسة أصواتها وبالتالي فهي لا تقل أهمية عنهم[1]، كما يساعد علم الأصوات الجوانب السابقة الذكر في تفسير الكثير من الظواهر المتعلقة بهم.

كما أن للجانب الصوتي دور كبير في التعرف على خواص اللهجات والتفريق بينها وتمييز حدودها جغرافيا واجتماعيا[2].

ولعلم الأصوات دور كبير في مساعدة المتعلم من إجادة نطق اللغة الأصلية من خلال الإلمام بنظامها الصوتي، واكتساب مهارة أدائها على وجه يحافظ على خصوصيتها ويحميها من اللكنات المتنافرة وبلبلة الألسن، كما يساعد في تعلم اللغات الأجنبية وتعليمها[3].

بذلك لا يقتصر دوره على اللغة المنطوقة فحسب، بل إن اللغة المكتوبة أيضا تنشد معاونته في الكثير من الأحيان.[4]

[1]– كمال بشر: علم الأصوات، ص577.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص29.

[3]– ينظر: محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، ص127. وينظر أيضا: كمال بشر: علم الأصوات ص 26، 27.

[4]– ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص27.

- **المبحث الثاني: مخارج الأصوات وصفاتها:**
- **مفهوم المخرج لغة:**

ورد في لسان العرب: المخرج هو" موضع الخروج، يقال خرج مخرجا حسنا وهذا مخرجه".[1]

وفي القاموس المحيط "والمخرج أيضا محل الخروج".[2]

تتجه المعاجم العربية في تعريف المخرج اتجاها موحدا فكلها تُجمع بأنه الموضع والمحل الذي يصدر منه الصوت.

- **مفهوم المخرج اصطلاحا:**

نجد أن لهذا المصطلح مقابلات كثيرة عند علماء العربية القدماء، فقد ذكر الخليل أربعة ألفاظ للإشارة إلى موضع صدور الصوت وهي:

- **المخرج:** وذلك في حديثه عن مصدر الحروف الشفوية فقال: " مخرجها من بين الشفتين".[3] كما نرى المصطلح نفسه يتردد عند سيبويه(180هـ) في قوله: " ولحروف العربية ستة عشر مخرجا"[4]، وهو المصطلح المتداول في الدراسات الصوتية الحديثة.
- **المبدأ** وذلك في قوله:" فالعين والحاء والهاء والخاء والغين حلقية، لأن مبدأه من الحلق والقاف والكاف لهويتان؛ لأن مبدأهما من اللهاة".[5]وقد استعمله سيبويه أيضا في كتابه.

---

[1]– ابن منظور: لسان العرب، ج1، ص249.

[2]– مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي: القاموس المحيط ، دار الرسالة، ج1، ص237.

[3]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح: عبد الله درويش، مطبعة العاني، 1967، ، ج1، ص57.

[4]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

[5]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ص57.

- **المدرج:** أشار إليه الخليل(ت 170هـ) في قوله:" وسميت جوفا لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجه من مدارج اللسان، ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة".
- **الحيز:** ذكره الخليل(170هـ) في قوله:" الراء، واللام والنون في حيز واحد".[1]

في حين ذكر ابن جني(ت392هـ) مصطلح **المقطع** للدلالة على موضع خروج الأصوات في قوله: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنية عند امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا"[2].

ولا يختلف عنه ابن يعيش(ت 463هـ) إذ يقول:" والمخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده".[3]

أما ابن دريد فاستعمل مصطلح **المأخذ** وفي ذلك يقول:" الهمزة والهاء والحاء والعين والخاء والغين مأخذهن من أقصى الحلق إلى أدناه".[4]

وفي موضع آخر يصرح بمصطلح المجرى وذلك في باب مخارج الحروف وأجناسها إذ يقول:" إن هذه التسعة والعشرين حرفا لها ستة عشر مجرى".[5]

يتضح لنا أن القدماء لم يضعوا تعريفا محددا وواضحا لمصطلح المخرج بل اكتفوا بوضع مقابلات ومرادفات له تبين المقصود به.

---

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ص58.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص6.

[3]– ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، ج10، ص124.

[4]– ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تح: منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ط1، ج1، ص6.

[5]– المصدر نفسه، ص 45.

أما عند المحدثين فَقد عُرف بأنه: "الموضع الذي توجد فيه العقبة والعائق التي تتكون من تضييق أو إغلاق الممر الفمي أثناء النطق".[1]

كما ورد في تعريف آخر بأنه:" النقطة التي يجري عندها الانسداد لإحداث صوت ما".[2]

ويتضح من هذين التعريفين أن المخرج هو الموقع الذي يحدث عنده عائق أو انسداد عند النطق بالصوت.

- **عدد المخارج عند القدماء:**

اختلف القدماء في تحديد عدد المخارج وسنعرض هذا الاختلاف فيما يلي:

يعد الخليل(ت170هـ) من الأوائل الذين صنفوا الأصوات من حيث المخارج ، لكن تصنيفه لم يكن واضحا بما فيه الكفاية أي أنه لم يخصص لكل صوت مخرجه وموضعه بالتحديد وذلك في قوله :" فالعين والحاء والخاء والغين حلقية ، لأنها مبدأها من الحلق والقاف والكاف لهويتان، لأن مبدأها من اللهاة، والجيم والشين والضاد شجرية لأنها من شجر الفم أي مفرج الفم، والصاد والسين والزاي أسلية لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مستدق طرف اللسان. والطاء والتاء والدال نطعية لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى، والظاء والذال والثاء لثوية لأن مبدأها من اللثة والراء واللام والنون ذلقية، لأن مبدأها من ذلق اللسان وهو تحديد طرفي ذلق اللسان، والفاء والباء والميم شفوية، ... والياء والواو والألف هوائية من حيز واحد لأنها لا يتعلق بها شيء".[3]

يذهب أغلب الباحثين إلى أن مخارج الأصوات عند الخليل سبعة عشر مخرجا، إلا أننا نجد غانم قدوري يشكك في ذلك لأنه حسب رأيه لم يرد عن الخليل أن المخارج سبعة عشر

[1]– بسام بركة: علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، مركز النماء القومي، بيروت، 1988م، ص73.

[2]– محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، 1971م، ص18.

[3]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ص 58.

مع أنه جعل لحروف المد مخرجا مستقلا هو الجوف وسماها هوائية ويضيف أن المتمعن والمدقق في كلام الخليل يجده يجعل المخارج أحد عشر وليس سبعة عشر[1].

لكن من خلال قول الخليل يتضح أن عدد المخارج عنده تسعة فقط (حلقية، لهوية شجرية، أسلية، نطعية، لثوية، ذلقية، شفوية، هوائية)، فلا هي سبعة عشر ولا أحد عشر كما أشار غانم قدوري، فلماذا ذهب الباحثون إلى الزعم أنها سبعة عشر مخرجا؟، يمكننا القول أنه ربما يعود ذلك إلى أن سيبويه هو تلميذ الخليل وقد اشتهر بتبني معظم أفكاره، وبما أن سيبويه عد المخارج ستة عشر وذلك بإسقاط مخرج الجوف، فإنه بإضافته تصبح مخارج الأصوات عند الخليل هو سبعة عشر.

وكما أشرنا فإن سيبويه (ت 180هـ)عدها ستة عشر ويمثلها في قوله:" ولحروف العربية ستة عشر مخرجا فللحلق منها ثلاثة:

فأقصاها مخرجا: الهمزة والهاء والألف.

من أوسط الحلق: مخرج العين والحاء.

وأدناها مخرجا من الفم: الغين و الخاء.

- من أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج القاف.
- من أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا، ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف.
- من وسط اللسان بينه، وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم، والشين، والياء.
- من بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد.
- من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك، والناب، والرباعية، والثنية مخرج اللام.

[1]– ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى أصوات العربية، ص 85.

- ومن طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا مخرج النون.
- ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام مخرج الراء.
- ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء، الدال، والتاء.
- ومما بين طرف اللسان و فويق الثنايا مخرج الزاي، والسين، والصاد.
- ومما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا مخرج الظاء، والذال، والثاء.
- ومن باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى مخرج الفاء.
- ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة".[1]

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص433.

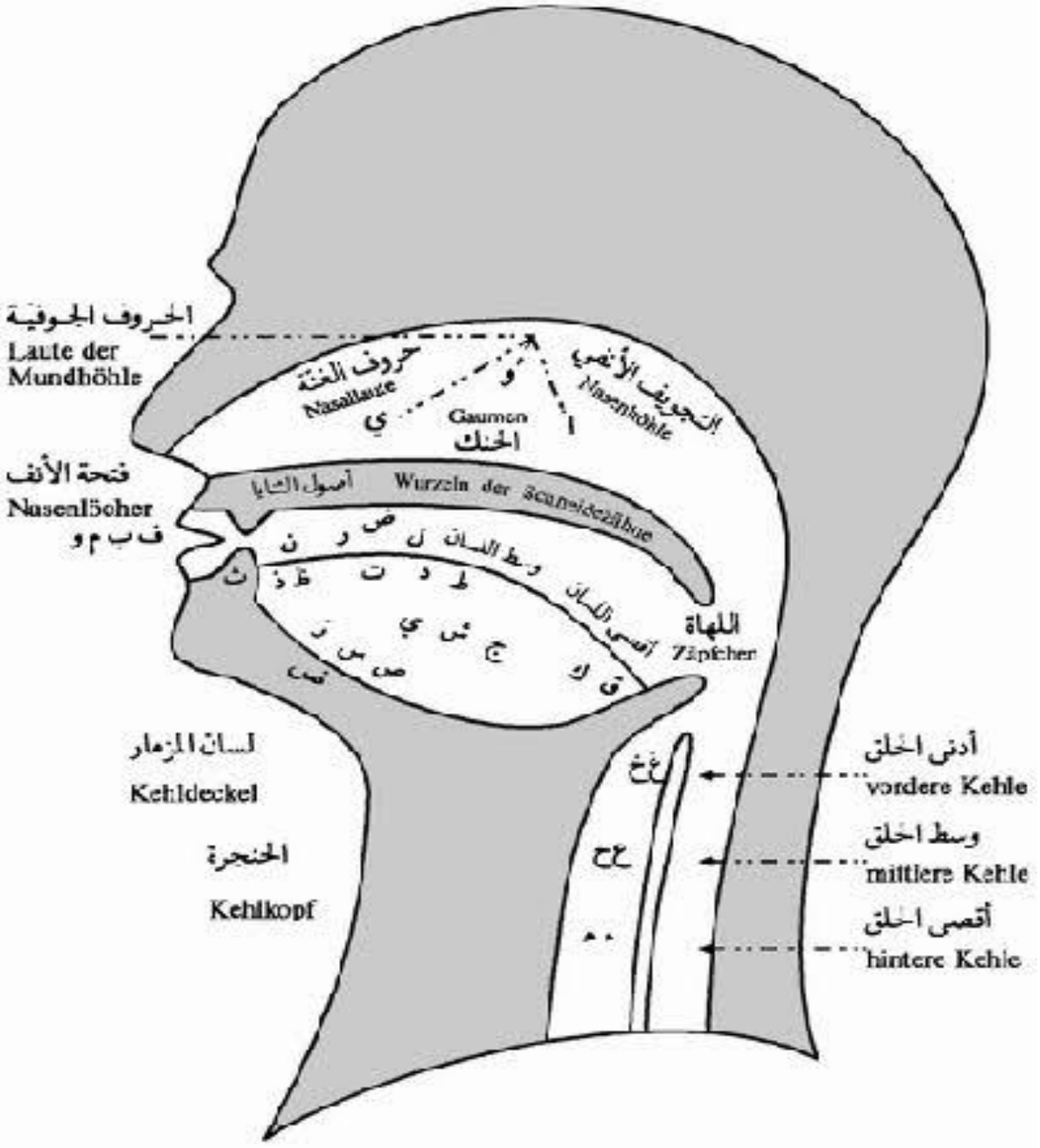

-رسم توضيحي لمخارج الحروف-

ولا يختلف عنه ابن جني(ت 392هـ) وابن السراج في عدها أيضا ستة عشر[1]، ويؤكد الرضي الاستراباذي(ت 684هـ) على صحة ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه فيقول: "وأحسن الأقوال ما ذكره سيبويه، وعليه العلماء بعده"[2].

في حين أن المخارج عند ابن الطحان (ت561هـ) خمسة عشر وذلك لأنه أسقط مخرج النون الخفيفة من مخارج سيبويه[3].

كما عد كل من الفراء(ت207هـ)، وقطرب(ت206هـ) وابن كيسان(ت299هـ) ، وابن دريد والجرمي المخارج أربعة عشر مخرجا، وموضع الخلاف بينهم هو مخرج (اللام والنون والراء)، فهو عند هؤلاء مخرج واحد وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج[4].

- **عدد المخارج عند المحدثين:**

اختلفت وجهات النظر لدى الباحثين المحدثين أيضا حول عدد مخارج الأصوات فهناك من عدها عشرة مخارج وهي كالآتي:[5]

الأصوات الشفوية: مثل الباء والميم والواو.

الأصوات الشفوية الأسنانية: مثل الفاء.

الأصوات الأسنانية: مثل الذال والثاء والظاء.

---

[1]– ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص 45.

[2]– رضي الدين محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ج3، ص254.

[3]– ينظر: أبو الطحان الأندلسي: مخارج الحروف وصفاتها، تح: محمد يعقوب تركستاني، بيروت، ط1، 1404هـ/ 2006م، ص79

[4]– أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1998م ص5، ينظر أيضا: جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر،ج 3، ص 450.

[5]– ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص86، 87.

الأصوات الأسنانية اللثوية: مثل الدال والتاء والضاد والطاء والسين والصاد والزاي.

الأصوات اللثوية: مثل اللام والراء والنون.

الأصوات الغارية: الشين والجيم والياء.

الأصوات الطبقية: الكاف والغين والياء.

الأصوات اللهوية:القاف.

الأصوات الحلقية: العين والحاء.

الأصوات الحنجرية: الهمزة والهاء.

وهناك من العلماء من زاد على المخارج السابقة مخرجا آخر وعدها أحد عشر أمثال أحمد مختار الذي جعل للفتحة والألف مخرجا يقع بين الغار والطبق اللين مع وسط اللسان.[1]

بينما أنقص البعض الآخر مخرجا من المخارج العشر فصارت تسعة ومن بينهم سعد مصلوح الذي أدمج مخرج (اللام والراء والنون) مع مخرج (التاء والدال والطاء والضاد والسين والصاد والزاي) فأضحت المخارج عنده تسعة[2].

يمكن استنتاج عدة نقاط من خلال تصنيف مخارج الأصوات عند القدماء والمحدثون وهي:

- اختلاف كل القدماء والمحدثين في عدد المخارج، إلا أنه هناك شبه إجماع بأنها ستة عشر مخرجا عند القدماء وعشرة عند المحدثين.
- أن ترتيب الأصوات عند القدماء كان من الحلق إلى الشفتين وهذا ما لاحظناه عند سيبويه أما عند المحدثين فنلاحظ العكس فترتيبهم كان من الشفتين إلى الحنجرة.

[1]- ينظر: أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 318.

[2]- ينظر: سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، عالم الفكر، القاهرة، 1400هـ/ 1980م، ص200 ،201.

- اختلاف المصطلحات المستعملة من قبل القدماء والمحدثين في تسمية هذه المخارج.

4- صفات الأصوات:

بعد أن تحدثنا عن مخارج الأصوات، واتضح أن العديد منها يصدر من مخرج واحد كان لزاما علينا التعرف على ميزة أخرى لتفريق هذه الأصوات عن بعضها البعض، وهي معرفة صفاتها، استنادا لقول برجستراسر:" فلا يكفي لمعرفة الحرف وتمييزه تحديد المخرج وحده دون علامة ثانية هي صفة الحرف".[1]

فقد ذكر النحويون القدماء أن لصفات الحروف" فائدتين إحداهما لأجل الإدغام ليُعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج، أما الثانية: بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربي بمثل ما ينطق به العربي".[2]

ومعلوم أن الأصوات اللغوية في الدرس الصوتي تنقسم إلى قسمين اثنين وهما: الصوامت (consonnes) والصوائت (voyelles) لذا سنتطرق إلى صفات كل منهما على حدة.

أولا: الصوامت:

ورد عن اللغويين القدماء أن الصفات نوعين صفات لها أضداد وتتمثل في الجهر والهمس، الشدة والرخاوة، الإطباق والانفتاح، الاستعلاء والاستفال، وصفات دون أضداد وهي الصفير، القلقلة، اللين، الانحراف، التكرير، التفشي، الاستطالة[3]، وسنوضحها فيما يأتي:

[1]- برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 2003، ص13.

[2]- جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 3، ص 455.

[3] - ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم اللغة، ص99.

1-الجهر والهمس:

الجهر هو" جهر بالقول إذا رفع به صوته فهو جهير وأجهر... وجهر بكلامه وصوته ودعائه، يجهر جهرا وجهارا".[1]

وعرف سيبويه الصوت المجهور بقوله هو" حرف أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد عليه ويجري الصوت"[2].

وما يمكن ملاحظته أن هذا التعريف استقر عند الكثير من العلماء، فأعادوه كما هو دون تعديل أو تبديل.[3]

فعندما ننطق الصوت المجهور يقترب الوتران الصوتيان من بعضهما البعض مما يؤدي إلى تضييق فتحة المزمار، إلا أنها تبقى تسمح بمرور النفس خلالها، وحين يندفع الهواء عبر الوترين يهتزان اهتزاز منتظما، محدثين صوتا موسيقيا تختلف درجته وشدته حسب عدد هذه الهزات وسعتها[4].

والأصوات المجهورة في اللغة العربية هي: الباء، الجيم، الدال، الذال، الراء، الزاي، الضاد اللام، الميم، النون، الياء، الواو، القاف والطاء.

أما **الهمس** فهو" الصوت الخفي".[5]

---

[1]- ابن منظور: لسان العرب، ج4، ص150.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

[3]- عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي لأصوات العربية، ص109.

[4]- ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص19، 20.

[5]- جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 3، ص 455.

وعرفه ابن جني فقال:" المهموس حرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى معه النفس".[1]

وهو بذلك "لا يهتز معه الوتران الصوتيان، ولا يسمع لها رنين حين النطق به".[2] وهي عشرة أحرف: الهاء، والحاء، والعين، والخاء، والشين، والسين، والتاء ،والصاد، والثاء، والفاء.[3] والذال

فعند النطق به" ينفرج الوتران الصوتيان عن بعضهما البعض أثناء مرور الهواء من الرئتين بحيث يسمحان له بالخروج دون أن يقابله أي اعتراض في طريقه، ومن ثم لا يتذبذب الوتران الصوتيان".[4]

وبناء على ما سبق ذكره يمكن أن نستخلص الفرق بين الصوت المجهور والمهموس من الناحية النطقية، فعند صدور الصوت المجهور يقترب الوتران الصوتيان من بعضها البعض، في حين ينفرجان أو يبتعدان في الصوت المهموس، كما أنهما (الوترين) يهتزان مُحْدِثَين رنينا موسيقيا في الصوت المجهور على عكس المهموس.

2- الشدة والرخاوة والمتوسطة:

الشدة هي" الصلابة وهي نقض اللين، تكون في الجواهر والأعراض، والجمع شدد... شيء شديد بين الشدة، وشيء شديد مشتد قوي"[5]. فالمعنى اللغوي ينحصر في القوة والصلابة.

---

[1]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص60.

[2]- إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص20.

[3]- ينظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص 434.

[4]- كمال بشر: علم الأصوات، ص87.

[5]- ابن منظور: لسان العرب، ج3، ص232.

عرف سيبويه الصوت الشديد بقوله: "والشديد هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف والجيم والطاء والدال والباء"[1].

أما الزمخشري(ت538هـ) فعرفها بقوله:" والشدة أن يحصر صوت الحرف في مخرجه"[2].

وهي تسمى عند المحدثين بالأصوات الانفجارية وهي تصدر عندما يحبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبسا تاما في موضع من المواضع، وينتج عن هذا الحبس أو الوقف أن يضغط الهواء ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجأة، فيندفع الهواء محدثا صوتا انفجاريا[3].

ويتمثل الفرق بين الصوت المجهور والشديد في أن المجهور يقوي الاعتماد فيه بينما الشديد يقوي لزومه في موضعه[4].

أما **الرخو** هو "الشيء الذي فيه رخاوة... أرخيت الشيء إذا أرسلته"[5].

عرفه ابن جني(ت392هـ) فقال:" الرخو هو الذي فيه الصوت".[6] وتتمثل في حروف: الهاء، والحاء والعين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال، والفاء[7].

---

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4 ص432.

[2]– أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بوملحم دار مكتبة الهلال ط1، 1993م، بيروت، ص 395.

[3]– ينظر: إبراهيم أنيس الأصوات اللغوية، ص23، وينظر أيضا: كمال بشر: علم الأصوات، ص247.

[4]– جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج 3، ص 455.

[5]– ابن منظور: لسان العرب، ج 6، ص130، (مادة رخا).

[6]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ص61.

[7]– ينظر: سيبويه: الكتاب، ج4، ص 435.

أما **الأصوات المتوسطة** فقد أشار إليها سيبويه(ت 180هـ) في كتابه إلا أنه لم يذكرها بهذا اللفظ فيقول:" وأما العين فبين الرخوة والشديدة، تصل إلى الترديد فيها لشبهها بالحاء"[1]. وعليه الأصوات المتوسطة هي التي تجمع بين الشدة والرخاوة.

وقد اشتهر هذا المصطلح مؤخرا عند علماء العربية والتجويد، وهم بدورهم اختلفوا في عددها، فبعضهم عدها ثمانية أصوات هي (ع، ل، ن، ر، م، و، ي، أ) في حين نجد البعض الآخر أخرج حروف المد من دائرة الحروف المتوسطة.[2]

3-الإطباق والانفتاح:

الإطباق مأخوذ من "الطبق غطاء كل شيء والجمع أطباق، وقد أطبقه وطبقه فانطبق وتطبق غطاه وجعله مطبقا... وتطابق الشيئان تساويا... وطبق الغيث الأرض ملأها ودعمها".[3]

وعرفه ابن فارس(ت390هـ) بقوله:" الطاء والباء والقاف أصل صحيح واحد، وهو يدل على وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه، ومن ذلك الطبق، تقول: أطبقت الشيء على الشيء ومتطابقا".[4]

ومن التعريفين نجد أن مصطلح الإطباق يحمل دلالة الالتصاق بالشيء حتى يغطيه.

ذكر سيبويه(180هـ) هذا المصطلح في قوله:" وهذه الحروف الأربعة -حروف الإطباق- إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترقعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين

[1]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص 435.

[2]- ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم اللغة، ص112.

[3]- ابن منظور: لسان العرب، ج10، ص209، 210.

[4]- ابن فارس: مقاييس اللغة، ج3، ص439.

اللسان والحنك إلى موضع الحروف ... ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا والصاد سينا والظاء ذالا ولخرجت الضاد من الكلام"[1].

الانفتاح وهو "الفتح نقيض الإغلاق، وباب مفتح أي واسع متفتح".[2]

ويصدر الصوت عندما "ينفتح مابين اللسان والحنك الأعلى بحيث يسمح بجريان الهواء دون عائق".[3] والحروف المنفتحة هي بقية الحروف الغير مطبقة وهي خمسة وعشرون.

4- الاستعلاء والاستفال:

الاستعلاء مأخوذ من مادة "علا" التي تفيد الارتفاع كقولك: "علا النهار واعتلى واستعلى: ارتفع".[4] هو نقيض الانخفاض.

الاستفال وعُرف أيضا(بالانخفاض) وهو مأخوذ" السفل نقيض العلو في التسفل والتعلي والسافلة نقيض العالية في الرمح والنهر وغيره، والسافل نقيض العالي والسفلة نقيض العلية والسفال نقيض العلاء"[5].

وفي الاصطلاح تحمل معنى الانخفاض كذلك، " فإذا كان الاستعلاء ارتفاع اللسان إلى أعلى، فالتسفل هو انخفاض اللسان إلى قاع الفم"[6].

أما الصفات التي لا تحتوي على ضد فتتمثل في:

---

[1]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص434.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، ج2، ص536.

[3]- عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1998م، ص273.

[4]- ابن منظور: لسان العرب، ج 10، "مادة علا"، ص268.

[5]- المصدر نفسه، ج7، ص201، (مادة سفل).

[6]- عبد القادر عبد الجليل: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة ط1، 1993م، ص117.

5-الصفير:

وهو صفة تتميز بها حروف السين والزاي والصاد، ويحدث الصفير عادة نتيجة ضيق فتحة الانفتاح حين نطق الأصوات الرخوة الاحتكاكية[1].

وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله:" وأما الصاد والسين والزاي فلا تدغمن في الحروف التي أدغمت فيهن لأنهم حروف الصفير وهن أندى في السمع"[2].

" وسميت صفيرية لقوة الاحتكاك معها، والسبب في قوة الاحتكاك هو أن نفس المقدار من الهواء مع الثاء يجب أن يمر مع السين خلال منفذ أضيق".[3]

6-القلقلة:

القلقلة هي صوت يشبه النبرة عند الوقف، وهي صفة تتميز بها القاف والطاء والباء والجيم والدال حين تكون ساكنة[4].

ووصفها سيبويه في قوله:" واعلم أن من الحروف حروف مشربة ضُغِطَت من مواضعها، فإذا وقفتَ خرج معها من الفم صُوَيْت ونَبَا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة،... والدليل على ذلك أنك تقول: الحِذْقُ فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصُوَيْت لشدة ضغط الحرف".[5]

---

[1]- ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات: ص 130.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص464.

[3]- أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، ص 98.

[4]- ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات: ص130.

[5] - سيبويه: الكتاب،ج4، ص174.

7-اللين:

اللين هو خروج الحرف من غير كلفة على اللسان، وهو خاص بالواو والياء الساكنتين المفتوح ما قبلها وللألف التي لا تكون إلا ساكنة وقبلها مفتوح.[1]

8-الانحراف:

عرف سيبويه الصوت المنحرف بقوله: "هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام، وإن شئت مددت فيها الصوت، وليس كالرخوة، لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه"[2].

ويعبر عنه في الدرس اللغوي الحديث بالجانبي، وهو صفة لكل من للام والراء، لأن اللسان ينحرف عند النطق بهذين الحرفين.[3]

9-التكرير:

وهو "حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه".[4]

وهي صفة يختص بها حرف الراء، لأنها تتكرر على اللسان فيرتعد عند نطقها، فكأنما يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقا لينا يسيرا مرتين أو ثلاثا لتتكون الراء العربية.[5]

---

[1]- ينظر: أحمد محمد قدو: مبادئ اللسانيات، ص 131.

[2]- سيبويه، الكتاب، ج4، ص435.

[3]- ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص130.

[4]- سيبويه: الكتاب، ج4،ص435.

[5]- ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص131.

10 -التفشي:

"وهو صفة للشين تشير إلى كثرة انتشار الهواء بين اللسان والحنك، لأن منطقة الهواء في الفم عند النطق بالشين أوسع منها عند النطق بالسين ولذلك لا يسمع لخروج الهواء حين النطق بالشين ذلك الصفير الملحوظ عند النطق بالسين".[1]

11-الاستطالة:

وهي صفة لحرف الضاد وقد سميت بهذا الاسم لأنها استطالت في الخروج من مخرجها حتى اتصلت باللام لقرب مخرجيهما.[2]

ثانيا: الصوائت:

وهي "الأصوات التي تخرج دون أن يعترضها حاجز يسد مجرى النطق أو يضيقه، لذلك اعتمد نطقها على اهتزاز الوترين الصوتيين الذي يولد الجهر"[3].

والصوائت العربية تنقسم بحسب الطول إلى قسمين هما: صوائت قصيرة والتي تتمثل في الضمة والفتحة والكسرة، وصوائت طويلة وهي الألف والواو والياء[4].

ومن الصفات التي تتمتع بها الصوائت العربية ما يلي:[5]

" **الكسرة:** تتميز بأنها صائت، قصير، أمامي، منغلق، ليس فيه استدارة، فموي يفخم إذا سبق بأصوات (ص، ض، ط، ظ) ويفخم نسبيا إذا سبق بأصوات (ق، غ، خ) ويرقق إذا سبق بسائر الأصوات.

---

[1]- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ، ص 131،132.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص132.

[3]- المرجع نفسه: ص132.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص137.

[5]- المرجع نفسه، ص138، 139.

الضمة: تتميز أيضا بكونها صائت، قصير، خلفي، منغلق، مستدير، فموي يعامل من حيث التفخيم والترقيق كسابقه.

الفتحة: وهي أيضا صائت، قصير، أمامي، منفتح، غير مستدير، فموي، وينطبق هذا الوصف على الفتحة المرققة في العربية الفصحى".

وتشترك الصوائت الطويلة مع الصوائت القصيرة من حيث الصفات التي ذكرت سابقا، فهي لا تختلف عنها إلا من ناحية الطول فقط.

- **حوصلة عن الفصل الأول:**
- علم الأصوات حاز على اهتمام العديد من الشعوب والأقوام قديما خصوصا الهنود والعرب واليونان.
- العرب والهنود كانوا من السباقين في دراسة الصوت اللغوي.
- العرب كانوا على دراية بعلم الأصوات ولم يأخذوا هذا العلم من غيرهم كما يعتقد البعض، فكانت دراساتهم الصوتية أصيلة تنم عن ذهن وقاد وفكر نقاد، رغم الظروف البسيطة الموجودة آنذاك، فكانت ملاحظاتهم وتجاربهم الشخصية السبيل الوحيد في خدمة اللغة العربية والنطق العربي.
- أن القدماء لم يقدموا مفهوما علميا دقيقا لمصطلح المخرج بل اكتفوا بوضح مقابلات له على عكس المحدثين.
- اختلاف عدد المخارج والمصطلحات الدالة عليها عند القدماء والمحدثين.

الفصل الثاني

الصرف العربي في الدرس اللغوي الحديث

- **المبحث الأول: الصرف العربي بين النقد والتجديد:**

لقد شهد العالم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بروز علم جديد للعيان كان له أثر كبير في قلب كثير من الموازين عرف باللسانيات linguistics على يد العالم الروسي فرديناند دي سوسير ويهدف هذا العلم إلى دراسة اللغة الإنسانية من منظور وصفي بعيدا عن النزعات التعليمة والأحكام المعيارية[1].

فاللسانيات هي علم يدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها كما عبر عنها دي سوسير وبالتالي هي علم يصف اللغات الإنسانية ويحللها كما هي بالفعل مبتعدا في ذلك عن الافتراضات والتأويلات.

1- مفهوم المورفولوجيا:

في ضوء اللسانيات الحديثة ظهر مصطلح المورفولوجيا وهو مصطلح لساني يطلق على الدرس الصرفي الحديث MORPHOLOGY وهو "مأخوذ من الكلمة اليونانية morfe بمعنى شكل أو صورة"[2].

وهذا يعني أن المعنى اللغوي محصور في الشكل والهيئة وهو بذلك لا يبتعد عن المفهوم الاصطلاحي الذي يعني" الناحية الشكلية التركيبية للصيغ والموازين الصرفية وعلاقتها التصريفية من ناحية والاشتقاقية من ناحية أخرى وما يتصل بها من الملحقات صدورا أو أحشاء، أو أعجازا"[3].

ومن التعريفات التي سيقت لهذا المصطلح ما يلي:

[1]- ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008م، ص11.

[2]- محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، 1420هـ، ص217.

[3]- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1955م ص170.

أنها" فرع من النظرية اللسانية، وهي تعنى بدراسة أشكال الكلمات وانتظامها"[1]، فالمورفولوجيا فرع من فروع اللسانيات الحديثة تهتم ببنية الكلمات وكيفية ترتيبها في نسق معين.

وعرفت أيضا بأنها:" دراسة الوحدات الصغرى الحاملة للمعنى والقواعد التي تحكمها أي دراسة بنية الكلمة"[2]. من خلال هذا القول يتضح أنها تهتم بدراسة وتحليل الكلمات إلى أصغر وحدة لغوية ممكنة وإبراز ما تحمله من معنى.

فعلم المورفولوجيا ليس جديدا عن التراث العربي من حيث الموضوعات كونه أيضا يدرس بنية الكلمات وأشكالها، ولكنه أشمل من الصرف التقليدي ذلك أنه يشمل مواضيع أخرى لها علاقة بالتركيب، أما الشيء الجديد هو المصطلح في حد ذاته(المورفولوجيا) بالإضافة إلى طبيعة المنهج والدراسة[3].

ومن خلال ما ذكرناه يتضح أن "موضوع المورفولوجيا المعاصرة هو دور السوابق واللواحق والتغيرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة"[4].

فهو علم يهتم بدراسة الصور المختلفة للصيغ، وبيان وظيفتها عند دخولها في التركيب، إذ يحدد شكل الأسماء والأفعال وتقسيماتهما من حيث الزمن أو التصرف والجمود أو الصحة والاعتلال أو النقصان والتمام[5].

---

[1]– ماري نوال غاري بريور: المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس الجزائر ط1، 2007م، ص75.

[2]– محمد يونس: المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2، 2007م، ص265.

[3]– ينظر: عبد الغني شوقي موسى الأدبعي: من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوظيفي، مجلة الملك خالد للعلوم الإنسانية، م25، ع 2، ربيع الثاني 1438هـ/ يناير2017م، ص 245.

[4]– باي ماريو: أسس علم اللغة، تر أحمد عمر مختار، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م، ص53.

[5]– ينظر: عبد المقصود محمود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، الدار العربية للموسوعات، 1427هـ/ 2006م، ط1، ص100.

2- مكونات النظام المورفولوجي(الصرفي):

يقوم النظام الصرفي في اللغة العربية على ثلاث أسس هامة وضحها تمام حسان فيما يلي:

- "مجموعة من المعاني التي يرجع بعضها إلى التقسيم: كالاسمية والفعلية والحرفية، ويرجع بعضها إلى التصريف: كالإفراد وفروعه، وكالتذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، ويرجع بعضها الثالث إلى الصيغ الصرفية كالطلب والصيرورة والمطاوعة والألوان والحركة والاضطراب أو على العلاقات النحوية كالتعدية والتأكيد.

- طائفة من المباني (morphemes) تتمثل في الصيغ الصرفية وفي اللواحق والزوائد والأدوات، فتدل هذه المباني على تلك المعاني أحيانا بوجودها ايجابيا وأحيانا سلبا وهو ما يسمونه (zero morpheme) ويسميه النحاة الدلالة العدمية وهي نفسها دلالة الحذف والاستتار والتقدير والمحل الإعرابي عندهم.

- طائفة من العلاقات العضوية الايجابية وأخرى من المقابلات أو القيم الخلافية بين المعنى والمعنى والمبنى و المبنى، كالعلاقة بين (ضرب) و(شهم) فهما في وزن الصيغة متشابهان وكالمقابلة التي تتمثل في القيم الخلافية بين أحدهما والأخرى من جهة المعنى، فأولاهما مصدر (ضرب) وثانيها صفة (شهم)"[1].

3- مفهوم المورفيم وأقسامه:

قبل أن نتطرق إلى مفهوم المورفيم لابد أن نشير إلى أن فكرة المورفيم قد ظهرت في النظرية اللغوية الحديثة لتحل محل الكلمة التي لطالما بني عليها القواعديون أصول نظرتهم في النحو والصرف[2].

[1]- تمام حسان: اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، ط 1994، ص 35، 36.

[2]- ينظر: عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية، د ط، 1998م، ص 106.

هناك اختلاف كبير في تعريف المورفيم إلا أنها تتفق في كونه" الوحدة الصرفية الدنيا الدالة على معنى، بحيث أن تغييرها يغير المعنى"[1].

ويعرف أيضا بأنه" أحد القيم الصرفية التي تعبر عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية، وهو أصغر وحدة صرفية في بنية الوحدة اللغوية".[2]

وينقسم المورفيم في اللغة العربية إلى ثلاثة أقسام وهي[3]:

1-"**المورفيم الحر: free morpheme**

وهو عبارة عن وحدة صرفية مستقلة أو تركيب، ويطلق عليها بعض اللغويين الوحدات الصرفية التتابعية تتمثل في الضمائر المنفصلة، وحروف الجر، وأفعال الشروع في اللغة العربية.

2 - **المورفيم المقيد: Bound morpheme**

وهو كل وحدة متصلة بالكلمة، أو هو ما ارتبط مع المورفيم الحر كأل التعريف، واو الجماعة، ألف الاثنين، وأحرف المضارعة، ويعتبر أيضا الإعراب بالحروف من المورفيمات الإعرابية المقيدة".

---

[1]- سمير شريف استيتية: اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط1، 1425هـ/ 2005م، ص109.

* يطلق عليه عدة مقابلات في اللغة العربية منها الوحدة الصرفية، المورفيم، دال النسبة، الصيغم، المورفومية، الصرفيم ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 193.

[2]- عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص 106.

[3]- المرجع نفسه: ص107، 108.

3- **المورفيم الصفر: zero morpheme**

وهو ذو طبيعة تركيبية لا صرفية بنائية، ويحمل هذا المورفيم القيمة الخطية **(zero)** أي لا وجود له في الرسم الكتابي وإنما هو الصورة الموضوعة في الذهن مثل الضمائر المستترة، والصيغ في المشتقات، والاستناد في الجملة[1].

وينقسم المورفيم المقيد إلى ثلاثة أنواع وهي[2] :

1- **السوابق(prefixes)**: وهي ما ألحق بأول الكلمة وتصدرها، ليؤدي معنى صرفيا معينا، بتعبيره عن مورفيم أو وحدة صرفية وأشهرها في اللغة العربية همزة التعدية المفتوحة، التاء المفتوحة في تفعل وتفاعل.

2-**اللواحق (suffixes)**: وهي ما ألحق بآخر الكلمة، فأدى معنى وظيفيا نحويا أو صرفيا، بتعبيره عن مورفيم خاص مثل نون الوقاية، علامة التأنيث.

3-**الدواخل (infixes)**: وهو ما جاء وسط الكلمة، مثل تاء الافتعال، والفاء المكررة ويشترط في الدواخل أن يكون بين حرفين أصليين.

4- نقد المحدثين للصرف العربي القديم:

لقد أشار عبد الراجحي إلى أن كتب الصرف القديمة اكتظت بفروض وتمرينات، بلغ البعض منها درجة الحيل والألغاز مما جعلها عسيرة الفهم على متعلميها من جهة ومشكوكا في جدواها وفائدتها من جهة أخرى[3].

وهو ما جعل اللسانيين العرب يعيدون النظر في الصرف العربي من خلال استقراء الكتب القديمة و نقدها وإبراز مواطن الضعف فيها، ومن بين هذه الانتقادات ما يلي:

---

[1]- ينظر: سمير شريف استيتية: اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، ص 111، ينظر: عبد الجليل: علم الصرف الصوتي ص108.

[2]- ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص198، ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص188.

[3]- ينظر: عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص5.

- **رفض فكرة الأصل المقدر:**

من القضايا التي لفتت انتباه اللسانيين المحدثين قضية الأصل والفرع التي استقرت في كتب النحاة الأوائل وشغلت حيزا مُهِمًا من دراساتهم، والتي تعني "أن هناك أصلا ثابتا ترجع إليه كل الصيغ المشابهة بطريق مباشر إن أمكن، وإلا بطريق غير مباشر مبني على الافتراض والتأويل"[1].

والملاحظ أن هذه القضية سيطرت على تفكير المتقدمين واستحوذت على اهتمامهم "فقد سعد اللغويون بها وقرروا أن الصحيح أصل للمعتل، وأن النكرة أصل للمعرفة وأن المفرد أصل للجمع وأن المذكر أصل للمؤنث وأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، إلا أن اللسانيين الوصفيين يرون أن في ذلك بحثا ميتافيزقيا لا يعتمد على مبدأ علمي سليم"[2].

وهو الشيء الذي جعلهم يدعون إلى تجريد وتحرير الصرف العربي من هذا الأصل لأنه أصل افتراضي مزعوم غير منطقي، ويبين ذلك أحمد الحمو في قوله:" ولقد رأينا أن هذا الأصل المزعوم (قَام أصلها قَوم مثلا) لم تعرفه العربية، وأن النحاة قد ابتدعوه من لدن أنفسهم لمطابقة الميزان الصرفي(فَعَلَ) الذي كان أيضا من وضعهم".[3]

ونود الإشارة إلى أن من القدماء من رفض هذه الفكرة أمثال ابن جني(392هـ) الذي أوضح قائلا أن: "هذا الموضع كثير الإبهام لا كثر من يسمعه لا حقيقة تحته، وذلك كقولنا الأصل في (قام) (قوم) وفي (باع) (بيع)... وليس الأمر كذلك بل بضده"[4]، ويضيف معللا "

---

[1]– فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني، إبتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص121.

[2]– مصطفى النحاس: التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، اللسان العربي، الرباط، م18 1400هـ/1980م،ج1، ص44.

[3]– أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد عشرون، العدد الثالث، 1989م ص171.

[4]– أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص،ج1، ص257.

وذلك أنه لم يكن قط من اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه وإنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه (على ما ذكرنا)، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان ثم انصرف فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر"[1].

ويشير مصطفى النحاس إلى رفضه التام هو الآخر مبينا أن الظواهر اللغوية المتمثلة في الإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني ظواهر صوتية هامة في الدراسات الحديثة، وفي البحث الصرفي وهي ضمن اختصاص واهتمام علماء الأصوات لذا ينبغي عليهم أن يتعرضوا لها بالتحليل العلمي والمنطقي بعيدا عن تفسير النحاة ولفهم ودورانهم.[2]

والأمر نفسه يتردد صداه عند إبراهيم السامرائي إذ يرفض ما ذهب إليه المتقدمين في قضية الأصلية والفرعية ويرى أن قولهم(قال) أصلها (قول) و(باع) أصلها (بيع) غير صحيح[3].

ويقترح أحمد الحمو حلا لهذه القضية فيقول: "وفي رأينا أن الحل الأمثل ينبغي أن ننطلق مما هو موجود في اللغة فعلا، دون اللجوء إلى افتراضات ومزاعم لا أساس لها"[4].

ما لاحظناه على هذه المقولات هو رفضها المطلق لفكرة الأصل المقدر كونها جعلت من الصرف العربي عسيرا وصعبا يَشُق فهمه وذلك باعتماده على تعليلات وتأويلات غير واضحة.

- **التزام الصرفيون بفكرة النظام:** " إذ حاول الصرفيون حشد الأمثلة المتفقة في شيء والمختلفة في شيء واحد تحت نظام واحد؛ أي أنهم التزموا بمبدأ توحد الأنظمة"[5].

---

[1]- أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، ص258.

[2]- ينظر: مصطفى النحاس: مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، مكتبة الفلاح الصفا-الكويت، ط1، 1981م، ص 101، 102.

[3]- ينظر: إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، 1403هـ/ 1983م، ط3، ص110، 111.

[4]- أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، ص171.

[5]- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني، ص121.

– كما عيب على علماء الصرف القدماء أنهم جعلوا حروف الزيادة مقتصرة على حروف(سألتمونيها)، وهذا جعلهم يخصصون للرباعي حروفا أربعة أصول وللخماسي خمسة أصول، واقترح الوصفيون إعادة النظر في تلك الحروف والتوسع فيها بحيث لا تكون قاصرة على الحروف العشر التي اعتمدها الصرفيين القدماء، فمن وجهة نظرهم كل حرف في اللغة العربية صالح من الناحية العملية لأن يكون زائدا لمعنى كما في(دحرج) وأصله الثلاثي (درج)[1].

– ومن المآخذ أيضا التي وجهها المحدثون إلى الصرف العربي تقسيم القدماء الكلم إلى ثلاثة أقسام (اسم، فعل، حرف) وحجتهم في ذلك أن هذا التقسيم لا ينطبق على جميع اللغات.[2]

– أن المتقدمين على الرغم من تخصيصهم مباحث مستقلة للصرف في مؤلفاتهم واعترافهم بأهميته وأولويته على علم النحو، إلا أنهم لم يوظفوا هذه المباحث في فهم علم النحو ودراسة قضاياه.[3]

– أن الصرف العربي ضم أخلاطا من المسائل وأمشاجا من البحوث، فقد ضم مسائل وأبوابا أقرب إلى المعجم منها إلى الصرف، ومن ذلك أوزان الفعل الثلاثي وأوزان جموع التكسير لأنها تخضع للسماع ، كما أن هناك أبواب أقرب إلى الدرس الصوتي منها إلى الصرف كباب الإعلال والإبدال والإدغام والإمالة لذا لابد من إعادة النظر في هذه الأبواب وضبط مجالها.[4]

[1]– ينظر: عبد المقصود محمود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص133.

[2]– ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص265.

[3]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص121.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص122.

- "أن جزءا من مسائل الصرف ينبغي حذفه أو التخفيف منه وذلك لعدم فائدته كونه تضمن عمليات ذهنية عقيمة نتجت عن الإغراق في بحث الجزئيات والمبالغة في الجري وراء فكرة الأصول والزوائد، مما جعل الدرس الصرفي محشوا بالافتراضات والتأويلات"[1] .

يجدر بنا القول أن هذه الانتقادات التي وجهها المحدثون لا تنقص من أهمية النظرية الصرفية القديمة ولا تنكر ريادتهم في هذا المجال وتستحق أن يقال عنها أنها نظرية محكمة وإن اعترتها بعض النقائص.

[1]– كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998م، دط، ج2، ص100.

1- اتجاهات تجديد الصرف العربي في الدرس اللغوي الحديث:

بعد سلسلة الانتقادات التي وجهها المحدثون للصرف العربي، بدأت مراحل التجديد فيه، فعمد الباحثون العرب بمختلف توجهاتهم إلى إعادة وصف الصرف العربي من وجهة حداثية تماشيا مع ما يفرضه تطور الدرس اللغوي.

فقد تبلورت عدة اتجاهات جديدة تضمن كل اتجاه منها محاولات جديرة بالاهتمام للغويين كان لهم أثر كبير في تحديث الصرف العربي وسنتعرف على هذه الاتجاهات في ما يلي:

- أولا: اتجاه تيسيري:

يعد هذا الاتجاه الأول من نوعه في محاولته لبعث الصرف العربي بصورة سهلة وحديثة، إذ عمد إلى تيسير قواعد الصرف من خلال استقراء كتب القدماء ومحاولة إعادة ضبط هذه القواعد وتقريبها إلى المتعلم من خلال إعطاء شروحات وإضافات أو حتى اختصارات لتفادي كثرة التعقيد[1]، ونجد ذلك في كتاب التطبيق الصرفي لعبده الراجحي الذي ضم فيه أهم الموضوعات التي ينبغي على المتعلم معرفتها، مع حذف الموضوعات غير الضرورية وإعادة ترتيبها وتبويبها بصورة جديدة.

بالإضافة إلى كتاب الصرف الوافي لهادي نهر الذي تتبع فيه منهج أستاذه عباس حسن في كتابه "النحو الكافي" وذلك بعرض القواعد الصرفية ومحاولة توضيحها عن طريق استعمال الجداول والمخططات الميسرة والمساعدة على الفهم والإيجاز لتثبيتها بشكل أسهل في أذهان المتلقين.[2]

---

[1]- ينظر أيضا: نسرين عبد الله شنوف العلواني: البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1423هـ/2003م، ص1.

[2]- ينظر: هادي نهر: الصرف الوافي، دراسات وصفية تطبيقية، ص1.

وكذا كتاب شذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي وغيرها كثير، والملاحظ على أكثر هذه الكتب أنها بقيت تابعة لمنهج القدماء ومعتمدة عليه في عرض موضوعات علم الصرف.

- ثانيا: اتجاه تجديدي في تقسيم الكلم:

مع أن التقسيم الثلاثي الذي عهدناه كان باتفاق النحاة القدماء وعلى رأسهم سيبويه(ت180هـ) الذي يقول: "الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[1]، ودافع عن هذا التقسيم ثلة من اللغويين، حيث يؤكد هشام الأنصاري انحصار الكلم في هذه الثلاثة ودليله على ذلك – الاستقراء–، مشيرا أن علماء هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا إلا ثلاثة أنواع ولو كان ثم نوع رابع لعثروا على شيء منه[2].

ونجد المبرد(ت285هـ) يَدعم هذا التقسيم أيضا بقوله:" لا يخلو الكلام عربيا كان أو أعجميا من هذه الثلاثة"[3]

فتمسك القدماء بهذا التقسيم واضح وجلي، ونلحظ ذلك أكثر في قول أبي القاسم الزجاجي(337هـ):" والمدعي أن للكلام قسما رابعا أو أكثر منه مخمن أوشاك، فإن كان متيقنا فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضا لقول سيبويه، ولن يجد إليه سبيلا، وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه وعرفناه حقيقة وصح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان، لأن الشكوك لا تدفع الحقائق"[4].

---

[1]– أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه: الكتاب، ص12.

[2]– ينظر: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري: شرح الندى وبل الصدى، تح: محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة التجارية الكبرى، ط1-1383هـ، 1963، ج1، ص12.

[3]– أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1415هـ/ 1994م، ط3، ج1 ص141.

[4]– أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار العروبة مصر،1959م ص 43.

إلا أن هذا التقسيم لاق انتقادا كبيرا من قبل المحدثين ورأوا أن القدماء لم يعطوا هذا التقسيم نصيبه من الدراسة اللغوية أو النحوية وظلوا متمسكين به وكأنه تقسيم أملاه العقل عليهم، فلم يدركوا أن هناك مفردات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا الأفعال، ولا حتى الأدوات، ولم يتطرق لها سيبويه أو يشير إليها في تقسيمه، أو ينص عليها في تمثيله لأقسام الكلمة[1].

ويشير إلى ذلك فاضل مصطفى فيقول:" مع تقديري البالغ لما بذله أسلافنا في دراساتهم اللغوية، وعلى أزمنة طويلة، فقد شعرت أن بعضا من آرائهم في مسائل عديدة– ومنها تقسيم الكلام– قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العامة للغة وكان من نتائج ذلك أن تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعهدها العربية، ولم ينطق بها لسان العرب"[2].

وسنعرض فيما يأتي بعض محاولات المحدثين في إعادة تقسيم الكلم:

1– محاولة تمام حسان:

يعد تمام حسان من اللغويين المحدثين الذين حاولوا تجديد قضايا الصرف العربي القديم من خلال كتابيه" مناهج البحث في اللغة" و" اللغة العربية معناها ومبناها". فقد بيّن في مقدمة هذا الأخير أن غايته تتمثل في إلقاء ضوء جديد على التراث اللغوي معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي في دراسة اللغة، واصفا محاولته هذه بالجريئة كونها شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية القديمة بعد سيبويه وعبد القاهر الجرجاني. إذن ما رأيه في التقسيم الثلاثي للكلم؟ وما هو وجه التجديد الذي أضافه إليه؟

[1]– ينظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد العربي، بيروت لبنان، ط2، 1986، ص45، 46.

[2]– فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الخانجي، القاهرة، 1497هـ/1977م، ص 20.

نجد أن تمام حسان رفض التقسيم الثلاثي للكلم مستدلا بأنه يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق هذا التقسيم؛ فهو حسب رأيه تقسيم غير شامل لجميع مفردات اللغة، وفي معرض حديثه يعطي أمثلة على ما قدموه، في كونهم جعلوا الضمائر من الأسماء على الرغم أنها لا تدل على مسمى وإنما تدل على مطلق حاضر أو غائب، بالإضافة إلى اضطرارهم إلى تسمية بعض عناصر المفردات (أسماء الأفعال) وكأنما يجوز أن يطلق على ما دل على موصوف بالحدث (أفعال الأسماء) موجها نقده إلى أن مصطلحهم هذا يتسم بنوع من التردد بين النسبة إلى الأسماء والأفعال[1].

وما لاحظناه على تمام حسان أنه على الرغم من نقده للنظرية الصرفية القديمة وخاصة قضية أقسام الكلم يقر بأهمية ما جاء به المتقدمين في قوله:" وهذه الشعبة من دراسة اللغة – يعني الصرف – وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أي مكان آخر في عالم اللغويين قديما أو حديثا، ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام وسيظل دائما كذلك في نظر اللغويين في مختلف أنحاء العالم"[2].

أما في ما يخص وجه التجديد عند تمام حسان فتمثل في إعادة النظر في تقسيم النحاة ومحاولة تعديله وذلك عن طريق إنشاء تقسيم آخر جديد، ونود الإشارة إلى أن تمام حسان في هذا الخصوص كان له تقسيمان:

–**الأول:** كان في كتابه "مناهج البحث في اللغة" الذي قسم فيه الكلم إلى أربعة أقسام وهي: الاسم والفعل والضمير والأداة، وقد اهتدى إلى هذا التقسيم الرباعي انطلاقا من عدة أسس تمثلت في: الشكل الإملائي المكتوب، التوزيع الصرفي، الأسس السياقية، المعنى الأعم أو معنى الوظيفة والوظيفة الاجتماعية[3].

[1]– ينظر: تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، 1420هـ/2000م، ط1، ص41.

[2]– تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 15.

[3]– ينظر: تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص 195إلى 201.

لكن تمام حسان بقي شغوفا بهذه الفكرة وحاول تطويرها فأعاد النظر في تقسيمه الأول وجاء بتقسيم آخر أكثر دقة مبني على اعتباري المبنى والمعنى معا، إذ ضم تقسيمه هذه المرة سبعة أقسام هي: الاسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة وسنوضح هذا التقسيم فيما يلي:[1]

1- الاسم: وقسمه إلى خمسة أقسام:

- "**الاسم المعين:** وهو ما يدل على طائفة من المسميات الواقعة في نطاق التجربة كالأعلام والأقسام والأعراض المختلفة.
- **اسم الحدث:** وهو يصدق على المصدر واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث أو عدده أو نوعه.
- **اسم الجنس:** ويدخل تحته أيضا اسم الجنس الجمعي كعرب وترك واسم الجمع كإبل ونساء.
- **مجموعة من الأسماء:** ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة أسماء يشملها هو قسم الميميات إلا أنه يستثني منها الاسم الميمي.
- **الاسم المبهم:** ويقصد به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها".

2- الصفة: وهو "ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث"،[2] وتشمل خمسة أنواع:

- صفة الفاعل.

---

[1]- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 88. فتمام حسان بنى كلا التقسيمين على الشكل الإملائي بوصفه مبنى يساعد على التفريق بين أقسام الكلم إلا أنه لا ينبغي ذلك، لأن الكتابة ما هي إلا رموز يضعها المتكلم، والرسم الإملائي اصطلاح لا يتيسر له التمثيل الدقيق للنطق، فالمعروف أن الرموز الكتابية قاصرة عن الوفاء بالمنطوق، وثمة اختلاف بين عصر وآخر في هذه الرموز لأنها تتطور من جيل لآخر. ينظر محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات الجامعة، الكويت، 1984م، ص75.

[2]- تمام حسان : الخلاصة النحوية، ص41.

- صفة المبالغة.
- صفة التفضيل.
- صفة المفعول.
- الصفة المشبهة.

3-الفعل: "وهو ما دل على اقتران حدث وزمن ودل بصيغته على الماضي أو الحالية أو الاستقبال وذلك عندما يكون قيد الإفراد وينقسم إلى ماض ومضارع وأمر".[1]

4- "الضمير: وهو ما دل على مطلق حاضر أو غائب ويشتمل على ضمير الشخص ضمير الإشارة، ضمير الموصول".[2]

5-الخوالف[3]: وهي أربعة أنواع:

- **خالفة الإخالة:** ويسميها النحاة (اسم الفعل).
- **خالفة الصوت:** ويسميها النحاة(اسم الصوت).
- **خالفة التعجب:** ويسميها النحاة(صيغة التعجب).
- **خالفة المدح والذم:** ويسميها النحاة(أفعال المدح والذم).

6- الظرف: "وهو مقصور على عدد من الألفاظ الجامدة المبينة الدالة على زمان أو مكان".[4]

7-الأداة: وتنقسم إلى قسمين:[5]

- "**الأداة الأصلية:** وهي الحروف ذات المعاني كحروف الجر والنسخ والعطف.

---

[1]- تمام حسان: الخلاصة النحوية، ص 41.

[2]- المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]- الخوالف: هي كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية أي الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي، واستعار تمام حسان هذا الاسم من الأشموني نقلا عن الفراء وكان يسمى اسم الفعل، ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص89، 113.

[4]- تمام حسان: الخلاصة النحوية: ص 41.

[5]- تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها، ص 113.

- **الأداة المحولة:** وقد تكون ظرفية أو اسمية أو فعلية أو ضميرية".

فمحاولة تمام حسان هذه في إعادة وصف النظام الصرفي وخصوصا أقسام الكلم تعد من أهم المحاولات شمولية وأكثرها ضبطا ونجاحا- وذلك بشهادة عدد من الباحثين- ويعود ذلك لانطلاقه من أسس صحيحة ومنهج واضح.

2- محاولة إبراهيم أنيس:

عمد إبراهيم أنيس هو الآخر إلى تقسيم جديد للكلم أورده في كتابه "**من أسرار اللغة**" الذي حاول فيه عقد موازنة بين المتقدمين والمتأخرين في عرض المسائل اللغوية دون تعصب للقديم أو تمسك بالحديث.[1]

فإبراهيم أنيس رفض تقسيم النحاة وانتقد تعريفهم للاسم والفعل واعتبره ناقصا وكذا وصف معالجتهم للحروف بالأمر العجيب لأنهم كادوا يجردونها من المعاني وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال وهذا يؤكد حسب رأيه أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهانهم[2].

إلا أنه لم يرد الغوص في الجدل الذي قام بين القدماء والمحدثين في تحديد أقسام الكلم، مبرهنا أن ما يتطابق مع لغة قد لا يتطابق مع أخرى، واكتفى ببناء تقسيمه للكلم على ثلاثة أسس وهي: 1- **المعنى 2- الصيغة 3- وظيفة اللفظ في الكلام**[3].

مؤكدا على ضرورة إتباع هذه الأسس الثلاثة معا وعدم الاكتفاء بأساس واحد لأنه قد يلتبس الأمر في التمييز بين أجزاء الكلم، أما تقسيمه فكان كالآتي:[4]

1- "**الاسم:** ويشتمل على الاسم العام، والعَلم، والصفة.

2-الضمير: ويندرج تحته: الضمائر، ألفاظ الإشارة، الموصولات، العدد.

---

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 4.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 263، 264.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 265.

[4]- المرجع نفسه، ص 266 إلى 278.

3-الفعل: اكتفى في هذا القسم بتعريفه وذكر علاماته التي قررها النحاة والمتمثلة في(**قد، والسين، وسوف**).

4-الأداة: وتضم كل ما تبقى من ألفاظ اللغة، وذكر منها الحروف بأنواعها والظروف زمانية ومكانية".

ويبدو أن هذه الأسس التي بنى عليها إبراهيم أنيس تقسيمه" ترتب عنها تداخل بعض الأقسام في بعضها الآخر، فاندرجت الصفة تحت الاسم مع اختلافها عنه- في دلالتها على الحدث- واندرج العدد تحت الضمير كونه من الأسماء، واندرج بعض الظروف تحت الأداة مع كونه من الأسماء، ولم تعرف أين يوضع اسم الفعل مع انفراده بخصائص خاصة"[1] .

وهناك العديد من المحاولات التي عنيت بتقسيم الكلم مثل تقسيم حسن عون، المهدي المخزومي، ساطع الحصري، علي أبي المكارم، عبد الله علي الهنادوة وغيرهم كثير، فهم أجمعوا على محدودية وضيق التقسيم الثلاثي الذي وضعه النحاة القدامى وإن اختلفت تقسيماتهم في ذلك.

- **ثالثا: اتجاه تجديدي في ضوء علم الأصوات:**

هذا الاتجاه لا يختلف عن سابقيه في كونه وجه انتقادا للصرف العربي، ودعا إلى ضرورة دراسته انطلاقا من ما يقدمه علم الأصوات؛ إذ يولي هذا الاتجاه أهمية كبيرة لجانب الأصوات كونها أساسية في فهم البنية الصرفية وهذا ما عبر عنه عبد الصبور شاهين بقوله :" ليس هناك مانع بل هو ضروري أن نتناول علم الصرف بالمفهوم الحديث وبالمنهج الحديث الذي يربط بين فروع علم اللغة، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها ومقاطعها"[2].

---

[1]- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 72.

[2]- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1400هـ/ 1980م، ص25.

فالهدف من هذا الاتجاه ليس مجرد المخالفة أو ادعاء التجديد فقط وإنما الغرض منه هو تسجيل الحقائق كما هي دون اللجوء إلى افتراض أو توهم يشوه هذه الحقائق ويعقدها.[1]

ويؤكد فيرث على ضرورة إتباع المنهج الصوتي في الدراسة الصرفية والأخذ به لأن إهماله سيعرض الدراسة لا محال للفشل إذ يقول: "وفي رأينا أن كل دراسة صرفية تهمل هذا النهج الذي نشير إليه لابد أن يكون مصيرها الإخفاق والفشل كما هو الحال في كثير من مباحث الصرف في اللغة العربية"[2].

وقد شهد هذا الاتجاه عدة محاولات جليلة على سبيل المثال: محاولة الطيب البكوش في كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث"، وعبد الصبور شاهين في كتابه "المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي"، وديزيرة سقال في كتابه "الصرف وعلم الأصوات" و عبد القادر عبد الجليل في كتابه "علم الصرف الصوتي" وغيرهم كثير.

وسنعرض فيما ما يلي بعض اجتهادات هؤلاء اللغويين في هذا المجال، وكيف كانت نظرتهم إلى الصرف العربي من خلال علم الأصوات؟

1-محاولة الطيب البكوش: في كتابه "التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث".

من خلال قراءتنا لكتاب التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث للطيب البكوش نلاحظ أنه حاول الربط بين الماضي والحاضر معتمدا على مبدأ مفاده أن لا وجود لحديث بدون قديم، فانطلق بذلك من المفاهيم والمصطلحات القديمة في عرض مادة

[1]- ينظر: كمال بشر: مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج25، رمضان 1389هـ، نوفمبر 1969م، ص 122.

[2]- كمال بشر: علم اللغة العام، قسم الأصوات، دار المعارف، ط1979م، ص 184.

كتابه، وعمد إلى تغيير بعض المسائل التي اتسمت بالغموض والالتباس، وقد اقتصرت محاولته هذه على الفعل المجرد بأنواعه المختلفة.

اعتمد الطيب البكوش في تعريفه للصرف على المفهوم الغربي (Morphologie) والذي تحدثنا عنه سابقا، موضحا أن المفهوم الذي قدمه العرب للصرف قريب من المفهوم الغربي، إلا أنه في نظره أوسع منه لأنه يشمل تصريف الأفعال، ويرى أن الصرف في العربية متعدد الجوانب والأبعاد ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التغيرات الطارئة على الصيغ، وهذه التغيرات حسب رأيه ثلاثة:

1-تغيير صرفي بحت: يتعلق بالاشتقاق، كتصريف الأفعال واشتقاق الأسماء وهذا الجانب مرتبط بالمعنى.

2-تغيير صوتي صرفي: يتعلق بتأثير التغيير الصوتي في بنية الصيغة صرفيا نحو: يشُد، بقُوا.

3-تغيير صوتي بحت: يتعلق بتعامل الأصوات نحو: ازدهر، اتصل وغيرها.[1]

- **انتقادات الطيب البكوش لنظرية الصرف العربي:**

لقد أشاد البكوش بأهمية النظرية الصرفية القديمة واصفا إياها بأنها نظرية صرفية لا تخلوا من الإحكام، وتقوم على مبادئ أهمها : الإعلال والإدغام وامتناع التقاء الساكنين، إلا أن هذا لم يمنعه من توجيه انتقادات وعيوب لها، فالطيب البكوش عاب على النظرية الصرفية التي جاء بها المتقدمون[2]:

- تعدد معاني المصطلح الواحد مثل: مصطلح الحرف، والكلمة وغير ذلك، وهي من الأمور" التي أغفلها القدماء عند تصورهم للكلمة، أو اختلطت عليهم... أنهم لم يفرقوا بين

[1]- ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ط3 1992، ص 18 إلى 20.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص20، 21، 22.

الصوت والحرف واعتبروها شيئا واحد فلم يفرقوا بين الجانب الصوتي phonetic، والجانب الوظيفي للصوتphonology "[1].

– أن القدماء عدو الألف حرفا في مستوى الواو والياء؛ أي أن أحرف العلة حسب تصورهم ثلاثة هي: الألف، الواو، الياء، وذلك نتيجة التماثل في الرمز الكتابي[2]، وقد عبر عن ذلك عبد الصبور شاهين بقوله:" أن ما يمكن أن يوصف بالاعتلال في أصوات العربية اثنان هما: الواو والياء الانتقاليتان، أما الألف فليست حرف علة، بل هي فتحة طويلة..."[3].

– أن تعليل التغيرات والظواهر الصوتية اعتمادا على الشكل الكتابي المرئي دون النطق يقودنا حتما إلى زلات وهفوات في الحكم، لأن الرموز الخطية لا يمكن أن تستوعب كل ما يوجد من غنى وتنوع صوتي في اللغات البشرية، لأن هناك" فرقا عظيما بين ما ينطقه المتكلم وما تسجله الكتابة من نطقه، عاميا كان أو فصيحا، فإن الكتابة في أية لغة تعجز بطبيعتها عن تسجيل جملة من الظواهر، والوظائف النطقية كالنبر، والتنغيم في حالات الاستفهام والنفي، والإنكار، والتعجب، والتحسر وهي وظائف ذات دلالة مباشرة في الحدث اللغوي"[4].

ويشير جان كانتينيو إلى ذلك قائلا:" أن نظام الكتابة العربية هذا قد طمس بعض الشيء عند النحاة معالم المقابلة الأساسية بين الحروف والحركات طمسا جعلهم لا يعيرون هذه المقابلة الأهمية الأساسية التي تكتسي بها هذه الحقيقة"[5].

---

[1]– حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، 1998م، ص23.

[2]– انتقد البكوش القدماء في جعل الألف من حروف العلة، مشيرا إلى أن الألف إذا لم تكن عماد الهمزة لا تقوم بدور الحرف أبدا، وإنما تكون علامة طول الفتحة على عكس الواو والياء اللذان يقومان بدور الحرف، وهما حرفا العلة الحقيقيان. ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص21، 22.

[3]– عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ص 32.

[4]– المرجع نفسه، ص 10.

[5]– جان كانتينيو: دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح قرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1996م، ص21.

ويضيف عبد الصبور شاهين بأنها "أحد مصادر الخلل في النظام الصرفي الذي وضعه السلف، فتداخل بذلك ما هو من اهتمامات علم الرسم(الإملاء) فيما هو من ظواهر النطق وخصائص التصريف".[1]

ففي رأي عبد الصبور أن اعتماد النظام الصرفي القديم على الشكل الكتابي هو السبب الذي أدى إلى هذا الخلل؛ كونه أهمل بذلك الكثير من الحركات ولاسيما القصيرة منها.

كما يوضح البكوش أنه السبب ذاته الذي جعلهم يظنون بأن الحركات تنتقل فوق الحروف فتعوض إحداهما الأخرى بكل بساطة، ومثال ذلك كلمة (بَقِيُوا) فهم يرون أن ضمة الياء فيها انتقلت إلى القاف فالتقى ساكنان فحذفت الياء، فأضحت الصيغة (بَقُوا) باعتبار أن كسرة القاف حذفت، وهو حسب رأيه أمر غير مستصاغ ولا يمكن قبوله لأنه لا يمكن أن تضمحل وتختفي حركة بكل هذه السهولة ودون اللجوء إلى مبرر صوتي[2].

ويضيف بأن نظام الكتابة جعل النحويين يتصورون أن تحت حرف القاف كسرة أصلية، وفوقه ضمة طارئة، فأطرد الطارئ الأصلي وأخذ مكانه، وهو خطأ كبير مرده غفلتهم عن حقيقة الأصوات وتفاعلها في الصيغة تأثرا بالشكل الكتابي، وفي رأيه أن القدماء أخفقوا في ربط الصلة بين علم الأصوات وعلم الصرف في العربية، فلم يستطيعوا تصور الأصوات بمعزل عن الكتابة فبقوا سجناء الخط المرئي[3].

---

[1]– عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ص10.

[2]– إن حكم البكوش على المتقدمين بأنهم عللوا الظواهر الصوتية انطلاقا من الشكل الكتابي دون اعتبار للأصوات، هو ما جعلهم يتصورون أن الحركات تنتقل فوق الحروف حُكمٌ فيه صواب إلا أنه بالغ بصفة التعميم مما يجعلنا نظن أن القدماء ما كانوا يفقهون في الصوت شيئا، ومع أنه تدارك ذلك في تعليقه "أن من القدماء من تفطن إلى الحركة تتبع الحرف"، إلا أنه لم يفصل فيه ولم يبدي تحريا عنه، بل اكتفى بهذه الملاحظة الصغيرة، مع أن هذه القضية يرجع عهدها إلى سيبويه وكانت موضوع نقاش دقيق يدل على بصيرة النحاة ومستوى إدراكهم لدقائق الأصوات رغم بساطة وسائل الملاحظة عندهم فكيف أهمل البكوش النظر في هذه القضية مع أنه لديه اطلاعا واسعا على قضايا النحو التقليدي وآراء النحاة فيه؟، ينظر: عبد القادر الميهري: نظرات في التراث اللغوي العربي، ص211، 212.

[3]– ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص 24.

كما استعمل الطيب البكوش مفهومي (المقطع) و(النبرة) وبالإضافة إلى مفاهيم مخارج الحركات طويلها وقصيرها، ومع أن هذه المفاهيم موجودة عند النحاة القدامى إلا أنه يرى أن تقديمهم وتحليلهم لها لم يصبح كافيا مقارنة مع الدرس اللغوي الحديث[1].

فهو أراد إعطاء وجهة حداثية للصرف العربي من خلال إعادة دراسته وفق معطيات علم الأصوات الحديث، وذلك بتوظيف هذه المفاهيم، من أجل تسهيل دراسته وفهمه فهما عصريا.

2- محاولة عبد الصبور شاهين من خلال كتابه: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي.

تعد محاولة عبد الصبور هي أيضا لها فضل كبير في وصف وإعادة هيكلة النظام الصرفي، من خلال تطبيقه للمنهج الصوتي على أبوابه ومحاولته تصحيح بعض مفاهيمه وفق الدراسات الحديثة، مُعْرِبًا في ذلك عن رأيه في نظرية الصرف العربي القديم بقوله: "ولكني أؤكد لكم، بعد أن عانيت في تأليف هذا المنهج أن النظام القديم محشو بالأخطاء، وأن محاولة الدفاع عنه ليست إلا من قبيل الإبقاء على جثة محنطة مآلها التحلل"[2].

ومهما يكن من أمر فغاية عبد الصبور شاهين لم تكن بنية هدم أو تهميش للنظرية الصرفية وإنما كانت غايته الأساسية هي محاولة بناء منهج جديد للصرف العربي في ضوء علم الأصوات الحديث، فكانت نزعته تجديدية من أجل بلوغ الصواب في فهم وتحليل قضايا اللغة، معتمدا في ذلك على عرض فكرة القدماء ثم نقدها وتقديم البديل عنها.

---

[1]- ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص10.

[2]- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، ص20.

فقد كان عبد الصبور حريصا ودقيقا في دراسته حيث اعتمد على عدة مفاهيم ومبادئ كانت ضرورية لإعادة تجديد الصرف وهذا ينم على أن دراسته كانت جادة ومعمقة فقد شملت أبواب الصرف كافة وخاصة مشكلات الإعلال والإدغام، ومن بين هذه المفاهيم نذكر ما يلي:

– دعا عبد الصبور إلى ضرورة الفصل بين التحليل الصوتي للكلمة وبين كتابتها، وهو بذلك يوافق ما ذهب إليه الطيب البكوش؛ لأن الكتابة تتميز عن النطق في أنها لا ترسم التفاعلات الصوتية في الكثير من الأحيان، مشيرا إلى مشكلة الكتابة العربية أنها تكتفي في إثبات الرموز الصوتية على الصوامت فقط، أما الحركات فلا حظ لها في الكتابة العربية ويقدم لنا مثالا على ذلك في كلمة: كتب فهي تتكون من ستة أصوات kataba ولكنها تكتب ثلاث رموز فقط،[1] ذلك "أن الكتابة العربية كانت تهمل تمثيل الحركات اعتمادا على الحس اللغوي والسليقة اللغوية لدى العربي عند قراءته للنص المكتوب قراءة صحيحة"[2] وهذا الإهمال راجع إلى كون الذهن هو الذي يكمل ذلك النقص ويبرزه في النطق بحسب السياق[3].

– اعتبار أصوات المد في أحوالها الثلاثة (الألف والواو والياء) في مثل (قال، يقول، يبيع) حركات طويلة مهما كان موقعها، لا أصلا من أصول الكلمة كما يرى القدماء وهو اعتبار صوتي خالص له أثره على الصرف.[4]

– كما قرر أن أهم شيء في تصريف الكلمة العربية هو إدراك نظامها المقطعي لأن هذا النظام هو الذي يفرق نسيج الاسم عن الفعل فيه، لأن كل تغيير يحدث في الكلمة العربية

[1]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي ، ص 34.

[2]– محمد محمد داود: الصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية ومعجم، دار غريب، القاهرة، (د ط)، 2001، ص 18.

[3]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف، ص 34.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص16.

سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي في اللغة، فيلزم تعديلها خضوعا لضرورة النظام[1].

– انتقد عبد الصبور القدماء في معاملتهم الألف والواو والياء المدية من أنها غير الحركات القصيرة، مع أن ابن جني قرر "أن الحركات أبعاض حروف المد" لكن هذه الملاحظة لم تؤت أكلها عند القدماء حسب رأيه، فمن وجهة نظرهم أن حرف القاف من(قال) والميم من (رمى) كلاهما متحمل لحركة تسبق الألف وهو حسب ما أشار خلط لا تقبله الدراسات الحديثة؛ لأن الحركة الطويلة تساوي فتحتين قصيرتين والقاف متحركة بالفتحة الطويلة بعدها وكذلك الميم، لذا من غير المعقول أن تسبقها فتحة ثالثة[2].

ويوافق إبراهيم أنيس عبد الصبور حين يقول:" بأنهم ضلوا الطريق السوي حين ظنوا أن هناك حركات قصيرة قبل أصوات المد، فقالوا مثلا أن هناك فتحة على التاء في (كتَاب) وكسرة تحت الراء في (كرِيم) وضمة فوق القاف في يقُول، والحقيقة أن هذه الحركات القصيرة لا وجود لها في تلك المواضع"[3].

– ويرى أيضا أن توزن الكلمة على ما هي فعلا، لا على ما كانت عليه أصلا، فهو بذلك يرفض فكرة الأصل التي ابتدعها النحاة لمطابقة الميزان الصرفي، مشيرا أن هذا الرأي لم يكن بدعة مسبوقة فقد أشار إليه عبد القاهر الجرجاني قبله حين أجاز الوزن على البدل فيقال في(قال): فال، وفي(رمى): فعا، إلا أنه يقر باختلاف رأيه عن رأي عبد القاهر الجرجاني الذي يرى أن الألف في (قال) بدل (الواو) في الأصل (قول) لذلك يجوز الوزن على الأصل وعلى البدل كما يرى القدماء، أما عبد الصبور فالأمر عنده غير ذلك ويرى

[1]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف ، ص 40.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 40.

[3]– إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م، ط5، ص39.

أن هذا أساس غير صحيح، لأنه لا إبدال في الكلمة، بل هو في الواقع سقوط عينها أصلا وبالتالي يجب أن توزن على ما تبقى من عناصرها[1].

إذن هذه مجمل المفاهيم الجديدة التي قدمها عبد الصبور في كتابه " المنهج الصوتي في البنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي" والتي كانت تدعو إلى دراسة الصرف على أساس صوتي محض بعيدا عن الشكل المرئي وعدم الوقوع تحت تأثير خداع الكتابة.

وخلاصة القول أن علم الصرف مر بعدة اتجاهات ومراحل في محاولة تجديده بدءا من تيسيره وانتهاء بدراسته وفق معطيات علم الأصوات الحديث، مرورا بتجديد أقسام الكلم بالإضافة إلى اتجاهات أخرى لم نرى ضرورة إلى التطرق إليها لأنها لا تخدم موضوعنا لذا اكتفينا بهذه الثلاثة؛ فاخترنا الاتجاه التيسيري كونه يعد أول مراحل التجديد فيه إذ سعت كل المحاولات التي جاءت إثره إلى رؤية الصرف من زاوية تيسيرية بعيدا عن التعقيد الذي شهدته الكتب القديمة إذ حاولت تعديل وتسهيل قضايا الصرف العربي الذي لطالما بقي محط نفور لكثير من الدارسين لصعوبته وشذوذ قواعده.

أما الاتجاه الثاني فعمد إلى إعادة وصف مسائل الصرف العربي ومنها مسألة تقسيم الكلم السالفة الذكر وقد جاء هذا الاتجاه كرد وانتقاد على التقسيم الثلاثي القديم السائد في الدراسات الصرفية.

لننتهي إلى اتجاه دراسة الصرف من وجهة صوتية هذا الأخير يمثل محور دراستنا وأساسها لأنه يعمد إلى تفسير مختلف القضايا الصرفية من منظور صوتي حديث بعيدا عن التأويلات التي وضعها النحاة القدماء في ميدان علم الصرف، وعرضنا في ذلك أهم محاولتين في هذا المجال.

[1]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، ص48.

المبحث الثاني: المقطع الصوتي وأثره على الدرس الصرفي القديم:

تعريف المقطع:

- **لغة:**

ورد في لسان العرب بأنه:" مقطع كل شيء آخره، يقال شراب لذيذ المقطع أي الآخر والخاتمة والمقطع غاية ما قطع. والمقطع الموضع الذي يقطع فيه النهر من المعابر".[1]

وجاء في المعجم الوسيط: " المقطع من كل شيء آخره حيث ينقطع وينتهي كمقاطع الرمال والأودية والمزارع ونحوها. والمقطع من النهر الموضع الذي يعبر فيه ومقطع الحق ما يقطع به الباطل".[2]

من الناحية اللغوية تتفق معظم المعاجم العربية في أن دلالة المقطع تتلخص في آخر الشيء وخاتمته وكذا نهايته.

- **اصطلاحا:**

لقد عمد الباحثون المحدثون إلى دراسة المقطع وأفاضوا فيه؛ فتحدثوا عن جميع جوانبه بداية من المفهوم والأنواع وصولا إلى الخصائص التي يتمتع بها وهو الشيء الذي غاب عن القدماء إدراكه والنظر فيه" فلم يعرض الدرس الصوتي عند العرب لدراسة المقاطع ولم يصلنا من هؤلاء العلماء إلا نظام التقطيع الشعري"[3].

[1]– ابن منظور: لسان العرب، ج 11، ص200 مادة (قطع).

[2]– مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط،، مادة قطع.

[3]– حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق، ط1 2005م، ص137.

إلا أننا نجد هذا المصطلح عند الفارابي وذلك في قوله: "المقطع كل حرف غير مصوت أتبع به صوت قصير قرن به، فإنه يسمى المقطع القصير، والعرب يسمونه الحرف المتحرك من قبل أنهم يسمون المصوتات القصيرة حركات، وكل حرف لم يتبع به صوت أصلا وهو يمكن أن يقرن به، فإنهم يسمونه الحرف الساكن، وكل حرف غير مصوت قرن به مصوت طويل فإنا نسميه المقطع الطويل"[1].

ونستنتج من قول الفارابي أنه كان على دراية بهذا المصطلح وإن لم يعرفه تعريفا دقيقا، إلا أنه ذكر بعض أنواعه والمتمثلة في المقطع القصير الذي يتكون من(صامت وحركة قصيرة) والمقطع الطويل الذي يتألف (صامت وحركة طويلة).

ولعل القدماء تحدثوا عن المقطع ضمن مواضيع أخرى ولم يفردوا للمقطع بحوثا مفصلة ومستقلة به؛ الأمر الذي جعل عددا غير قليل من الباحثين المحدثين عرب ومستشرقين يذهب إلى أن العرب القدماء لم يعرفوا المقطع بمعنىsyllable وأن ما ورد منه في بحوث الأصوات فهو بمعنى المخرج[2]

ونلحظ اختلاف كبير بين علماء الأصوات في تحديد ماهية المقطع وذلك راجع إلى تعدد وجهات النظر في الأخذ به، فعُرف المقطع من نواحي مختلفة (النطقية و الفيزيائية والوظيفية)، وفي خضم كل هذا يصعب إعطاء تعريف واضح وشامل لمصطلح المقطع[3].

فمن الناحية النطقية عرف بأنه: "مجموعة من الأصوات تنتج بنبضة أو خفقة صدرية واحدة"[4]، ولمعرفة ذلك "يستطيع الدارس أن يضع كفه على أسفل صدره وينطق بكلمة (كتب)

---

[1]– أبو نصر محمد بن محمد الفارابي : كتاب الموسيقى الكبير، تح: عطاس عبد الملك خشيبة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د ت، ص1075.

[2]– ينظر: أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 161.

[3]– ينظر: برتيل مالبرج: علم الأصوات تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، ص 154.

[4]– ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص285.

نطقا متأنيا (كَ تَ بَ) وسوف يحس بضغطات الحجاب الحاجز على الصدر وهي ثلاث تقابل مقاطع الكلمات الثلاث"[1].

أما الناحية الفيزيائية فهو:" قمة إسماع طبيعية تقع بين حدين أدنيين من الإسماع"[2]، وقد لاحظ علماء الأصوات المحدثون أنه أثناء تسجيل الذبذبات الصوتية لجملة من الجمل فوق لوح حساس يظهر أثر هذه الذبذبات في خط مضطرب ومتموج، ويتكون هذا الخط من قمم ووديان، بحيث تكون تلك القمم خاصة بالصوائت في معظم الأحيان تاركة الوديان للصوامت[3].

ومن الناحية الفونولوجية (الوظيفية) فقد سيقت له تعريفات كثيرة اكتفينا بذكر بعضها وهي: أنه: " كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة، ففي العربية مثلا لا يوجد الابتداء بحركة، ولذلك يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات الصامتة".[4]

ويعرفه إبراهيم أنيس بقوله: هو" عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة، مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة".[5]

أما كمال بشر يعرفه بقوله:" إن المقطع من حيث بنائه المثالي أو النموذجي أكبر من الصوت وأصغر من الكلمة وإن كانت هناك كلمات تتكون من مقطع واحد مثل: مَن بفتح

[1]– غانم قدروري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص190.

[2]– أحمد عمر مختار: الصوت اللغوي، ص 284.

[3]– ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ، ص160. وغانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص191.

[4]– رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1977هـ، ص74.

[5]– إبراهيم أنيس: موسيقى الشعر، دار النهضة، القاهرة، ط4، 1972م، ص 147.

الميم أو كسرها، والكلمات التي تتكون من مقطع واحد تسمى أحادية المقطع، في حين التي تتشكل أكثر من مقطع يطلق عليها متعددة المقاطع".[1]

وأيضا عبد الصبور شاهين عرفه قائلا بأنه: " مزيج من صامت وحركة، يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي".[2]

وقد وصف غانم قدوري هذا التعريف بأنه تعريف عام، كما أشار إلى أنه مزيج بين الجانب النطقي والجانب الفونولوجي[3].

على العموم فتعريفات المقطع وإن اختلفت حسب مسار كل اتجاه وما تضمنه من مفاهيم فإنها كلها كشفت عن مميزات مهمة يتصف بها المقطع الصوتي.

- **أنواع المقاطع:**

في اللغة العربية يتخذ المقطع الصوتي عدة أنواع وأشكال نوضحها في ما يلي:[4]

1-**المقطع القصير المفتوح:** وهو الذي يتكون من صامت وحركة قصيرة ويرمز إليه اختصارا بالرموز العربية(ص ح) أو بالرموز الأكثر شيوعا في الدرس الصوتي العام(cv) consonant+ chort vowel مثل: بَ(ba).

2-**المقطع المتوسط:** ويكون على نمطين :

أ- **مقطع متوسط مغلق:** صوت صامت+ حركة قصيرة+صوت صامت (ص ح ص) أو (cvc) مثل مِنْ.

---

[1]- كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2000، ص504.

[2]- عبد الصبور شاهين: المنهج الوصفي للبنية العربية، ص 38.

[3]- ينظر: غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص192.

[4]- ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص510 ، 511، وينظر أيضا : أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 107 .108

ب- **مقطع متوسط مفتوح:** صوت صامت+ حركة طويلة (ص ح ح) أو(cvv) مثل (بِي).

3-**المقطع الطويل:** وهو على نمطين:

أ- **مقطع طويل مغلق:**صوت صامت +حركة طويلة+صوت صامت(ص ح ح ص) أو (cvvc) مثل المقطع الأول في ضالين (**daal**/liin) ويشترط وقوعه إذا كان مدغما أو في حالة الوقف أو عدم الإعراب.

ب-**مقطع طويل مضاعف الإغلاق:** صوت صامت + حركة قصيرة + صوت صامت+ صوت صامت(ص ح ص ص)أو(cvcc) مثل بَرْ barr وهذا المقطع يشترط وقوعه في حالة الوقف أو عدم الإعراب.

ويشير إبراهيم أنيس في هذا المقام أن الأنواع الثلاثة الأولى(أي المقطع القصير والمتوسط بنوعيه) هي الشائعة في الكلام العربي، إذ تتكون منها الكثرة الغالبة، أما النوعان الأخيران والمتمثلان في المقطع الطويل المغلق والمضاعف الإغلاق فقليلا الشيوع.[1]

- **خصائص النظام المقطعي:**

يتميز المقطع العربي بعدة خصائص ومميزات وهي:[2]

- يتكون المقطع في العربية من وحدتين صوتيتين (أو أكثر) إحداهما حركة، فلا وجود لمقطع من صوت واحد، أو مقطع خال من الحركة.
- أن المقطع لابد أن يبدأ بصامت، وأن يثنى بحركة(ص ح).

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، ص 164.

[2]- ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص 509، وينظر أيضا: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص41.

- أن لا يبدأ المقطع العربي بصامتين متواليين(ص+ ص) ولا يتكون منهما كما لا يبدأ بحركة.
- لا ينتهي المقطع بصوتين صامتين إلا في سياقات معينة، أي عند الوقف أو إهمال الإعراب.

ويضيف أحمد محمد قدور مجموعة من الخصائص التي يتميز بها المقطع في اللغة العربية نجملها في النقاط الآتية:[1]

- " لا تزيد مقاطع الكلمة المجردة من اللواحق على أربعة إلا نادرا.
- أكثر ما يمكن للكلمة أن تتركب منه هو سبعة مقاطع مع كل زيادة مثل: (فَسَيَكْفِيكُهُمُ)أي (CV, CVV , CV, CV,CVC,CVV,CV)
- أقل ما تتركب منه الكلمة (الأداة) أو المورفيم هو مقطع واحد.
- لا يجوز تكرار المقطع الثاني(cvv) في كلمة مجردة ثلاث مرات.
- لا يجوز وقوع المقطع الخامس في صدر الكلمة أو في حشوها، لأنه خاص بالوقف.
- لا تقبل الكلمة العربية تآلف مقطع من النوع الثالث (CVC) مع مقطعين من النوع الثاني CVV مثل: سَرْغَايا وهو علم أعجمي.
- لا تقبل الكلمة العربية أيضا تآلف مقطع من النوع الثاني مع مقطعين من النوع الثالث مثل شابندر الفارسية.
- لا تقبل الكلمة العربية كذلك تآلف مقطع من النوع الثاني مع مقطع من النوع الخامس.
- تميل العربية إلى رفض المقطع الرابع (CVVC) في كثير من المواقع وذلك بتحويله إلى مقطع من النوع الثالث (CVC)".

[1]– أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 160 ، 161.

- **أهميته:**

يحظى المقطع الصوتي بأهمية كبيرة وذلك لما له من فائدة كبيرة تعود على اللغات وبالأخص اللغة العربية فهو يساعدها في معرفة نسيج الكلمة العربية ونسيج ما ليس بعربي من الكلمات، كما يعينها على معرفة موسيقى الشعر وأوزانه.[1]

بالإضافة إلى أن "الفونيمات لا حياة لها إلا داخل المقاطع، لأنها لا تنطق من المجموعة البشرية بشكل منفصل، وإنما على شكل تجمعات"[2].

أن المقطع أساسي لاكتساب طريقة النطق الصحيحة أثناء تعلم لغة معينة، فأمثل طريقة للتعود على النطق السليم للنغمات الصوتية، وللوقفات الموجودة في لغة أجنبية هي نطق مفرداتها أو كلماتها ببطء، مقطعا مقطعا مع الوقفات الصحيحة بين كل مقطع ومقطع[3].

- **أثره في الدرس الصرفي القديم:**

كما سبق وأشرنا بأن الكثير من اللغويين نادوا أو بالأحرى جزموا بأنه لا يمكن دراسة الصرف العربي دون العودة إلى الدرس الصوتي الذي يساعده في تفسير الكثير من قضاياه.

"فاعتماد علم الصرف على الأصوات ليس مقصورا على لغة بعينها، فجميع اللغات تشترك في هذا الأمر، والاختلاف الوحيد بينها هو في طبيعة استغلال الحقائق الصوتية في المجال الصرفي وفي مدى هذا الاستغلال ونتائجه".[4]

---

[1]– ينظر: إنعام الحق غازي، ناصر محمود: المقطع الصوتي وأهميته في الكلام العربي، مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب، لاهور– باكستان، ع 24،2017م، ص226.

[2]– عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، ص99.

[3]– ينظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، ص283.

[4]– كمال بشر: علم الأصوات، ص 606.

وعليه لا يمكن " أن ندرس المباني الصرفية أو الصيغ قبل أن ندرس الأصوات التي تشكل هذه الصيغ، فهناك ظواهر صوتية كثيرة لابد من الإلمام بها قبل الخوض في مسائل علم الصرف مثل ظاهرة الإبدال".[1] وغيرها من الظواهر، وسنوضح ذلك في بعض الأمثلة:

فعل الأمر من الأجوف يقر الصرفيين "بالتقاء ساكنين نشأ الساكن الأول عن حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، ويكتفى بذلك لأن الواو والياء تصبح ساكنتين مسبوقتين بحركة من جنسهما، وحين ذلك التقى ساكنان الواو أو الياء ولام الفعل الساكنة ويتم التخلص من هذا الوضع بحذف الواو أو الياء مثل: أَقْوُلْ– قُولْ– قُلْ"[2].

وقد بين كمال بشر في هذا الصدد أن (قُلْ) جاءت على هذه الصورة منذ البداية طبقا لقواعد النطق الصحيح، ولم تأت بالصورة الثانية (قُولْ) في النطق الفعلي وذلك يعود لسبب صوتي ظاهر يرتبط بخواص التركيب المقطعي في العربية الفصيحة؛ ذلك أن التركيب المقطعي المكون من: صامت+ حركة طويلة+ صامت، تركيب ممتع ومرفوض في اللغة العربية إلا في حالتين: في حالة الوقف أو في حالة كان الصوت الأخير مدغما في مثله مثل: شابة، ودابة[3].

ومن وجهة نظره أنه من غير المقبول أو الصحيح أن يقال" حذفت الواو لالتقاء الساكنين، ذلك أن الواو هنا حركة (هي الضمة الطويلة) وليست ساكنة، وهي في حقيقة الأمر لم تحذف، وإنما قصرت أي صارت ضمة قصيرة، وإنما حذفت في الكتابة فقط"[4].

---

[1]– عاطف مدكور: علم اللغة بين القديم والحديث، مطبعة ابن خلدون، دمشق، 1987م، ص87.

[2]– علاء عبد الأمير شهيد السنجري، أصيل محمد كاظم: في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقويم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، م10،ع1، 2012م، ص 10.

[3]– ينظر: كمال بشر: علم الأصوات، ص607، 608.

[4]– كمال بشر: علم الأصوات، ص 608.

ويتضح أن المحدثين عارضوا المتقدمين في هذا الجانب أي أنه في حالة التقاء الساكنين في الكلمة على نحو ما سبق يحدث تقصير في الحركة وليس حذف كما تصور القدماء.

- **همزة الوصل:**

يقول سيبويه في همزة الوصل:" هذا باب ما يتقدم أول الحروف، وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم، والزيادة ههنا الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال"[1].

ويقول ابن جني" اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلا إلى النطق بالسكن، وهربا من الابتداء به."[2]

ويتضح من قول سيبويه وابن جني أن همزة الوصل تدخل في الأفعال وخصوصا في فعل الأمر وذلك لتسهيل النطق ولكي لا يبتدئ بساكن.

أما همزة الوصل حسب المحدثين فهي" ظاهرة صوتية صرفية معا، وليس من الحكمة دراستها من زاوية وإهمال أخرى؛ لأنهما مترابطان، فهي من الناحية الصوتية ليست أكثر من تحريك خفيف أو صويت لجأ إليه المتكلم العربي في بداية أنماط معينة من الكلمة حيث تمنع طبيعة التركيب المقطعي للغة العربية البدء بصوت صامت غير متلو بحركة، وهذه الظاهرة الصوتية نفسها مرتبطة بصيغ صرفية لا تتعداها ولا تتجاوز حدودها، وهذه الصيغ الصرفية أيضا أصبحت تمتاز عن غيرها بهذه الخاصية الصوتية التي أصبحت جزءا من تركيبها الصوتي"[3].

فمعلوم أن "صوغ الأمر من المضارع يتم بخطوتين هما: حذف حرف المضارعة ثم بنائه على ما يجزم به مضارعه، نحو: (يَكْتُبُ) – (اُكْتُبْ)، لكن أول هذا الفعل بقي ساكنا

[1]– سيبويه: الكتاب، ج4، ص144.

[2]– ابن جني: المصنف، ص 53.

[3]– كمال بشر: علم الأصوات، ص608.

وهو ما يؤدي إلى وجود مقطع في أول الكلمة يتتابع فيه صوتان جامدان(ص ص ح ص) وهو مالا يتناسب مع النظام المقطعي للعربية ولابد من خطوة ثالثة في هذا النوع من الأفعال وهي إضافة مقطع مكون من (ص ح) متمثلا بهمزة الوصل وحركتها، فيصير الفعل اكتب ويتشكل حينئذ من مقطعين من النوع الثالث(ص ح ص) أكثر المقاطع شيوعا في نسج الكلمة العربية"[1].

- **التنوين:**

هو أيضا من الظواهر الصرفية التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها من جانب صوتي، فالتنوين كما عرف عند القدماء نون ساكنة تثبت لفظا لا خطا، لكنهم لم يلتفوا إلى الخواص الصوتية فيه مثل موقع التنوين أو دوره في تشكيل التركيب المقطعي للكلمة في حالة وجوده أو عدم وجوده، وما يتبع ذلك من تغيير في مواقع النبر في الكلمة[2].

يتضح مما سبق أن توظيف المعطى الصوتي في التحليل الصرفي أمر لابد منه وذلك لفهم التغيرات المختلفة التي تحدث للصيغ الصرفية، كما لابد من دراسة الصرف اعتمادا على الجانب النطقي لا الشكل الكتابي، وسنتطرق إلى بقية مسائل الصرف العربي من منظور صوتي في الفصل اللاحق من خلال المدونة التي بين أيدينا.

[1]– غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، ص 201.

[2]– ينظر: كمال بشر: علم الأصوات ص609.

حوصلة الفصل الثاني:

- الصرف العربي الحديث اتجه نحو دراسة الصيغ الصرفية وما يتصل بها من سوابق ولواحق ودور المورفيمات في تغيير المعنى وهو بذلك أشمل من الدرس الصرفي القديم.
- محاولة المحدثين إعادة هيكلة الصرف العربي وإبراز مواطن الضعف التي تخللت النظرية الصرفية وذلك من خلال دراسته من عدة اتجاهات مختلفة.
- أن للمقطع أهمية كبيرة في التحليل الصوتي للأبنية الصرفية من حيث أنه أكثر قدرة على تمثيل المنطوق.

الفصل الثالث

الظواهر الصرفية في شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون

المبحث الأول: عبد الكريم الفكون حياته وآثاره.

قبل الغوص في تفاصيل حياة عبد الكريم الفكون آثرنا أن نشير إلى الأوضاع السائدة في مدينة قسنطينة والمكانة التي تحتلها عائلته في ذلك الوقت.

لقد كان الوضع السياسي في إقليم قسنطينة وضعا متأزما وغير مستقرٍ نظرا لتبعية هذه المنطقة للسلطة العثمانية في الجزائر منذ (948هـ/ 1541م) بالإضافة إلى حوادث وثورات عديدة بالمنطقة أو خارجها، ومن ذلك ثورة 975هـ التي سماها الفكون (فتنة الترك) وكاد جده عبد الكريم الفكون أن يهلك فيها[1].

أما من الناحية الاجتماعية فقد كان مجتمع قسنطينة مجتمعا مترابطا ومتماسكا، تحكمه العائلات الكبيرة وخصوصا الدينية منها من خلال الدور البارز والفعال الذي تقوم به فهي التي تتولى شؤون العلاقات العامة وتحدد شروط المعاملات، وتؤمن الحماية والاستقرار الداخلي للمجتمع، وقد قيل أيضا في هذا الشأن أنه إثر مجيء العثمانيين انقسمت عائلات قسنطينة إلى فريقين فريق بزعامة عائلة ابن عبد المؤمن وفريق بزعامة عائلة الفكون، لكن لا يفوتنا أن ننوه إلى أن هذا الأمر لم يجزم فيه بشكل قاطع فعبد الكريم الفكون نفسه في مؤلفاته لم يعرض هذا الأمر مطلقا[2].

أما من الناحية العلمية والثقافية فقد عرفت نشاطا علميا واضحا، تمثل في انتشار الزوايا في كل من المدن والأرياف فكانت الأولى برعاية العائلات الكبيرة والثانية برعاية الطرق الصوفية، بالإضافة إلى توفر بعض المدارس، وكل ذلك من أجل نشر العلم والارتقاء

[1]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي 1406هـ/ 1986م ط1، بيروت لبنان ص 15، 16.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص22، 23.

بتلامذتها؛ وعليه يمكن القول أن الجانب العلمي في قسنطينة كان متوازنا إن صح التعبير مقارنة مع الأحداث السياسية التي سبق ذكرها.[1]

- **عائلته وامتيازاتها:**
- **عائلته:**

تعد عائلة الفكون من العائلات العريقة الموجودة في مدينة قسنطينة إذ يعود نسب هذه العائلة إلى بني تميم، لأنهم غالبا ما يذكرون نسبة (التميمي) مع أسمائهم[2]، وعبد الكريم الفكون نفسه يشير إلى ذلك إذ يقول: "وذلك الفراغ في جمادى الأولى من سنة أربع وأربعين وألف للهجرة المصطفية وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما، على يد مؤلفه وكاتبه لنفسه عبد الكريم الفكون التميمي نسبا، القسنطيني دارًا ومنشأ ومسكنا"[3]، وفي مقابل ذلك هناك مصادر تأخذ منحى آخر وهو أن نسب هذه العائلة ليس من بني تميم وإنما من قرية فكونة، وهي موجودة في منطقة الأوراس[4].

وقد اشتهرت هذه العائلة أيضا بالغنى والجاه والمكانة الرفيعة لامتلاكها العديد من العقارات والأراضي بالإضافة إلى زاوية تحمل اسم العائلة خصصت لإطعام الفقراء ونشر العلم واستقبال الضيوف الوافدين إليهم سواء من الجزائر أو خارجها، ولقد كانت هذه العائلة في عهد عبد الكريم الفكون الجد في خدمة الدين والدولة، وهذا جعلها تمتلك سلطة ونفوذا واسعا وصوتا مسموعا في قسنطينة على خلاف الامتيازات الاقتصادية التي منحت لها.[5]

---

[1]– ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية ، ص28، 29.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 38.

[3]– عبد القادر بوزياني: حياة شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون القسنطيني(ت 1073هـ) وآثاره العلمية كتاب فتح المالك في شرح لامية ابن مالك، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف، ص170.

[4]– ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ص 38

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ص 45، 46. ينظر أيضا: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ط1 1500هـ/ 1830م، ج1، ص520.

- **امتيازاتها:**

لقد مُنحت لعائلة الفكون مجموعة من الصلاحيات والامتيازات وسنوضح بعضا منها في النقاط الآتية[1]:

- " قيادة بعثة الحج مع الحق الكامل في اختيار أعضاء القافلة والاستفادة من هذه المهمة ماديا قدر الإمكان.
- إدارة جميع أوقاف الجامع الكبير الهائلة بدون مراقبة ولا محاسبة.
- إعفاء جميع الأوقاف التابعة للعائلة وجميع أملاكها في المدينة والريف من الضرائب والغرامات.
- استفادة العائلة من العطايا والهدايا العقارية وغيرها".

إذن كانت هذه بعض الخطوط العريضة التي تبين لنا بشكل عام نواحي الحياة في مدينة قسنطينة والظروف التي اكتنفتها هذه المرحلة القرن السادس عشر(العاشر الهجري) والتي حاولت فيها عائلة الفكون قدر المستطاع خلق التوازن والسلام والحفاظ عليهما في هذه المدينة، وبقي الأمر على هذا الحال إلى غاية مولد عبد الكريم الفكون الحفيد الذي عايش معظم هذه الأحداث، فكان له سيرة خالدة في هذه المدينة، وسنتعرف فيما يلي على أهم محطات حياته بدءا من مولده إلى غاية وفاته.

[1]- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي،ج 1، ص521.

1- مولده:

ولد عبد الكريم الفكون عام 988ه الموافق 1580م، بمدينة قسنطينة، وقد سمي على اسم جده الذي وافته المنية في ذات السنة، ولقب بشيخ الإسلام، وقيل عنه التميمي القسنطيني[1].

2-نشأته:

نشأ الفكون بمسقط رأسه في عائلة ذات مال وجاه موسومة بالعلم والدين، إذ يُذكر أنه عندما كانت والدته حاملا به سألت جده الدعاء، فقال لها: "جعل الله عمارة الدار منك" وهذا يدل على أن الفكون كان أول مولود لأبيه محمد فقد كان هذا الأخير في مقتبل العمر عندما رزق به فأحاطه برعايته وعنايته.[2]

الواضح أن الفكون قد غض الطرف عن ذكر والدته فلم نجد لها في كتبه أثرا واضحا فهو لم يسمها لذلك لا نعرف عنها إلا أنها كانت شريفة حسنية من عائلة محمد بن قاسم الشريف أحد أشراف قسنطينة، وبذلك يكون عبد الكريم الفكون وليد عائلتين عريقتين: إحداهما تميمية والأخرى حسنية.[3]

كما أن الفكون لم يطل الحديث عن نشأته وتفاصيل حياته في هذه المرحلة، واكتفى بذكر بعض الأحداث فقط، تتمثل إحداها في زيارة إبراهيم الفلاري التونسي لمدينة قسنطينة وقد كانت هذه الزيارة ضمن الرحلات التي يقوم بها العلماء من أجل طلب العلم في تلك

[1]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ص519، وينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تح: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1408ه/ 1987م، بيروت لبنان، ص 07.

[2]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ص 57، 58.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 58، 60.

الفترة وقد تمكن الفكون من تعجيزه في مسألة نحوية رغم صغر سنه،[1] بالإضافة إلى حادثة أخرى والأرجح أنها كانت في مراهقته وتتمثل في تعينه من طرف والده نائبا له في الجامع الأعظم، وهو ما رفضه واستنكره أحد العلماء الذي كان هو النائب لوالده قبله وقال بأنه صغير السن وأن الصلاة لا تجوز وراءه لذلك.[2]

يتضح من هاتين الحادثتين أن عبد الكريم الفكون كان شغوفا بطلب العلم منذ صغره ومتمكنا من علوم العربية وهذا يعكس براعته في علم النحو، وانبهار العلماء برجاحة عقله وفصاحة لسانه وبلاغته رغم صغر سنه، وربما هو الشيء الذي لَمَسَهُ فيه والده مما دفعه إلى تعيينه نائبا له في الجامع الأعظم رغم الرفض الذي تعرض له.

3-تعلمه:

تلقى تعليمه الأول على يد والده محمد الفكون في زاوية العائلة الذي عايشه قرابة الستين عاما، حفظ القرآن الكريم صغيرا، ثم عكف على تحصيل مختلف العلوم الشرعية، اللغوية والنحوية، ولا نعرف عن حياة الفكون في هذه المرحلة الشيء الكثير لأنه لم يشر إليها إلا قليلا[3].

مما تقدم نلاحظ أنّ الفكون كان متحفظا بشكل كبير، خصوصا في ما يتعلق بعائلته وحياته سواء في صغره أو في مراهقته، فهو لا يتحدث عنهما إلا نادرا.

[1]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية ، ص 59.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 60.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 59.

4-شيوخه:

تحدث عبد الكريم الفكون في كتابه منشور الهداية عن مجموعة من العلماء كان لهم أثر كبير في تكوين شخصيته وتنوع ثقافته ومن بينهم:

❖ **سليمان القشي:**

أبو الربيع بن سليمان القشي، أصله من بلدة نقاوس، قصد قسنطينة بعد موت والده عام 963هـ، وبها قرأ القرآن والفقه والرسالة والمختصر، ثم رحل إلى مصر وأقام بها مدة زمنية ثم عاد إلى قسنطينة ومكث فيها إلى أن وافته المنية، وقد كان واسع الصدر، بسيط الكلام وحسن النية وحلو الفكاهة والمحادثة، وانتفع من علمه خلق كثير إلى أن ألم به مرض أعجزه ومع ذلك لم يقطع التدريس ولو بالسماع عليه، وقد أخذ عنه الفكون أوائل الرسالة وشرح الصغرى والقطر وبعض أوائل الألفية.[1]

❖ **محمد بن راشد الزواوي:**

هو أبو عبد الله محمد بن راشد الزواوي قدم من زواوة إلى زاوية أولاد الفكون ووجد بها عبد الكريم الفكون في حداثة سنه، فتأثر به وكان سببا في تعلق الفكون بعلم النحو، إذ كان يناظر بعض طلبة الشيخ التواتي بعد خروجه من مجلس درسه، ذلك لما يتمتع به من فصاحة اللسان، واستمر تعلق الفكون بعلم النحو، فكان يصغي لأشعار شواهد هذا الفن ويطلع على ما كتب فيه، فلما لمح فيه الزواوي هذا الحرص والالتفات، صار يحثه على الحضور معه في الدروس التي يلقيها الشيخ التواتي، فاكتسب بذلك علما وأصبح الكثير منهم يثني له خيرا وخصوصا فهمه وفصاحة لسانه.[2]

[1]- ينظر: شيخ عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص 60.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، ص105،106، 107، 108.

❖ **محمد الفاسي:**

هو أبو عبد الله محمد الفاسي قدم من فاس إلى مدينة قسنطينة، أخذ عنه عبد الكريم الفكون بعض المسائل في الإسطرلاب[1]وعلم الفرائض[2]، إلا أنه لم يكن صاحب ثقافة واسعة إذ يذكر الفكون عنه أنه ذات مرة فتح عليه كتاب السنوسي شارح الحوفي[3]مختبرا إياه فلم يجد له معرفة في معاني الألفاظ، فأطبق الكتاب بعدما تحقق من عجزه.[4]

❖ **عبد العزيز النفاتي:**

هو أبو فارس عبد العزيز النفاتي كان ذا دهاء كبير وصاحب رأي ومشورة، تولى منصب كاتب لإمارة قسنطينة، سافر إلى تونس ودرس بها، توفي بسجن قسنطينة، أخذ عنه الفكون الحساب وبعض الفرائض.[5]

❖ **محمد التواتي:**

هو أبو عبد الله محمد بن مزيان التواتي، من أصول مغربية، كان على معرفة ودراية كبيرة بالنحو، إذ لقب بسيبويه زمانه، انتقل إلى مدينة نقاوس ودرس بها، ثم سافر إلى قسنطينة فذاع صيته وشهرته بها، فأقبل عليه الطلبة من كل صوب للانتفاع بعلمه

---

[1]– الإسطرلاب من الأجهزة الفلكية التي عرفت في العصور الإسلامية، ويستخدمه الفلكيون والمنجمون في مجالات مختلفة كالملاحة البحرية، وهو عبارة عن كرة فوقها نصف كرة مشبكة بمنزلة العنكبوت، وقد يحوي الإسطرلاب مربعا يسمى مربع بطليموس الذي اعتمد عليه الخوارزمي لابتكار الربع المجيب. ينظر: أحمد عبد الرزاق: الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى العلوم العقلية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1411ه/1991م، ص75، أحمد عبد الباقي: معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م، ص462. أنور عبد الحليم: الملاحة وعلوم البحر عند العرب، دار المعرفة، الكويت، 1979م، ص142.

[2]– علم الفرائض هو علم بقواعد وضوابط من الفقه والحساب، يعرف بها نصيب كل وارث من التركة. إبراهيم بن عبد الله الفرضي: العذب الفائض شرح عمدة الفارض، دار الفكر، مصر، ط 2، 1394 ه، ج1، ص12.

[3]– كتاب (زمام الرائض في علم الفرائض) لأبي بكر أحمد بن حوفي الأندلسي.

[4]– ينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص 60، 61.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، ص61.

وثقافته، وعرف بأخلاقه الحسنة وبساطته، وسرعة حفظه للشعر العربي، توفي بالطاعون سنة 1031هـ/1621م، أخذ عنه الفكون النحو والتصريف[1].

بعد أن امتلأت جعبته من مختلف العلوم والمعارف على يد شيوخ عصره، عمل الفكون على تنمية هذه المعارف وتوسيع خبراته بالاطلاع على ما تيسر له من كتب علمية.

5- تلامذته:

لقد تألق عبد الكريم الفكون في مجال التدريس فذاع صيته وشهرته في قسنطينة وخارجها، فأتاه الطلبة من كل مكان قصد الاستفادة من علمه وخبراته، وقد تخرج على يده مجموعة من الطلاب من بينهم:

- أبو مهدي عيسى بن محمد الثعالبي[2].
- أبو عمران موسى الفكيرين[3].
- أبو سالم عبد الله محمد العياشي السجلماسي المغربي[4].
- أبو العباس أحمد بن ثلجون[5].
- أبو الحسن علي بن عثمان بن الشريف.[6]
- محمد البهلولي[7].
- أبو زكريا يحي بن محمد بن عبد الله بن عيسى الشاوي[8].

---

[1]- ينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص58.

[2]- ينظر ترجمته في: أبو القاسم سعد الله : شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ص 90.

[3]- ينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون : منشور الهداية، ص 93.

[4]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، داعية السلفية، ص 91.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص 95، ينظر أيضا : شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص 207.

[6]- ينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص 205.

[7]- ينظر: المصدر نفسه، ص 204.

[8]- ينظر: أبو القاسم سعد الله : شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، داعية السلفية، ص 92.

- أبو عبد الله محمد الباقلمامي[1].
- بركات بن باديس[2] .
- أبو العباس أحمد بن عمار بن داود[3].
- محمد وارث الهاروني[4].
- أحمد الميلي[5].
- حميدة بن باديس[6].

6- صفاته:

عُرف عن الفكون تفرده بخصال وصفات ميزته عن باقي أقرانه وأشاد بها معظم شيوخ عصره ونذكر منها:

- **الفهم و فصاحة اللسان:**

فقد كان الفكون معروفا بحُسن الفهم وفصاحة اللسان وقد أقر بذلك شيخه التواتي وذكر ذلك الفكون قائلا: " ومع هذا كان إذا خلا بصاحبنا يسأله عن حالي ويثني علي خيرا ويذكر له مالي من الفهم وفصاحة اللسان".[7]

---

[1]- ينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص 209.

[2]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ص93.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 94.

[4]- ينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية: ص 202.

[5]- ينظر: المصدر نفسه، ص 95.

[6]- ينظر: المصدر نفسه، ص 210.

[7]- المصدر نفسه، ص 108.

فقد كان ملما بالقواعد النحوية واللغوية التي مكنته من التكلم بطلاقة وفصاحة، وقد أشار بنفسه إلى هذه الصفة في كتابه منشور الهداية قائلا: "وكنت لفصاحة لساني أمسك له الكتاب وأقرأه عليه للمناظرة لسرعة إخراجي للخط، وعدم توقفي فيه فمن أجل ذلك اعتمدني لإقراء الكتاب".[1]

ولا يتوانى الفكون في مدح نفسه وتفرده بهذه الصفة عن بقية أصحابه إذ يقول في سياق آخر: "أخذت الكتاب وقرأته عليه، بسط الله لساني بقراءته فكأنني إذ ذاك كاتبه أو مؤلفه في سرعه القراءة ومتانة ضبط الكلمات واتساق نظامها".[2]

- **الحياء:**

تحدث أيضا الفكون عن شدة حيائه من أستاذه التواتي، وبين ذلك في قوله: "فألقى الله في قلبي هيبته وإجلاله ... فإذا وقعت عيني عليه... يزداد ما في قلبي من الإجلال والحياء".[3]

- **الحرص على التعلم:**

كان عبد الكريم الفكون ولوعا بالعلم والمعرفة وحب الاطلاع على مختلف العلوم وحرصه الدائم على ذلك بدليل قوله:" فلما رأى مني الحرص والالتفات إلى هذا الفن (يقصد علم النحو) صار يحثني على الحضور معه في الدرس".[4]

- **أقوال العلماء عن شخصيته:**

أثنى العديد من العلماء على شخصية عبد الكريم الفكون، فقد كان صاحب شخصية قوية ومحافظة، علاوة على العلمِ والجاهِ اللذين جعلاه يحتل مكانة رفيعة بمدينة قسنطينة

[1]- شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية ، ص 106.

[2]- المصدر نفسه، ص108.

[3]- المصدر نفسه ، ص 107.

[4]- المصدر نفسه، ص 107.

وينال الاحترام والتقدير من طرف ساكنيها وسنذكر في هذا المقام بعض الأقوال التي سيقت عن شخصه:

فقد قال عنه المقري بأنه: "علم من قسنطينة وصالحها وكبيرها ومفتيها، سُلالة العلماء الأكابر، ووارث المجد كابرًا عن كابر، المؤلف العلامة سيدي الشيخ عبد الكريم الفكون حفظه الله".[1]

كما أنه كان ابن أبيه في صفاته وإتباع منهجه في الحياة فبقي" محافظا على سلوك سيرة والده من المودة والحلم والوقار فأحبته القلوب ومالت إليه النفوس".[2]

وقيل عنه أنه " كان عالم المغرب الأوسط في عصره، فإنه جمع بين علمي الظاهر والباطن".[3]

ويتضح من خلال هذه الأقوال أن عبد الكريم الفكون كان محط احترام وتقدير من قبل العلماء وكذا طلبته وهذا يعكس مكانته الرفيعة لديهم.

7- وظائفه:

شَغَل عبد الكريم الفكون مناصب عدة في حياته مما زاد في شهرته وعلو نجمه فبالإضافة إلى التدريس والتأليف اللذان تألق فيهما، تولى عدة وظائف أخرى والتي كانت أغلبها وظائف أبيه وهي:[4]

---

[1]- أحمد بن محمد المقري التلمساني: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شرح وضبط مريم قاسم طويل وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1995م، ج3، ص 229.

[2]- أبو القاسم محمد إبراهيم الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، دار الكتاب، 1967م، ج1، ص 192.

[3]- محمد بن رمضان شاوش: إرشاد الحائر إلى آثار أدباء الجزائر، طبع وإشهار داود بريكسي، تلمسان، ط1، 2001م مج2، ص 434.

[4]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ص 71.

- **التدريس:** اشتغل عبد الكريم الفكون في التدريس منذ كان شابا وهو ليس أمرا جديدا عليه فقد ورثه عن والده كما ذكرنا، إذ درَّس في أماكن عدة كالجامع الكبير، وزاوية العائلة.
- **الإمامة:** إذ كان يمارسها منذ كان صغيرا.
- **الخطابة بالجامع الكبير:** تولاها نيابة عن والده لأنه كان فصيح اللسان وقوي الحجة.
- **رعاية أوقاف الجامع الأعظم:** وهي مهمة كبيرة ودقيقة أَوْجَبَتْ على الفكون الكثير من الفطنة والحذر.
- **قيادة ركب الحج:** التي جعلت منه شخصية دينية وسياسية مرموقة ليس فقط في الجزائر بل في العالم الإسلامي ككل، خاصة في البلدان التي يمر بها موكب الحج كتونس مصر، طرابلس، الحجاز والقدس.[1]

8- وفاته وآثاره العلمية:

توفي عبد الكريم الفكون عن عمر يناهز خمسا وثمانين سنة متأثرا بمرض الطاعون عشية الخميس 24 من ذي الحجة، في سنة ثلاث وسبعين وألف 1073هـ/ 1662م.[2]

تاركا وراءه آثارا علمية كثيرة تشهد على مسيرته الحافلة بالانجازات، وثقافته الواسعة في مختلف المجالات فقد " تنوعت تأليفات الفكون فشملت الأدب والنحو والاجتماع والدين والتصريف"[3] إلى غير ذلك. وتتمثل هذه الآثار العلمية فيما يلي:

1- منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية: يعد من أفضل الكتب التي ألفها الفكون وهو كتاب في التراجم وعلى الأرجح أنه ألفه سنة 1045هـ لأنه تحدث فيه

[1]- ينظر: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص12.

[2]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ص 519.

[3]- شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون: منشور الهداية، ص 11.

عن وفاة والده الذي توفي في ذات السنة، توجد منه نسخة مصورة في المكتبة الوطنية بالجزائر.[1]

2- فتح اللطيف في شرح أرجوزة المكودي في التصريف: وهو كتاب في علم التصريف ألفه الفكون في أوائل صفر سنة 1048هـ، وذلك بطلب من تلامذته الذين حثوه على وضع تأليف لهم على منظومة المكودي في التصريف[2].

3- الدرر في شرح المختصر: وهو شرح وضعه عبد الكريم الفكون على مختصر الشيخ عبد الرحمن الأخضري.[3]

4- مجد السنان في نحو إخوان الدخان: وهو كتاب يبين فيه الحكم الشرعي في تناول التدخين، وهو من أوائل مؤلفات الفكون عام 1025هـ، وتوجد منه نسخة بالمكتبة الملكية بالرباط، تحت رقم 6229.[4]

5- ديوان شعر في مدح النبي ﷺ: ضم مجموعة من القصائد في المديح النبوي والتي تجاوزت سبعمائة بيت مرتبة على حروف الهجاء ألفها أيام مرضه وانتهى منه سنة 1031هـ إلا أن الفكون لم يسم شعره هذا (المديح النبوي) ديوانا وإنما سماه قصائد، أما من أطلق عليه اسم الديوان هو العياشي وهو أحد تلامذته كما أسلفنا الذكر.[5]

6- شافية الأمراض لمن التجأ إلى الله بلا اعتراض: ويسمى: العدة في عقب الفرج الشدة وهو توسل ورجاء بالرسول ﷺ وبأصحابه والتابعين له والفقهاء والأولياء وهي قصيدة مطلعها:[6]

بِكَ اللهُ مُبدي طُرّا تَوَسُلِـي وَفِي كُلِ أَزَمَاتِي عَلَيْكَ مُعَوِلِـي.

---

[1]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ص 169.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 181، 182.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 147.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 152، 153.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص 160، 166.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص146.

7- فتح المولى بشواهد الشريف يعلى على الأجرومية.[1]

8- تقييد في مسألة حبس: ويسميها الفكون أيضا "تقييدي في المسألة، الكراسة المشتهرة عند أهل البلد"، وهي كراسة تتحدث عن واقعة حدثت بين والده محمد الفكون والشيخ يحيى بن محجوبة حول فسخ حبس(وقف) تقربا لقائد قسنطينة في ذلك الوقت.[2]

9- فتح الهادي في شرح جمل المجرادي.[3]

10- شرح على إضاءة الدجنة في عقائد أهل السنة: وهو مؤلف في شرح كتاب (إضاءة الدجنة) لأحمد المقري، ولا نعلم إذا كان الفكون ألفه فعلا، ولكنه وعد بتأليفه.[4]

11- سربال الردة في جعل السبعين لرواة الإقراء عدة: وهو كراسة يذكر فيها واقعة حدثت له مع أحد معاصريه وهو حميدة أحمد بن حسن الغربي.[5]

12- مجموعة خطب.[6]

13- سلاح الذليل في دفع الباغي المستطيل: وهي قصيدة نسخها منه تلميذه محمد وارث الهاروني، كما استنسخها المغاربة وأصبحت مشهورة بينهم مطلعها:[7]

بِأَسْمَائِكَ اللَهُمَ أُبْدِي تَوَسُـــلاَ فَحَقِق رَجَائِي يَا إِلَهي تفضــلاَ.

14- شرح مخارج الحروف من الشاطبية في القراءات.[8]

15- تقييد في كرامات الشيخ عمر الوزان.[9]

---

[1]- ينظر أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية ، ص 151.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 148.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 151.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 150.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، ص 147.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، ص 146.

[7]- ينظر: المرجع نفسه ص 149.

[8]- ينظر: المرجع نفسه، ص 150.

[9]- ينظر: المرجع نفسه، ص147.

16- فتح المالك في شرح لامية ابن مالك: وهو شرح على لامية ابن مالك في التصريف.[1]

[1]- ينظر: أبو القاسم سعد الله: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، ص 151.

المبحث الثاني: التعريف بمدونة شرح لامية الأفعال:

قبل الحديث عن المدونة الخاصة بهذه الدراسة وهي "**شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون**"، كان لابد أن نعود إلى أصل مدونتنا، لأننا لا يمكن أن نتحدث عن "شرح اللامية" دون التعرف على منظومة "**لامية الأفعال لابن مالك**" التي تعد إحدى المؤلفات الصرفية المنتمية إلى النظم التعليمي، وفي هذا الصدد سنحاول أن نبيّن مفهوم الشعر التعليمي و ماهية لامية ابن مالك ومضمونها وأهم شُرَاحها، ثم نأتي على ذكر التعريف بالمدونة التي هي أساس هذه الدراسة.

الشعر التعليمي هو نوع من أنواع الفن الأدبي يتضمن علما من العلوم بطريقة شعرية بغية تيسيره وتسهيل تعليمه وحفظه.[1]

نفهم مما سبق أن المنظومات الشعرية غرضها الأساسي تعليمي؛ فهي تساعد على ترسيخ العلوم المختلفة في أذهان المتعلمين وبالتالي تسهل عملية استظهارها.

شاع هذا الفن في العصر العباسي وكثر النظم فيه، إلا أنّ نشأته وموطن ظهوره بقي محط خلاف بين الدارسين، فالعرب فلم يعرفوا هذا النوع من النظم بشكل واسع إلا في مرحلة متأخرة من العصر العباسي، ويرجع ذلك لاحتكاك الثقافة العربية بالثقافات الأخرى فحسب طه حسين تعود بوادر ظهوره لليونانيين، وأنهم كانوا من الأوائل الذين نظموا فيه ودليل ذلك أن الشاعر الإغريقي: هزيود Hesiod 650-750 ق.م قد نظم عدة قصائد من هذا النوع في القرن الثامن قبل الميلاد[2].

[1]- ينظر: محمد الحاج ميدعو: الشعر التعليمي في ديوان "حدائق ذات بهجة" للشيخ غنيمي البرناوي(مسح عام وتقديم) مجلة الراسخون، مجلد3، عدد 2، جانفي 2018، ص5.

[2]- ينظر: طه حسين: حديث الأربعاء، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط11، ج2، ص 280.

لكن هذا لا يعني أن الشعر التعليمي لم يظهر عند العرب قبل العصر العباسي فهناك ملامح له تعود إلى العصر الجاهلي[1].

ومهما يكن من أمر اختلاف وجهات النظر حول نشأة ومرجعية هذا الفن، فليس مهمًا بقدر الفائدة التي تكمن فيه وهي تعليم العلوم الشرعية واللغوية بشكل أيسر.

1- ماهية لامية الأفعال لابن مالك:

تعد لامية الأفعال واحدة من بين المنظومات التعليمية التي نظمت في علم الصرف وقد أكمل بها اللغوي ابن مالك[2] ألفيته، إذ كان الهدف منها تذليل صعوبة علم الصرف بالإضافة إلى ضبط قواعده وألفاظه[3] وهي مكونة من مائة وأربعة عشر بيتا، حرف رويها اللام من بحر البسيط، ضمت أربعة أبواب وسبعة فصول تمثلت فيما يلي:

- المقدمة، عدد أبياتها أربعة.
- باب أبنية الفعل المجرد وتصريفاته، عدد أبياته ثلاثة وعشرين.
- فصل في اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل، عدد أبياته اثنان.
- من أبنية الفعل المزيد منه، وعدد أبياته سبعة.
- فصل في فعل المضارع، عدد أبياته ستة.

---

[1]- ينظر: السعيد بوبقار: الشعر التعليمي: ماهية، وتاريخا، وأهمية، مجلة العلوم الإنسانية، ديسمبر 2018، ع50 ص01.

[2] - هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي: المعروف ب جمال الدين الجياني الشافعي، ولد ب جيان (بفتح الجيم وتشديد الياء) في الأندلس سنة 600هـ، وقد عرف عن ابن مالك ورعه وصدقه ورجاحة عقله ووقاره، أما عن تعليمه فقد كان كثير التردد على العلماء والأخذ عنهم حتى يتقن ويتذوق العلم الذي يريد أن يصل إليه مما جعله فيما بعد إمام زمانه في العربية ومن مصنفاته: الألفية، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لامية الأفعال، الكافية الشافية، عدة الحافظ وعمدة اللافظ، إيجاز التعريف في علم التصريف وغيرهم، توفي ابن مالك بدمشق سنة 672هـ، ودفن بسفح قاسيون، ينظر: عبد الرحمن علي سليمان: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، دار الفكر العربي، القاهرة، م1، ط1، 1422هـ/ 2001م ص45، 46، 47.

[3]- ينظر: عبد القادر بوزياني: دراسة تحليلية في منهج مخطوط" فتح المالك في شرح لامية ابن مالك" لعبد الكريم الفكون القسنطيني(1073هـ)، المجلة المغاربية للمخطوطات، 2020م، المجلد 16، ع 01، ص 123.

- فصل في فعل ما لم يسمَ فاعله، عدد أبياته أربعة
- فصل في فعل الأمر، عدد أبياته أربعة
- باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين، عدد أبياته أحد عشر.
- باب أبنية المصادر، عدد أبياته ستة عشر.
- فصل في مصادر ما زاد على الثلاثي، وعدد أبياته اثنا عشر.
- باب المفعَل والمفعِل ومعانيهما، وعدد أبياته أربعة عشر.
- فصل في بناء المفعلة للدلالة على الكثرة، وعدد أبياته ثلاثة.
- فصل في بناء الآلة، وعدد أبياته ثلاثة.
- الخاتمة، وعدد أبياتها خمسة.

وقد حظيت هذه اللامية باهتمام الكثير من اللغويين، إذ حاولوا شرحها والكشف عن مضامينها ومن بينهم على سبيل المثال لا الحصر:[1]

- "فتح المتعال على قصيدة المسماة بلامية الأفعال"، لمحمد بن محمد الصعيدي المالكي دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي.
- "شرح زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال"، أبو عبد الله بدر الدين المعروف بابن الناظم، تحقيق ناصر حسين علي.
- الشرح الكبير والصغير لمحمد بن عمر المعروف ببحرق اليمني.
- "إرشاد السالك إلى لامية ابن مالك" لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن محمد العربي بن يوسف الفاسي.

[1]- ينظر: كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط5، ص 292، 293.

ولقد كان للجزائريين نصيب أيضا في شرح هذه اللامية نذكر منهم:[1]

- "شرح لامية الأفعال" لمحمد بن يوسف لأطفيش (ت1332هـ).
- "تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال"، لمحمد بن العباس التلمساني (ت871هـ).
- شرح لامية الأفعال للبوني(ت 1653 هـ).
- شرح لامية الأفعال لعبد القادر المسعدي الطبعي (ت1376هـ).
- شرح لامية الأفعال لمحمد بن يحيى الباهلي البجائي (ت744هـ).
- فتح المالك في شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون(ت1073هـ).

2-التعريف بمدونة شرح لامية الأفعال:

مدونة شرح لامية الأفعال هي النص المحقق لمخطوط "فتح المالك في شرح لامية ابن مالك" لعبد الكريم الفكون، تحقيق ودراسة وردة مسيلي(أستاذة التعليم العالي حاليا)، وهي أطروحة دكتوراه بإشراف أد/ عبد الله بوخلخال، جامعة الجزائر، سنة 1429هـ/2008م.

3-منهج عبد الكريم الفكون ومصادره:

حسب ما ورد في النص المحقق(تح وردة مسيلي) فإن الفكون افتتح كتابه بالبسملة والصلاة على النبي ﷺ ثم حمد الله على نعمه وأفضاله، ومكانة علم العربية وأهميته في فهم الخطاب ومعرفة كتاب الله وسنة نبيه الكريم وأنه تمكن بتوفيق الله تعالى أن يكون له بصمة في هذا العلم من خلال مؤلفه "فتح المالك في شرح لامية ابن مالك" إذ يقول:" وله الحمد أن شرحت القصيدة اللامية المسماة: لامية الأفعال في علم التصريف للإمام جمال الدين بن عبد الله بن مالك رحمه الله فضبطت ألفاظها وفتحت مغلقها وحللت مشكلها، وأكثرت أمثلتها، ونبهت على كثرة معانيها وطبقت ما أشار إليه ناظمه، وضممت إلى ذلك فوائد

[1]- ينظر: عيسى العزري: شرح لامية الأفعال للبجائي: تحقيق ودراسة، رسالة ماجستير إشراف المختار بوعناني، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة وهران، 2009م، ص 4.

وإشارات، وتتميمات وتنبيهات واخترعت لها تقسيمات، فجاء بحمد الله كتابا جامعا بين علمي اللغة والتصريف".[1]

الواضح أن منهج عبد الكريم الفكون في كتابه دقيق وذات تسلسل منطقي ويتمثل ذلك بإيراده الأبيات ثم شرحها شرحا مستفيضا ومفصلا ثم يقوم بإعرابها ومثال ذلك البيت الخامس:

بِـ(فَعْلَلَ) الفِعْل ذُو التَجْرِيد أو (فَعَلاَ) يَأتِي وَمَكْسُورَ عَيْنٍ أَوْ عَلَى (فَعُلاَ).

شارحا إياه بقوله: " الفعل المجرد يأتي رباعيا على وزن (فعْلَلَ)، أو ثلاثيا على وزن (فَعُلَ) بضم العين، و(فَعِلَ) بكسرها، و(فَعَلَ) بفتحها".[2]

ثم قام بإعرابه فقال: "ف(الفعْلُ): مبتدأ و(ذُو التَجْرِيدِ): نعته، يأتي: خبره، و(فَعْلَلَ) في موضع الحال المتقدمة من فاعل (يَأْتِي) المستتر، وكذا قوله: (مَكْسُورَ عَيْن أو عَلى فَعَلاَ) حالان منه".[3]

وقد تنوعت مصادر عبد الكريم الفكون في كتابه بين القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره، فاحتلت الشواهد القرآنية المرتبة الأولى في شرحه، إذ بلغ عدد الآيات المستخدمة حوالي مئة وتسعين آية، وذلك من أجل تفسير بعض الأبيات التي وردت في اللامية مثل شرحه للبيت الأخير من الأرجوزة:

وَ أَنْ يُيَسِّرَ لي سَعياً أَكُونُ بِهِ مُسْتَبْشِراً جَذِلاً لاَ بَاسِراً وَجِـــلاَ

[1]– عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، دراسة وتحقيق وردة مسيلي، رسالة دكتوراه، إشراف أ، د/ عبد الله بوخلخال جامعة الجزائر، 1429هـ، 2008م، ص 1.

[2]– عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص10.

[3]– المرجع نفسه، ص10.

ويظهر ذلك في قوله: "المرادُ بِالسَّعْيِ المَذْكُورِ العَمَلُ الصَّالحُ في بَاقِي عُمْرِهِ الآتي لأنَّهُ المُوجِبُ لِلاسْتِبْشارِ لقولهِ تَعالى: [لِسَعْيِهَا راضِيَة]الغاشية: الآية9، [وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ] عبس: الآية 38، [ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ] عبس: الآية 39.والوَجْهُ البَاسِرُ –والعِياذُ باللهِ–هُوَ الكالحُ، ومِنْهُ:[وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَة] القيامة: الآية 24. والوَجِلُ الخَائفُ حَقَّقَ اللهُ لَهُ ماَ رَجاهُ، وأَعَاذَهُ مِماَّ يخْشاهُ، واسْتَجابَ لَهُ دُعَاهُ بمُنْيَةٍ، وكَرَّمَهُ".[1]

أما الاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره فيأتي في المرتبة الثانية، إذ بلغت الشواهد الشعرية في شرحه سبعة عشر بيتا شعريا نَسَبَ بعضها لأصحابها وبعضها الآخر أوردها مجهولة القائل، ومثال ذلك ما يلي:

" لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فِعَالِ مَكْرَمِ".

بمعنى: (فَعل المَكْرُمِ) ك: (المَكْرُمَةِ)

وقال آخر: أَبْلِغِ النُّعْمَانَ عَنِي مَأْلُكًا"[2].

وقال الشاعر :" ثَلاثَةُ أَحْبَابٍ فَحُبُ عَلاَقَةٍ وَحُبُ تِمْلاَقٍ وحُبُ هُوَ القَتْلُ"[3]

أما فيما يخص النثر فقد تمثل في الأمثال والحكم والأقوال المأثورة عن العرب، وقد اعتمد الفكون على عشرين شاهدا موزعا ما بين الأمثال والأقوال.

فمن الأمثال ذكر في حديثه عن الفعل المضاعف المتعدي في قوله:" ومنه المثل: مَنْ عَزَّ بَزَّ أي مَنْ غَلَبَ سَلَبَ".[4]

---

[1]– عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص303.

[2]– المرجع نفسه ص290، 291. ينسب البيت الأول لأبي الأخرز الحماني، أما البيت الثاني فينسب إلى عدي بن زيد العبادي، وتمام البيت: أَنَهُ قَدْ طَالَ حَبْسِي وانْتِظَارِي.

[3]– المرجع نفسه، ص 264، ينسب لأعرابي.

[4]– المرجع نفسه، ص 84.

أما الأقوال ما أورده في باب الكثرة:" كانَتْ حُروفُهُ الأَصْليَّةُ ثُلاثِيَّةً فَقَطْ، وهُوَ أَكْثَر فِي اللَّفْظِ بِحُروفِ الزِّيادَةِ فَإِنَّه يُسَمِّي مِنْهُ (المَفْعَلَة) بَعْدَ حَذْفِ الزَّائِدِ، وهُوَ مَعْنى قَوْلِهِ: (وَالزَّائِدِ اختُزِلاَ)، (مِنْ ذِي الْمَزِيدِ)، أيْ: اقتُطِعَ، كَقوْلِهِمْ: **(أَرْضٌ مَفْعَاتٌ)**، و**(مَقْثَأَةٌ)** لِكَثرة الأفَاعي فيها والقُثَاء- بفتح الهمزة، وتخفيفِ الثَّاءِ-وكَذاَ: **(أَرْضٌ مَبْطَخَة)**، و**(مَدْأَبَة)**-بالمُهْمَلَةِ- و**(مَذْأَبَةٌ)**- بالْمُعجمة- و**(مَرْنَبَةٌ)**، أَيْ: كَثيرَةُ (البَطِّيخِ)، و(الدبا)، و(الذُّبابِ) و(الأرْنَبِ)".[1]

كما عمد عبد الكريم الفكون إلى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ست مرات في شرحه وتعليله للقضايا الصرفية ومثال ذلك:

غَيْرُ الثُّلاثِّي مِنْ ذَا الوَضْعِ مُمْتَنِع وَ رُبَّمَا جَاءَ مِنهُ نَادِرٌ قُبِـــــلاَ

فعبد الكريم الفكون في شرحه لهذا البيت يقول:" فَلاَ تُصاغُ (المَفْعَلةُ)، ولا (أَفْعَلَتْ) مِنْ خُماسِيِّ الأُصُولِ كـ: (سَفَرْجَلٍ)، ولا رُباعِيِّ الأُصُولِ كـ(ضِفْدَعٍ) إلاَّ ماَ نَدَرَ مِن قَوْلِهِمْ : (أَرْضٌ مُعَقْرَبَةٌ) و(مُثَعْلَبَةٌ)، أَيْ: كَثيرَةُ :(العَقْرَبِ)، و(الثَّعْلَبِ)".[2]

منبها أنه يمكن أن تُبْنى (المَفْعَلَةُ) للدَّلالَةِ عَلىَ الكَثْرَةِ، ويُبْنى أَيضاً وَصْفٌ لِماَ هُوَ سَبَبٌ مستشهدا بأحاديث نبوية شريفة وهي:[3]

{الوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ ...}: أَيْ سَبَبُ البُخْلِ، والْجُبْنِ عَنِ القِتالِ.

{والسِّواكُ مَطْهَرَةٌ للفَمِ ومَرْضَاةٌ للرَّبِّ}.

{واليَمِينُ الفَاجِرَةُ مَمْحَقَةٌ للمَالِ، مَنْفَقَةٌ للسِّلْعَةِ}.

---

[1]- عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 299.

[2]- المرجع نفسه، ص 300.

[3]- المرجع نفسه، ص299،298، {الوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ ...} سنن ابن ماجة،ج2، ص1209،{والسِّواكُ مَطْهَرَةٌ للفَمِ ومَرْضَاةٌ للرَّبِّ} صحيح البخاري ج2، ص682، {واليَمِينُ الفَاجِرَةُ مَمْحَقَةٌ للمَالِ، مَنْفَقَةٌ للسِّلْعَةِ} صحيح البخاري ج2، ص735 ومسند أحمد ج2، ص235.

بالإضافة إلى اعتماده على مصادر تتمثل في شروح اللامية كشرح بحرق في كتابه فتح الأقفال وحل الإشكال فاعتماده عليه واضح جدا في كتابه، وشرح ابن العباس، وشرح التواتي وشرح يحي البجائي، ناهيك عن الاستعانة بكتب اللغة والنحو كالتسهيل لابن مالك والصحاح و القاموس المحيط، ومختصر العين للزبيدي، وشرح الشافية للرضي، والكتاب لسيبويه، وارتشاف الضرب وغيرها كثير.

4- السمات المميزة لشرح عبد الكريم الفكون:

- أكثر ما يميز شرح عبد الكريم الفكون هو الإكثار من ذكر الأمثلة، التي يمكن القول أنها بلغت حد الإطناب ودليل ذلك قوله:" فضبطت ألفاظها وفتحت مغلقها وحللت مشكلها، وأكثرت أمثلتها ونبهت على كثرة معانيها وطبقت به".[1]

- استعمل الفكون لفظة تنبيه مرارا من أجل التوضيح وإزالة الغموض ومن ذلك قوله: "تنبيه: مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ : (بِيعَ، وقُوِلَ) - بإشْمَامِ الفَاءِ الضَّمَّةَ- إِشَارَةً إلى أنَّ الضَمَّةَ هِيَ الأَصْلُ، وهي لغةٌ فَصيحَةٌ إلاَّ أنَّ الكَسْرَةَ أَفْصَحُ".[2]

- ما يلاحظ في شرح الفكون حرصه على الضبط بالشكل لكثرة الأمثلة كما سبق وأشرنا وذلك من أجل الفهم الجيد لمختلف الصيغ وتسهيل إدراكها ومثال ذلك قوله:

" **(فُعْلَلَ)** -بِضَمِّ الفَاءِ، وَفَتْحِ اللاَّمِ- نحو: (سَادَ قَوْمَهُ).(سُؤْدَداً).
(فَعالَلِيَةٌ) - بِفَتْحِ الفَاءِ مُخَفَّفاً- نَحْو: (كَرِهَهُ) (كَرَاهِيَةً) وَ(عَلَنَ الأَمْرَ) (عَلاَنِيَةً).
و(عَبِقَ الطِّيبُ) (عَبَاقِيَةً) ".[3]

[1]- عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 02.
[2]- المرجع نفسه، ص 220.
[3]- المرجع نفسه، ص 247.

كانت هذه بعض الخواص التي تمتع بها كتاب شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون وجعلته ذات قيمة علمية ومعرفية تعكس فكر صاحبه وتمكنه من اللغة وسعة معارفه وتنوعها.

- المبحث الثالث: التغيرات الصوتية في الأفعال:

سنحاول في هذا المبحث رصد التغيرات الصرفية التي حدثت في الأفعال وذلك من خلال المدونة التي بين أيدينا وقد شمل هذا المبحث كل من الفعل المجرد الثلاثي، الفعل المزيد، الفعل المضارع، الفعل المبني للمجهول، وفعل الأمر.

والمقصود بالتغيرات الصرفية هنا هو معرفة تلك التحولات التي تطرأ على الصيغ فتؤدي إلى تغير بنيتها سواء بالزيادة أو بالحذف، أو الإعلال والإبدال والإدغام.

1- الإبدال:

يعرف الصرفيين الإبدال على أنه" جعل حرف مكان آخر مطلقا، فيشمل القلب لأن كلا منهما تغيير في الموضع إلا أن القلب خاص بحروف العلة والهمزة، والإبدال عام".[1]

من خلال هذا التعريف نستنتج أن كلاً من الإبدال والإعلال بالقلب يشتركان من حيث المدلول كونهما ينشآن عن طريق تغير في مواضع الحروف لكن الفرق بينهما هو أن القلب يختص بحروف العلة فقط على عكس الإبدال فيختص بحروف العلة والحروف الصحيحة وبالتالي يكون الإبدال أعم وأشمل من القلب.

2- الإعلال:

يعرف الإعلال بأنه تغيير يلحق حروف العلة (الألف والواو والياء) سواء بالقلب أو الحذف أو الإسكان.[2]

[1]- محمد الخضري: حاشية الخضري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ج2، ص190.

[2]- ينظر: الاستراباذي: شرح الشافية، ج3، ص67،66.

والشيء نفسه نجده عند الحملاوي فيعرفه بقوله:" هو تغيير حرف العلة للتخفيف، بقلبه أو إسكانه أو حذفه فأنواعه ثلاثة: القلب والإسكان والحذف".[1]

يتضح من هذين التعريفين أن الإعلال هو تغيير يطرأ على حروف العلة غرضه الأساسي التخفيف وتيسير النطق والبعد عن الثقل.

- **أنواعه:**

أ- الإعلال بالقلب:

يُعرف بأنه " تابع للإبدال، إذ إنه إبدال ولكن من صوتي اللين".[2] وقد ذكرنا ذلك عند تعريفنا الإبدال.

ب- الإعلال بالتسكين أو (النقل):

ويعرف بأنه "نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله، وهو خاص بالواو والياء: نحو يَقُولُ أصله يَقْوُلُ، ويَبِيعُ أصلها يَبْيِعُ".[3]

ج- الإعلال بالحذف:

وهو " تأثير يصيب الحرف في حالات معينة يؤدي إلى حذفه من الكلمة"[4]، ويكون هذا الحذف عادة من أجل التخفيف أو التخلص من التقاء الساكنين.

---

[1]- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، ص143.

[2]- عبد العزيز الصيغ: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، ص 252.

[3]- راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة إميل بديع يعقوب، ط1، لبنان، دار الكتب العلمية ص147.

[4]- عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، ص 183.

3- الإدغام:

وهو دمج صوتين متماثلين من حيث المخرج والصفة والتحامهما كصوت واحد وقد عرفه ابن السراج بقوله هو " وَصْلُكَ حرفا ساكنا بحروف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ويشتد الحرف".[1]

[1]- ابن السراج: الأصول، ج3، ص 405.

الفعل المجرد وتصاريفه

الفعل المجرد: هو "ما كان يتألف من ثلاثة أحرف أو أربعة وتكون أصلية خالية من أي زيادة".[1]

وهو على ضربين: المجرد الثلاثي والمجرد الرباعي.

1-المجرد الثلاثي:

له في الماضي ثلاثة أبنية فقط وتختلف باختلاف حركة عينه في كل منها وهي:(فَعُلَ) (فَعِلَ) (فَعَلَ).

- **فَعُلَ:** مضموم العين نحو: دَنُأَ، أَدُبَ، أَرُبَ، جَنُبَ، صَلُبَ.
- **فَعِلَ:** مكسور العين نحو: ظَمِأَ، تَعِبَ، خَرِبَ، رَهِبَ، رَعِبَ.
- **فَعَلَ:** مفتوح العين نحو: مَنَعَ، نَصَرَ، ضَرَبَ.

2- المجرد الرباعي:

وله في العربية بناء واحد وهو **(فَعْلَلَ)** ويأتي لازما نحو: حَشْرَجَ، خَشْرَعَ، فَزْشَحَ، دَرْنَجَ عَرْبَدَ أو متعديا نحو: دَحْرَجَ، دَعْثَرَ، بَرْقَشَ...إلخ.

يقول الفكون: "لما أنهى الناظم – رحمه الله تعالى- أبنية الفعل المجرد وهي الأربعة السابقة: (فَعْلَلَ) للرباعي، فَعُلَ، فَعِلَ، فَعَلَ للثلاثي، شرع في تصاريفه وهي اختلاَفُ

[1]- ديزيرة سقال: الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996م بيروت، ص 197.

مُضارعهِ بضَمٍّ أوْ كَسْر أوْ فَتْح، و بَدَأَ بمضَارع (فَعُلَ) المضمُوم، ثمَّ المكسُور لقِلَّة الكَلام عَليهمَ"[1].

❖ **تصاريفه:**

وسنأتي على ذكرها حسب الترتيب التي وردت به في النص المحقق:

- **مضارع المجرد الثلاثي:**

ويقصد بذلك ضبط عين مضارع المجرد الثلاثي:(فَعُلَ) (فَعِلَ) (فَعَلَ).

- **فَعُلَ مضارعه يَفْعُلُ:** نحو: كَرُمَ يَكْرُمُ، شَرُفَ يَشْرُفُ.
- **فَعِلَ مضارعه يَفْعَلُ:** نحو: فَرِحَ يَفْرَحُ، سَمِعَ يَسْمَعُ.

ومن **(فَعِلَ)** شواذ حسب ما أورده ابن مالك في لاميته وهي أفعال محصورة جاء في مضارعها الكسر وهي نوعين:[2]

- **الأول:** وهو ما جاء فيه الفتح **(يَفْعَلُ)** وهو المقيس، مع الكسر **(يَفْعِلُ)** وهو الشاذ أي يجوز فيه الوجهان وقد ذكر ابن مالك من هذا النوع تسعة أفعال في اللامية، والمتمثلة في: حَسِبَ، وَغِرَ، وَحِرَ، نَعِم، بَئِسَ، وَلِهَ، يَئِسَ، يَبِسَ، وَهِلَ.

- **الثاني:** وهو ما جاء فيه الكسر فقط أي يأتي على الشذوذ **(يَفْعِلُ)** فحسب وذكر منه أيضا ابن مالك في اللامية ثمانية أفعال وهي كالآتي: وَرِثَ، وَلِيَ، وَرِمَ، وَرِعَ، وَمِقَ، وَفِقَ وَثِقَ وَرِيَ.

[1]- عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 59.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 59، 60، 61، 62.

وقد أضاف ثلاثة أفعال من الضرب الأول وخمسة من الضرب الثاني استقاها من صاحب القاموس وهي كالتالي:[1]

الضرب الأول: وهي الأفعال الآتية: وَلِغَ، وَبِقَ، وَحِمَتِ.

الضرب الثاني: وهي الأفعال الآتية: وَجِدَ، وَعِقَ، وَرِكَ، وَكِمَ، وَقِهَ.

وبهذه الأفعال يصبح المستثنى اثنا عشر من الضرب الأول وثلاثة عشر من الضرب الثاني ونظمها في قوله:[2]

فَمِثْلُ يَحْسِبُ ذِي الوَجْهَيْنِ مِنْ فَعَلاَ يَلِغْ يَبِقْ تَحِمُ الحُبْلَى اشْتَهَتْ أُكُلاَ.

وَخَمْسَـةٌ كيَرِثْ بالكَسْرِ وَهْيَ وَجِدْ وَقِهْ لَهُ وَكِمْ وَرِكْ وَعِقْ عَجِـلاَ.

- **فَعَلَ** يأتي مضارعها على أربعة أقسام:[3]
- **القسم الأول: [فَعَلَ ← يَفْعِلُ]:** وهو أربعة أنواع:

1 - **مَا فَاؤُه واوٌ ويسمى المثال:** نحو: (وَعَدَ)، (يَعِدُ) وذُكر منه سبعون مثالا.

2 - **ماعينُه يَاء ويسمى الأجوف:** نحو:(بَاعَ)، (يَبِيعُ) وذُكر منه ثمانون مثالا.

3 - **ما لامه ياء ويسمى الناقص:** نحو: (رَمَى)، (يَرْمِي) وذُكر منه ستون مثالا.

4 - **الْمُضاعف اللاّزم:** كـ(حَنَّ)، (يَحِنُّ)، وذُكر منه نحو مائة مثال.

---

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 64.

[2]- جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، المشهور بالشرح الكبير، تح مصطفى نحاس، كلية الآداب- جامعة الكويت، 1413هـ/1993م، ص65.

[3]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 65.

وهذا الأخير له شواذ وينقسم إلى قسمين:

– **الأول: شاذ فقط:** يأتي مضموم العين أي [فَعَلَ يَفعُلُ] فقط، وذكر منه في اللامية ثمانية وعشرون فعلا[1]: مَرّ َ، جَلَّ، هَبَّتْ، ذَرَّتْ، أَجَّتْ، كَرّ َ، هَمَّ، عَمَّ، زَمَّ، سَحَّ، مَلَّ، أَلَّ، شَكَّ أَبَّ، شَدَّ، شَقَّ، خَشَّ، غَلَّ، قَشَّ، جَنَّ، رَشَّ، ثَلَّ، طَلَّ، خَبَّ، كَمَّ، عَسَّتْ، قَسَّتْ.

وقد أضاف على هذه الأفعال أفعالا أخرى للمضاعف اللازم المضموم العين(يَفْعُلُ) وهي ثمانية عشر:[2] كَمَتَّ، يمُتُّ، ثَجَّ، سَجَّ، أَحَّ، سَخَّت، أَدَّ، حَدَّ، عَرّ َ، حَصَّ لَطَّ، كَفَّ، شَبَّ، شقَّ، بَقَّ، فَكَّ، عَكَّ، حَنَّ.

ونظمها في هذه الأبيات:[3]

ومعْ ثمانيةٍ عَشْرٍ كَمَتَّ بـه يمُتُّ ثَجَّ وسَجَّ أَحَّ أيْ سعـــــلاَ

سَخَّت وأَدَّ وحَدَّ عَرَّ حَصَّ ولَطْ طَتْ نَاقَةٌ كَفَّ شَبَّ شقَّ طَرفُه فَعَلاَ

وبـَقَّ فَـكَّ وعَـكَّ اليومُ غُمَّ وأَمْ مَتْ أمُّنا حَنَّ عَنْهُ مُعْرضاً كَمُلاَ

– **الثاني:** يجوز فيه الوجهان الكسر على الأصل والضم على الشذوذ: أي يأتي على (فَعَلَ يَفْعِلُ ويَفْعُلُ) وذكر منه في اللامية ثمانية عشر فعلا هي:[4] صَدَّ، أَثَّ، خَرّ َ، حَدَّتْ ثَرَّتْ، جَدَّ، تَرَّتْ، طَرَّتْ، دَرَّتْ، جَمَّ، شَبَّ، عَنَّ، فَحَّتْ، شَذَّ، شَحَّ، شَطَّتْ، نَسَّ، حَرّ.

وأضاف أيضا على الأفعال التي حددها ابن مالك في اللامية أفعالا أخرى يصح فيها الوجهان وعددها ثمانية وهي كالآتي:[5] عَرَّت، شَتَّ، أَزَّ، قَرَّ، أَصَّتْ، رَزّ َ، كَعَّ خَلَّ.

---

[1]– ينظر:عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص92،91، 94،93، 95.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص95، 96.

[3]– جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق: فتح الأقفال وحل الإشكال، ص 84.

[4]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص99، 101.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ص 101، 102.

ونظمها في هذه الأبيات[1]:

وَمِثْلُ صَدَّ بوَجْهَيه ثَمَانِيـــــةٌ عَرَّت وشَتَّ و أَزَّ القِدْرُ حينَ غَلاَ.

قَرَّ النهارُ و أصَّتْ ناقةٌ وكَذَا رَزَّ الْجَرَادُ وَ كَعَّ خَلَّ أيْ هَـــــزَلاَ.

وقال "وهذه الثمانية تلحق بالثمانية عشر فيصير المستثنى من هذا الضرب ستة وعشرين"[2]

القسم الثاني: [فَعَلَ ⟵ يَفْعُلُ]: وهو أيضا أربعة أقسام:[3]

1- **المضاعف المعدّى:** نحو صَبَّ يَصُبُّ، مَدَّ يَمُدُّ، وذكر منه الفكون مائة وعشرون مثالا.

ولا شرط لهذا النوع ولكن له شواذ تنقسم إلى قسمين:

- **الأول:** شاذ: يأتي على (فَعَلَ يَفْعِلُ) فقط، وهو فعل واحد هو (حَبَّ يُحِبُّ) أي أُحِبُّهَ يُحِبّهُ
- **الثاني:** شاذ مع القياس: يأتي على (فَعَلَ يَفْعُلُ ويَفْعِلُ) وذكر منه في اللامية خمسة أفعال هي:[4] هَرَّ، شَدَّ، عَلَّ، بَتَّ، نَمَّ.

وقد زاد على هذه الأفعال الخمسة أربعة أفعال أخرى، وهي: نَثَّ شَجَّ، أَضَّهُ، رَمَّهُ، ونظمها في قوله[5]:

وَمَثَّلُ هَرَّ يَنُثُّ شَجَّهُ وَكَـذَا أَضَّهُ رَمَّهُ، أَيْ أَصْلَحَ العَمَـلَا

---

[1]- جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق: فتح الأقفال وحل الإشكال، ص89.

[2]- عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 102.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 106 إلى120.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 90.

[5]-جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق: فتح الأقفال وحل الإشكال، ص79.

2- **ما عينه واو**: نحو: (قَالَ)، (يَقولُ)، وذكر منه مائة وثلاثون مثالا.

3- **ما لامه واو**: نحو:(دَعَا)، (يَدعوُ)، وذكر منه ثمانين مثالا.

4- **ما يدل على الغلبة والمفاخرة:** نحو: (سَابَقَنِي) (فأَنَا أَسْبَقُهُ): أي غلبته في المسابقة، (صارَعَنِي)، (فأَنَا أَصْرَعُهُ).

القسم الثالث: [فَعَلَ ← يَفْعَلُ]: وهو نوعين:[1]

- **حلقي العين:** نحو سَأَلَ يَسْأَلُ، بَدَأَ يَبْدَأُ، بَعَثَ يَبْعَثُ.
- **حلقي اللام:** نحو: نَفَعَ يَنْفَعُ، قَرَأَ يَقْرَأُ.

وتتمثل حروف الحلق في:(الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء).

ولهذا الفعل ثلاث شروط وهي:[2]

- "ألا يكون مضاعفا، وإن كان مضاعفا فإنه يكسر لازمه ويضم معَّدَاه، نحو: صَحَّ يَصِحُّ، دَعَّهُ يَدَعُّهُ.
- الاشتهار فيه بالكسر: نحو: بَغَى يَبْغِي.
- ألا يشتهر فيه الضم: نحو: يَدْخُلُ المتصرف من دَخَلَ"
- **القسم الرابع: [فَعَلَ ← يَفْعُلُ و يَفْعِلُ]:**

وهذا القسم يجوز فيه الوجهان (الضم والكسر) واشترط لجواز الوجهين بعد خلوه من حروف الحلق ألا يتعين فيه الضم لشهرة أو داعٍ ولا الكسر لشهرة أو داعٍ نحو: عَكَفَ يَعْكُفُ يَعْكِفُ.[3]

---

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال،ص122.

[2] - المرجع نفسه، ص 130إلى 134.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص146.

- **ملحوظات صوتية على الفعل الثلاثي المجرد:**

ما يلاحظ على أبنية الفعل المجرد الثلاثي **فَعَلَ** ، **فَعِلَ** خاصة فيما يتعلق بتصريفاته أنها تتكون من صيغ مقيسة وأخرى شاذة وذكرها ابن مالك في لاميته.

ذلك أن الفعل المجرد الثلاثي له أقيسة صوتية نابعة من تغير الحركات القصيرة التي تختص بعين الفعل سواء في الماضي أو المضارع، فالأوزان الصرفية للأفعال في مجملها تعتمد على القياس والاشتقاق[1].

وسنوضح فيما يلي التغيرات التي طرأت على هذه الأبنية من الناحية الصوتية فيما يخص **فَعَلَ:**

فَعَلَ: وهي أربعة أقسام:

لقد أشرنا سابقا إلى أن الفكون ذكر أمثلة عديدة تحت كل قسم من الأقسام الأربعة فكانت المدونة ثرية من هذا الجانب، لكننا سنكتفي أثناء تحليلنا بمثال واحد من كل قسم يبين لنا التغير الحاصل فيه، ذلك أن التحليل نفسه ينطبق على بقية الأفعال المشابهة له علاوة على ذلك لا نستطيع أن نستعرض في هذا البحث كل الأفعال الموجودة في المدونة على حِدَةٍ لكثرتها.

القسم الأول: [فَعَلَ ⟵ يَفْعِلُ]: والمتمثل في:

1- **ما فاؤه واو(المثال):** نحو "وَعَدَ"، يَعِدُ.

ففي هذا المثال إعلال بالحذف ويبين ذلك ابن عصفور في قوله:" فإن وقعت- يعني الواو- فاء في فِعْلٍ على وزن (فَعَلَ) فإنها تحذف في المضارع، فنقول في مضارع وَعَدَ يَعِدُ

[1]- ينظر: ديزيرة سقال: الصرف وعلم الأصوات ص، 202.

وفي مضارع وَزَنَ يَزِنُ، وإنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وهما ثقيلان، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف، وحذفوا مع الهمزة والنون والتاء فقالوا تَعِدُ ، أَعِدُ، نَعِدُ"[1].

ويمكن تمثيل ذلك فيما يلي:

الماضي المضارع

وَعَدَ ⟵ يَوْعِدُ ⟵ يَ x عِدُ ⟵ يَعِدُ

وَزَنَ ⟵ يَوْزِنُ ⟵ يَ x زِنُ ⟵ يَزِنُ

وقد وضح ابن يعيش(ت 643هـ) أن سبب هذا الحذف هو النزوع إلى التخفيف كما بيّن سبب حذف الواو بالتحديد دون غيرها من الحروف فقال:" وأما الحال التي تسقط فيه فمتى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على فَعَلَ ومضارعه يَفْعِلُ بالكسر ففاؤه التي هي الواو محذوفة استخفافا، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه ولم يجز حذف الياء لأنه حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهة الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة لأنه بها يعرف وزن الكلمة فلم يبق إلا الواو فحذفت فكان حذفها أبلغ في التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها".[2]

والشيء نفسه يتردد صداه عند المحدثين أي أن الأفعال التي فاؤها واو في بنية المضارع نحو: وَعَدَ يَعِدُ وأصلها يَوعدُ تحذف فيها الواو للتخفيف والتصحيح المقطعي

[1]– ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج2، ص 426.

[2]– ابن يعيش: شرح المفصل، ج10، ص61.

فيصبح المقطع الأول المقفل مقطعا مفتوحا، ويتضح ذلك في كتابتها الصوتية (yaw/i/du - ya/i/du)[1].

يتضح مما سبق أن القدماء والمحدثين اتفقوا على أن الهدف من هذا الحذف هو النزوع إلى التخفيف في مثل هذه الأفعال، إلا أن أسلوب عرضهم لذلك كان مختلفا؛ فالقدماء بينوا أن الثقل وضعف الواو هو سبب الحذف أما المحدثون بينوا أن الحذف جاء نتيجة التصحيح المقطعي، بحيث يتغير المقطع الأول من متوسط مغلق إلى مقطع قصير.

2- **ما عينه ولامه ياء** نحو: بَاعَ، يَبِيعُ، و (رَمَى)، (يَرْمِي).

بالنسبة للفعل الماضي بَاعَ أصلها بَيَعَ، يقول الصرفيين القدماء في هذه الأفعال " لما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا".[2]

حسب تفسير القدماء فإنه حدث فيهما إعلال بالقلب، أي أن الياء في المثالين بَيَعَ - رَمِيَ قلبت ألفا بَاعَ - رَمَى، ويتضح ذلك في قول ابن يعيش: " وإنما كانت الواو والياء أختيها لاجتماعهن في المد وإبدالهما منهما نحو قولك: قَالَ وبَاعَ وطَالَ وهَابَ وخَافَ والأصل طَوَل وهَيَبَ وخوف فأبدلتا ألفين لما ذكرنا، وكذلك عصا ورمى أصلهما عصو ورَمِيَ فصار الإبدال لما ذكرنا من تحركهما وانفتاح ما قبلها والعلة في هذا القلب اجتماع الأشباه والأمثال وذلك أن الواو تعد بضمتين والياء تعد بكسرتين وهي في نفسها متحركة وقبلها فتحة فاجتمع أربعة أمثال واجتماع الأمثال عندهم مكروه"[3].

---

[1]- ينظر: ديزيرة سقال: الصرف وعلم الأصوات، ص 170، 171. ينظر: عبد المقصود عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ص276، 277.

[2]- ينظر: الرضي الاستراباذي: شرح الشافية، ص 95.

[3]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج10، ص16.

ويمكن أن نوضح قول ابن يعيش كالآتي:

ـَ ⟵ حركة الواو(الفتحة)

المثال: قَوَلَ ⟵ قَـ ـُـُ لَ ⟵ الضمتين هما الواو.

ـَ ⟵ حركة الياء(الفتحة)

المثال: بَيَعَ ⟵ بَـ ـِـِ عَ ⟵ الكسرتين هما الياء.

نفهم من قول ابن يعيش أن الواو والياء تبدل ألفا لاجتماعهم في المد، لكن لو عدنا إلى مفهوم حرف المد نجد أنه" حرف العلة الساكن المسبوق بحركة من جنسه مثل الألف في قَام وسَار وكتَاب، والواو في نُور وسُوق وعجُوز، والياء في دِين وسعِيد وعرِين"[1]. وبالتالي هناك مزج بين حروف المد وحروف اللين (أي بين الواو والياء الحركة الطويلة والواو والياء نصف حركة) لأن حرف اللين هو "الواو والياء الساكنتين المسبوقتان بفتحة مثل الواو في حَوْض والياء في بَيْت"[2]، وربما تفسير ابن يعيش راجع إلى عدم التفريق بينهما كونهما متداخلان، لأنه في الأفعال التي ذكرناها سابقا الواو والياء ليستا حروف مد، وبالتالي فلا وجود لاجتماع الأمثال.

وما زاد الطين بِلَّة حسب المحدثين هو اعتماد الصرفيين القدماء فكرة الأصل المقدر الذي بَنَوْ عليه معظم الأبواب الصرفية وذلك بوزن الأفعال على حسب أصولها، وهو ما ذهب إليه محمد محي الدين عبد الحميد حين قال:" وإذا حصل في الموزون إعلال: كقلب عينه أو لامه ألفا، جئت بالموزون على حسب أصله قبل الإعلال، فنقول في نحو

[1]– جعفر نايف عبابنة: التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، مجلة اللغة العربية الأردني، ع 66، كانون الثاني– حزيران ص 46.

[3]– المرجع نفسه، ص نفسها.

قَالَ، وبَاعَ، وقَامَ، أنها على وزن فَعَلَ، ولا يجوز أن تقول أنها على وزن فَالَ وتقول في نحو غَزَا ودَعَا وسِيَا ورَمَى، أنها على وزن فَعَلَ، ولا يجوز أن تقول أنها على وزن فَعَا"[1].

من خلال هذا القول يتضح أن القدماء عمدوا إلى وزن أصول هذه الأفعال قبل الإعلال من أجل مطابقة الميزان الصرفي فقط، لأن الأفعال المعتلة ليست على وزن فَعَلَ فلابد من إيجاد أصل مفترض تعود إليه هذه الأفعال، وهو ما عابه المحدثون على النظرية الصرفية ودعوا إلى تبني المنهج الوصفي في تحليل هذه الظواهر كونه قادر على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع اللغوي دون الحاجة إلى التأويل والافتراض.

وبالتالي فوزن هذه الأفعال "لا يصح أن يكون فَعَلَ لأن هذا الوزن مكون من ستة أصوات أو من ثلاث مقاطع قصيرة، في حين بَاعَ وسَارَ مكونة من خمسة أصوات أو من مقطعين طويل مفتوح وقصير، لذا لابد أن يكون وزنها (فَالَ) بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية"[2]، كما هو موضح في الآتي:

فَ /عَ/ لَ	⟵	فَا / لَ
ص ح/ ص ح/ ص ح	⟵	ص ح ح/ ص ح
بَ/ يَ/عَ	⟵	بَا / عَ
ص ح/ ص ح/ ص ح	⟵	ص ح ح/ ص ح

ويشير عبد الصبور إلى أن القاعدة الأولى التي أقرها علماء الصرف القدماء لا تعبر عن حقيقة التصرف الصوتي في عناصر الكلمة، وتفترض أن للياء وجودا منفصلا عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من الناحية الصوتية، لأنها ليست سوى انزلاق بين هذه

[1]– محمد محي الدين عبد الحميد: دروس في التصريف، ص31.

[2]– عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 83.

الحركات، مقترحا قاعدة جديدة بدل قاعدة الصرفيين مفادها أنه سقط الازدواج نتيجة الصعوبة المقطعية، فطال المقطع قبلها[1].

وقد فسر داود عبده ذلك أيضا في قوله: " إن ما طرأ على كلمة (بَيَعَ) حين أصبحت (بَاعَ)، يمكن تفسيره كما يلي:

أولا: تحذف شبه العلة (الياء) إذا وقعت بين علتين (حركتين) قصيرتين متماثلين أي بين (فتحتين أو ضمتين أو كسرتين).

ثانيا: ينتج عن العلتين القصيرتين وقد أصبحتا متواليتين بعد سقوط الياء علة طويلة من جنسها فإذا كانت العلتان القصيران فتحتين، نتج عنهما فتحة طويلة (يرمز إليها في نظام الكتابة العربية بحرف الألف)، وإذا كانتا كسرتين نتج عنهما كسرة طويلة، وهكذا تكون الفتحة الطويلة الألف في بَاعَ ناتجة عن الفتحتين المتواليين بعد سقوط شبه العلة في قَوَلَ وبَيَعَ، لا عن شبه العلة ذاتها، بَ – يَ – عَ ⟵ بَ– – عَ– (بَاعَ)".[2]

يتضح أن تفسير داود عبده يتوافق مع ما ذهب إليه عبد الصبور فيما يخص سقوط (الياء) وإطالة المقطع الأول (ص ح ح).

أما صيغة رَمَى فأصلها رَمِيَ وكما هي القاعدة فقد "تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا"، أما من الناحية الصوتية يمكن القول أنه ما قيل على الفعل الأجوف ينطبق على الفعل الناقص.

وقد بين ذلك عبد الصبور شاهين في قوله: "أن التقسيم المقطعي للفعل هو ra/ma/i–a، والمقطع الأخير مؤلف من حركات فقط ولذلك أسقطت اللغة العنصر الأصلي

[1]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص83.

[2]– داود عبده : دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1431،1هـ/ 2010م، عمان، الأردن، ج 1، ص 48، 49.

في الازدواج وهو الكسرة(i) وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق أي لام الكلمة فاتصلت الفتحتان القصيرتان لتصبح فتحة طويلة، ra/maa على وزن (فَعَا) fa/aa"[1].

ومن هنا يتضح أن الياء (نصف الحركة) أسقطت في هذه الأفعال وبالتالي حدث إعلال بالحذف ويتضح ذلك من خلال كتابتها الصوتية:

بَيَعَ ba/ya/a ⟵ بَاعَ ba/aa

رَمِيَ ra/ma/ ya ⟵ رَمَى ra/maa

من خلال ما سبق عرضه وجب أن نشير إلى أن عبد الصبور على الرغم من إتيانه بقاعدة جديدة مبنية على أساس صوتي قوامها المقطع الصوتي، إلا أنه حسب أحمد الحمو ارتكب الخطأ نفسه باعتماده على الأصل المفترض في تحليله وفي هذا الصدد يقول: " لقد حاول د شاهين في هذا التفسير أن يستفيد من بعض معطيات اللسانيات الحديثة، لاسيما ما يتعلق منها بنسبة المصوتات القصيرة إلى الطويلة، إلا أنه وقع في الخطأ نفسه الذي وقع فيه الصرفيون القدماء حين انطلق من أصل مفترض غير موجود وهو (قَوَلَ)"[2].

من خلال هذا القول يتضح أن المحدثين عارضوا بشدة فكرة الأصول؛ لأن مبدأهم في تفسير الظواهر الصرفية كان مبنيا على اعتماد الصورة الحالية للفعل لا على كانت عليه في الأصل، وبالتالي دعوا إلى إحلال الوزن الصوتي محل الميزان الصرفي.

إلا أن اعتمادهم المطلق على الوزن الصوتي جعلهم محطا للنقد أيضا، فوزن الفعل الأجوف (قَالَ) و(بَاعَ) على وزن (فَالَ) و الفعل الناقص (رَمَى) على وزن (فَعَا) لأن العين

[1]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 87.

[2]– أحمد الحمو : محاولة ألسنية في الإعلال، ص171.

واللام لا تنطق فيهما، قد يكون عكس الصواب أيضا لأنه يجعل الوزن مجرد محاكاة للمنطوق ولا طائل من ورائه.[1]

ما يمكن قوله أن دعوة المحدثين إلى إحلال الوزن الصوتي محل الميزان الصرفي كونه يركز على الجانب المكتوب والأصول المفترضة فيه نوع من المغالاة ؛ لأن لكل منهما طبيعته وطرقه في تفسير البنية الصرفية، فلو تبنينا كلام المحدثين نجد أنفسنا نقر أن كل ما جاء به القدماء خطأ، وهذا يعني نسف كل الجهود الصرفية التي جاء بها المتقدمون ابتداء من سيبويه وابن جني ... إلخ، وهذا أمر غير مقبول بتاتا.

هذا فيما يخص الماضي أما في صيغة المضارع فيوضح ابن جني أنه "حدث فيها تغيير وعدول عن الأصل ذلك أن أصل (يَبِيعُ) (يَبْيِعُ) وأصل (يَهَابُ) (يَهْيَبُ) وهذه الصيغ لا توجب إعلالا... ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها إنما هو (بَيَعَ)، و(هَيِبَ) اعتلت العينات لتحركهن وانفتاح ما قبلهن مخلصين ما فيهن من الحركات هربا من جمع المتجانسات فقلبت ألفات لتحركهن في الأصل وانفتاح ما قبلهن، وبالتالي ينعكس ذلك في المضارع".[2]

ففي (يَبِيعُ) التي أصلها (يَبْيِعُ) حدث إعلال بالنقل إذ نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح الذي قبلها، وبقي حرف العلة على حاله، والمتمعن في قول ابن جني يدرك أن التغيير الذي يلحق هذه الأفعال لم يكن بغرض التخفيف، وبالتالي لا توجب إعلالا وإنما حدث هذا الإعلال في هذه الأفعال حملا على الماضي فقط.

إلا أن المحدثين يرون عكس ذلك أي أنه لا يوجد إعلال بالنقل كما تصور القدماء في(يَبْيِعُ، يَبِيعُ) (يَقْوُلُ، يَقُولُ) وإنما سقطت الياء والواو في المثالين لكراهة اجتماع الياء مع

[1]– ينظر: مجلي محمد أحمد كريري: اتجاهات التجديد في البحث الصرفي المعاصر(دراسة في المنهج)، مجلة الدراسات الشرقية، العدد 53، يوليو2014، ج2، ص 707.

[2]– ابن جني: المصنف، ج1، ص247.

الكسرة والواو مع الضمة، وعند سقوطهما تبقى الضمة والكسرة وحدهما، فيختل الوزن وإيقاعه فيعوض موقع الواو الساقط بطول الضمة بعدها، فيقال يَقُولُ وكذلك الأمر في يَبِيعُ فتعوض بطول الكسرة بعدها فالذي حدث ليس نقلا للحركة بل إسقاط للواو أو الياء[1].

يَبْيِعُ ⟵ يَبْ ـِ عُ ⟵ يبِيعُ على وزن يَفِيلُ

يَقْوُلُ ⟵ يق ـُ ل ⟵ يَقُولُ على وزن يَفُولُ

أما الفعل المضارع من (رَمَى) هو (يَرْمِي) ويشير عبد الصبور إلى أن الأفعال التي تنتهي بحركات طويلة، وهي الكسرة الطويلة (الياء)، والمصوت الطويل في الدرس الصوتي الحديث بمثابة مصوتين قصيرين من جنسه، كما تظهر الكتابة الصوتية: (ي ـَ ر م ـِ ـِ /yarmii).[2]

3- **الْمُضاعف اللاّزم:** نحو:(حَنَّ)، (يَحِنُّ):

يمكن تحليلها صوتيا على أنها تطويل مدة نطق حرف العين من المخرج حتى يتمكن أن يقال: أن الصامت المضعف هو صامت طويل.[3]

إن المضاعف اللازم له صيغ شواذ تكون مضمومة العين(يفْعُلُ) نحو شَدَّ وغيرها من الأفعال التي ذكرناها، ومن التغيرات الصوتية التي تطرأ على مثل هذه الأفعال أن حركة العين في الماضي تسقط في الأفعال المضارعة، على عكس المضارع فهي لا تسقط وإنما تتبادل مكانها مع العين فتتقدمها وتصبح بذلك حركة الفاء:

نحو: شَدَّ- يَشُدُّ (يَشدُد- يشُدْد- يشُدُّ).

---

[1]- ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص198.

[2]- ينظر: عبد المقصود عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص 275.

[3]- ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 70.

مَلَّ- يَمَلُّ (يملَل- يمَلْل- يَمَلُّ).

فلا سقوط ولا إدغام، وإنما توجد فقط عملية تبادل بين العين وحركتها، وتكون واضحة لدينا إذا تذكرنا دائما أن الحركة بعد الحرف وليست فوقه أو تحته.[1]

ويشير الطيب البكوش أن عملية التبادل هذه تعود" إلى طبيعة هيكل الصيغة المقطعي من ناحية، وإلى تأثير النبر من ناحية أخرى: فصيغة المضارع القياسية في مثل يشدُد، تتضمن بعد المقطع الأول المنغلق مقطعين منفتحين قصيرين متماثلين، وفي ذلك ثقل يرجع إلى تماثل(العين واللام) ولما كانت النبرة تقع على المقطع الأول في مثل هذه الصيغة فإن حركة المقطع الثاني تضعف (أما حركة المقطع الأخير فلا قيمة لها هنا لأنها متغيرة إذ هي حركة إعراب) وهذا الضعف لا ينتج عنه سقوطهما إذ يتتابع ساكنان عند ذلك- تتقدم لتتدعم بالنبرة"[2].

ثانيا: القسم الثاني: [فَعَلَ ← يَفْعُلُ]:

- **المضاعف المعدّى:** نحو: مَدَّ← يَمُدُّ.

أصلها في الماضي عند القدماء مَدَدَ على وزن فَعَلَ ثم حدث تغيير على بنيتها إذ سكنت عينه فوقع إدغام بسب تجاور صوتين متماثلين(الدال الأولى مع الدال الثانية). أما المحدثين فيرون أن وزنها هو فَعْلَ (مَدْدَ)، وبعد الإدغام تصبح مَدَّ mad/da

أما في المضارع كانت الصيغة يَمْدُدُ وبعد التغير صارت يَمُدُّ أي انتقلت حركة العين إلى الفاء فحذف إعلال بالنقل، ثم أدغمت (الدال الأولى مع الدال الثانية) كما هو موضح في المثال:

[1]- ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي القديم من خلال علم الأصوات الحديث، ص 103.

[2]- المرجع نفسه، ص104.

يَمْ دُ دُ ⟵ يَ مُدْ دُ ⟵ يَمُدُّ

ونلاحظ تغير البنيتين من الناحية المقطعية بالإضافة إلى تغير موضع النبر، ففي يَمْدُدُ يقع في المقطع الأول وفي يَمُدْدُ يقع في المقطع الثاني.

1- **ما عينه واو**: نحو: قاَلَ يَقُولُ:

ذلك أنه "لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا"، لأن أصل قاَلَ، قَوَلَ، وقد عرضنا فيما سبق أقوال الصرفيين القدماء والمحدثين في ذلك، فالتحليل الذي قيل عن (ما عينه ياء) ينطبق تماما على (ما عينه واو) سواء في الماضي أو المضارع فلا حاجة لنا بتكراره.

2-**ما لامه واو**: نحو:(دَعَا)، (يَدعُو).

أصلها عند القدماء يَدْعُوُ على وزن يَفْعُلُ، أما عند المحدثين يَدُعُو على وزن يَفْعُو وفي هذا المثال أيضا ينطبق ما قيل في صيغة يَرْمِي على يَدْعُو ذلك أن الأفعال التي تنتهي بحركات طويلة، مثل الضمة الطويلة (الواو)، يكون صوتيا بمثابة مصوتين قصيرين من جنسه. "فالتغير الذي يصيب الفعل المضارع يَدْعُو وأشباهه ... ، أن الواو تسقط لوقوعها بين حركتين قصيرتين مثلين، ثم يتكون من الضمتين ضمة طويلة: ي ـَ دْ عُ ـُ ⟵ ي ـَ دع ـُ ـُ (يَدْعُو)".[1]

وحسب هذا التفسير يكون الفعل يَدْعُو على وزن يَفْعُو أي – استعمال الوزن الصوتي بدل الميزان الصرفي– ؛ وفي هذا الشأن يقدم محمد مجلي مثالا يبين فيه أن الميزان الصرفي أكثر فائدة من الوزن الصوتي بقوله: " وعلى سبيل التمثيل إذا جعلنا (يَدْعُونَ) على وزن (يَفْعُونَ)، في الرجال (يَدْعُونَ) والنساء (يَدْعُونَ) فأي الطريق أجلب للفائدة استخدام الميزان

[1]– داود عبده: دراسات في علم الأصوات العربية، ج1 ص49.

التراثي الذي يميز إسناد الفعل لجماعة الذكور من الإشارة إلى جماعة الإناث أم الطريق الذي يرى الاسناد فيهما واحد؟"[1]

ونحن بدورنا نؤيد هذا القول لأن الوزن الصوتي لا يفرق بين الفعلين على عكس الميزان الصرفي الذي يراعي الفروق بين المذكر والمؤنث خاصة من الناحية النحوية والإعرابية، لأن الواو في (يدعون) الأولى هي واو الجماعة، والنون علامة الرفع، فالفعل هنا مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة هي الفاعل، لكن الواو في (يدعون) الثانية هي من بنية الكلمة، والنون هي نون النسوة، فإذا اتصلت به يبنى الفعل على السكون، بالتالي فإعراب الفعلين مختلف تماما.

وعليه يمكن القول أنه على الرغم من أهمية الوزن الصوتي ودوره في تفسير بعض الظواهر اللغوية إلا أنه لا يمكن جعله بديلا عن الميزان الصرفي الذي وضعه القدماء.

- **ثالثا: القسم الثالث:[فَعَلَ ⟵ يَفْعَلُ]:**
- **حلقي العين:** نحو سَأَلَ يَسْأَلُ، بَدَأَ يَبْدَأُ، بَعَثَ يَبْعَثُ.
- **حلقي اللام:** نحو: نَفَعَ يَنْفَعُ، قَرَأَ يَقْرَأُ.

إن حروف الحلق ستة (الهمزة، الهاء، العين، الحاء، الغين، الخاء)، وجاء مضارع الأفعال التي تحتويها على وزن **يَفْعَلُ** أي بفتح العين، وقد بيّن ابن يعيش سبب إيثار الفتحة في **يَفْعَلُ** على خلاف الكسر والضم في قوله:" وإنما فعلوا ذلك لأن هذه الحروف الستة مستثقلة، والضمة والكسرة مرتفعتان في الطرف الأخر من الفم فلما كان بينهما تباعد في المخرج ضارعوا الفتحة حروف الحلق لتناسب الأصوات، ويكون العمل من وجه واحد".[2]

[1]- مجلي محمد أحمد كريري: اتجاهات التجديد في البحث الصرفي المعاصر(دراسة في المنهج)، ص 707.

[2]– ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، ص 40.

أما عند المحدثين فنجد البكوش يوافق ابن يعيش في كون الفتحة أخف وأكثر تناسبا مع الحروف الحلقية فيقول" إن حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة ومن هذه الصفة أخذت اسمها"[1].

وفي حديثه عن حلقي العين نحو سَأَلَ ومضارعها يَسْأَلُ يشير إلى أن الهمزة في المضارع جاءت بعد مقطع منغلق (أي بعد حرف ساكن) مما يعتذر تخفيفها، ذلك أنه لا توجد حركة قبله يمكن أن تدغم فيها لذلك فهي ثابتة في سَأَلَ، يَسْأَلُ، اِسْأَل، لكنه في ذات السياق يصرح بأن الهمزة قد تسقط في الأفعال الكثيرة الاستعمال نحو: سَأَلَ، رأى، فتصبح الصيغ خالية من الهمزة مثل يَسَلُ، لَمْ يَسَلْ، سَلْ في الأمر[2].

ويقول برجشتراسر "أما الفرق بين يَفْتَحُ ويَفْتِحُ إلى آخره، فهو أن يَفْتَحُ أقدم بكثير من سائر المضارعات، وهي ترتقي إلى أطوار تكون اللغات السامية، وكان القياس ليس بقوي بعد في ذلك العهد، ونشاهد آثار ذلك في أن الأفعال متنوعة تنوعا زائدا في بنائها، منها ما ماضيه بالفتحة ومضارعه بالفتحة أو الكسرة أو بهما ...، فغلب في مثل يَفْتَحُ التشابه الصوتي على القياس في اللغة السامية الأم وبقي كذلك في أكثر اللغات والعربية معها وإن وجد بينها شواذ قليلة".[3]

واستنادا لقول برجشتراسر نلخص إلى أن ظاهرة الفتح في المضارع الذي يحتوي الصوت الحلقي ظاهرة قديمة تشمل جميع اللغات، فكان الفتح هو الشائع و المتداول لكن بعد ظهور القياس تنوعت مباني الأفعال بين الكسر والضم على الرغم من وجود الأصوات الحلقية نحو: دَخَلَ، يَدْخُلُ.

[1]– الطيب البكوش: التصريف العربي القديم من خلال علم الأصوات الحديث، ص 91.

[2]– ينظر: المرجع نفسه ص 117.

[3]– برجشتراسر: التطور النحوي، ص63.

اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل الثلاثي المعتل

ونعني "بتاء الضمير **تاء** الفاعل المتحركة نحو: قَرَأْتُ، قَرَأْتَ، قَرَأْتِ وبنون الضمير **نا** للفاعل نحو: قَرَأْنَا، ونون النسوة نحو: قَرَأْنَ".[1]

يشير عبد الكريم الفكون إلى نقطتين أساسيتين في هذا الخصوص وهي كالآتي:

– أنه عند ارتباط الفعل بتاء الضمير أو نونه يسكن آخره وجوبا سواء أكان ثلاثيا أو مجردا أو صحيحا أو معتلا، أما إذا كان غير ثلاثي، أو ثلاثي صحيح العين لا يتغير وزنه ومثال ذلك: (دَحْرَجْتُ)، و(انْطَلَقْتُ)، و(استخرجْتُ)، و(لزمْتُ)[2].

– أما إذا كان ثلاثيا معتلَّ العين نحو: (قَالَ)، و(بَاعَ)، و(خَافَ)، و(هَابَ)، و(طَالَ) فإن وزنُهُ يتغير عندَ اتِّصاله بضمائر الرفع المتحركة ويرجع ذلك لِسُقوطِ [عَيْنِه] عنْدَ الْتقَاءِ السَّاكنَيْن، فتصبح (قَالَ، قُلْتُ)، (بَاعَ، بِعْتُ)، (خَافَ، خِفْتُ)، (طَالَ، طُلْتُ).[3]

– ملحوظات صوتية على اتصال تاء الضمير بالفعل الثلاثي المعتل:

مما سبق يتضح أنه عند إسناد الفعل المعتل إلى ضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل ونا الفاعلين ونون النسوة) تطرأ عليه تغيرات وهي:

– تغير حركة فاء الفعل، مثل: بَاع ــ بِعْتُ

– حذف عينه نتيجة التقاء الساكنين.

---

[1]– عبد الشكور معلم عبد فارح: الصرف الميسر، تقريب لامية الأفعال لابن مالك بأسلوب سهل مع الجداول والتدريبات دار العلم للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1442هـ، ط2، ص 24.

[2]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص187.

[3]– ينظر: المرجع نفسه: ص نفسها.

وقد علل الصرفيين القدماء التغير الأول بقولهم: " وتنتقل حركة العين إلى الفاء فيها لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأول، وياء في الثاني، تقول قُلْتُ، بِعْتُ بالضم في الأول، والكسر في الثاني بخلاف مضموم العين ومكسورها كطَالَ وخَافَ فلا تحويل فيهما وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء، للدلالة على البنية، تقول طُلْتُ وخِفْتُ بالضم في الأول والكسر في الثاني"[1].

نفهم من هذا القول أنه يتم نقل حركة العين إلى الفاء مع مراعاة أصلها أي حركة العين قبل انقلابها ألفا لأن أصل قَالَ (قَوَلَ) وبَاعَ (بَيَعَ) وخَافَ (خَوِفَ) وطَالَ(طَوُلَ) وعند إسنادها لضمائر الرفع المتحركة نقول: (قَالَ يَقُولُ قُلْتُ قُلْنَا قُلْنَ)،(بَاعَ يَبِيعُ بِعْتُ بِعْنَا بِعْنَ) (خَافَ يَخَافُ خِفْتُ خِفْنَا خِفْنَ)، (طَالَ يَطُولُ طُلْتُ، طُلْنَا، طُلْنَ).

أما فيما يخص التغير الثاني وهو حذف عين الفعل لالتقاء الساكنين فيشير الفكون إلى أنه عند اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل التقى ساكنان، الأول هي عين الفعل(الألف الساكنة طَالَ) والثاني ناتج تسكين آخر الفعل فحذف أحد الساكنين وهي الألف فبقي طَلْتُ بفتح الطاء وأعطي الطاء ضمة الواو في (طَوُلَ) قبل انقلابها ألفا فصار طُلْتُ[2].

ويمكن أن نبين ذلك في المثالين الآتيين:

نحو: طَالَ+ تُ= طَالْتُ= طَلْتُ= طُلْتُ.

خَافَ+ تُ = خَافْتُ =خَفْتُ =خِفْتُ.

والشيء نفسه ينطبق على بقية الأمثلة نحو قال وباع وغيرهما.

[1]- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف ص 105.

[2]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 189.

إلا أن المحدثين يرون أنه لا وجود لالتقاء الساكنين، وإنما رأوا أن ذلك يعود إلى تقصير العلة الطويلة وحذف شبه العلة، غير أنهم وافقوهم في علة تحريك فاء الفعل بالضم لكونها من الباب الأول[1].

والأمر نفسه يتكرر عند عبد القادر الخليل وذلك في قوله:" وحقيقة هذه الأفعال عند إسنادها إلى ضمائر الرفع لا يحصل فيها التقاء ساكنين لأن حروف المد ليست سواكن ولكن الذي حدث فيها تقصير الحركة الطويلة".[2]

طبعا عند تحليلنا لهذا القول نجد أنفسنا أمام إشكالية أخرى وهي نظرة كل من القدماء والمحدثين إلى حروف المد فهي عند القدماء حروف ساكنة وعند المحدثين ومن بينهم عبد القادر الخليل حركات والحركة لا تكون ساكنة، وخير دليل على الاتجاه الأول قول ابن جني في حديثه عن الحرف المتحرك:" فالمتحرك إذن ثلاثة أضرب: مفتوح ومكسور ومضموم فالمفتوح هو إذا أشبعت حركته حدثت عنها ألف، نحو ضاد(ضَرَبَ) لك أن تشبع الفتحة فتقول (ضَارَبَ) والمكسور هو الذي أشبعت حركته حدثت عنها ياء، نحو: ضاد (ضِرَاب) لك أن تشبع الكسرة فتقول (ضِيراب) والمضموم هو الذي إذا أشبعت حركته حدثت واو، نحو ضاد (ضُرِبَ) لك أن تشبع الضمة فتقول (ضُورِب) إلا أن هذه الحروف اللائي يحدثن لإشباع الحركات لا يكنَّ إلا سواكن، لأنهن مدات والمدات لا يتحركن أبدا"[3].

وهذا يبين أن حروف المد حروف ساكنة غير متحركة تنتج عن إشباع الحركة القصيرة سواء كانت ضمة أو فتحة أو كسرة فتنتج عنها على التوالي واو وألف وياء ويعني ابن جني هنا بكلمة الإشباع هو مضاعفة وزيادة كمية الحركة القصيرة .

---

[1]- ينظر: داوود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، ص 204، 205.

[2]- عبد القادر الخليل: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، أبحاث اليرموك- سلسلة الآداب واللغويات- الأردن، مج 15، ع 1، 1997م، ص 182.

[3]- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص 27، 28.

أما المحدثين فيقفون موقفا مغايرا لما ذهب إليه ابن جني ويظهر ذلك عند كمال بشر حين قال أنه من " مصطلحات العرب في القديم التي استخدموها في هذا المجال، حيث قصروا مصطلح الحركات على ما نعرفه الآن بالفتحة والكسرة والضمة (الحركات القصار) أما الطوال فهي حروف المد عندهم، واخترنا إطلاق مصطلح الحركات على القبيلين لاشتراكهما في الصفات والسمات الأساسية التي تفرق بينهما وبين الأصوات الصامتة"[1].

نفهم من هذا القول أن السبب الذي جعل المحدثون يدخلون حروف المد في دائرة الحركات هو الصفات والسمات المشتركة بينها وبين الحركات القصيرة.

والشيء نفسه عند عبد الصبور شاهين فهو أيضا جعل حروف المد حركات طويلة وذلك بقوله" أن الصوت الصامت الساكن يتحرك حينا بحركة قصيرة ترسم برموز إضافية فوقه أو تحته، ويتحرك حينا آخر بحركة طويلة تأخذ صورة الألف والواو والياء".[2]

يبدو أن هناك شبهَ إجماع بين المحدثين على اعتبار حروف المد حركات طويلة، وهذه النظرة الجديدة لهذه الحروف جعلتهم يعاملون الظواهر الصرفية كالتقاء الساكنين والتي هي محور حديثنا بشكل مغاير يختلف عما هو عليه عند القدماء ويعود سبب ذلك حسب ما أشار إليه المحدثون إلى أنهم تعاملوا مع حروف المد على أنها سواكن وهو وهم وقع فيه النحويون نتيجة الخط العربي.

[1]– كمال بشر: علم الأصوات، ص18.

[2]– عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية، ص16.

الفعل المزيد

تعريفه: هو "ما يتألف من أكثر من ثلاثة أحرف (إن كان ثلاثيا) أو أكثر من أربعة (إن كان رباعيا) ثلاثة أو أربعة منها أصلية، والباقي زائد".[1]

وتجدر الإشارة إلى أن المزيد نوعان إما أن يكون بتكرير الأصل وليس له حروف معينة، وإما أن يكون بزيادة أحد حروف الزيادة المعروفة وهي عشرة جُمعت في قولك: (سألتمونيها) أو (هويت السمان) أو (اليوم تنساه) وعليه فكل كلمة تتضمن حرفا من هذه الحروف الزائدة عن أصل الكلمة، وجب إضافة الزائد منها عند مطابقتها للميزان الصرفي[2].

المزيد الثلاثي: وهو ثلاثة أنواع:

- **المزيد بحرف واحد:** ويأتي على ثلاثة أوزان هي:[3]
  - (أَفْعَل) نحو: (أَعلَم).
  - (فَاعَلَ) نحو: (وَالَى).
  - (فَعَّلَ) نحو: (وَلَّى).
- **المزيد بحرفين:** ويأتي على خمسة أوزان هي:[4]
  - (انْفَعَلَ) نحو: (انطلَقَ).
  - (افْعَلَّ) نحو:(احْمَرَّ).
  - (تَفَاعَلَ) نحو: (تَضَارَبَ).

---

[1]– ديزيرة سقال: الصرف وعلم الأصوات، ص 197.

[2]– ينظر: عبد الكريم الفكون : شرح لامية الأفعال، ص 191. وعبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي في البنية العربية، ص67.

[3]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 192، 195، 196.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص 198، 199، 201.

- (افْتَعَلَ) نحو: (اعْتَدَلَ).
- (تَفَعَّلَ) نحو: (تَعَلَّمَ).
- **المزيد بثلاثة أحرف:** ويأتي على أربعة أوزان هي:[1]
- (افْعَوْعلَ) نحو: (احْلَوْلَى).
- (اسْتَفْعَلَ) نحو: (اسْتَغْفَرَ).
- (افْعَالَّ) نحو: اِصْفَارَّ.
- (اِفْعَنعَلَ) نحو: اِحْرَنْجَمَ.

ويعد الفعل الثلاثي المزيد بحرف أكثر شيوعا وانتشارا في اللغة العربية من المزيد بحرفين والمزيد بثلاثة أحرف، وهذا الأخير صيغه نادرة الاستعمال ماعدا صيغة استفعل[2].

1- المزيد الرباعي: وهو ثلاثة أبنية:

- مزيد بحرف:

- (تَفَعْلَلَ) نحو: تَدَحْرَجَ.

- مزيد بحرفين:

- (افْعَنْلَلَ) نحو: احْرَنْجَمَ.
- (افْعَلَلَّ) نحو: اطْمَأَنَّ.

- ملحقات الرباعي من المزيد الثلاثي: وهي أوزان شاذة ذكرها ابن مالك في اللامية وهي كالآتي:[3]

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص197، 198، 199.

[2]- ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي في البنية العربية، ص73.

[3]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 200، 202، 204، 205، 206، 207، 208، 209.

ملحقات فَعْلَلَ:

الوزن	المثال	معناه
فَعْلَسَ	خَلْبَسَ	فتنه وخدعه
سَفْعَلَ	سَنْبَسَ	أسرع
فَوْعَلَ	جَوْرَبَ	ألبسه الجورب
فَيْعَلَ	بَيْطَرَ	عالج الدابة
فَعْيَلَ	رَهْيَأَ	لم يحكم العمل
فَنْعَلَ	سَنْبَلَ	أخرج سنابله
فَعْنَلَ	قَلْنَسَ	ألبسه القلنسوة
فَعْلَى	سَلْقَى	ألقاه على قفاه
عَفْعَلَ	زَهْزَقَ	أكثر من الضحك
هَفْعَلَ	هَلْقَمَ	ابتلعه
فَهْعَلَ	رَهْمَسَ	ستره
فَعَلْنَ	قَطَرْنَ	طلاه بالقطران
تَفْعَلَ	تَرْمَسَ	تغيب عن الحرب
فَعْتَلَ	كَلْتَبَ	داهنه
فَعْمَلَ	جَلْمَطَ	حلق رأسه
فَعْلَمَ	غَلْصَمَ	قطع غلصمته
فَعْوَلَ	هَرْوَلَ	أسرع

ملحقات تَفَعْلَلَ:

الوزن	المثال	معناه
تَمَفْعَلَ	تَمَسْكَنَ	أظهر المسكنة
تَفَهْعَلَ	تَرَهْشَفَ	امتص
تَفَعْلَى	تَسَلْقَى	سقط على قفاه

ملحقات افْعَلَلَ:

الوزن	المثال	معناه
افْوَعَلَّ	اكْوَأَلَ	قصر واجتمع خلقه
افْعَأَلَّ	اجْفَأَطَّ	قارب الموت
افْلَعَلَّ	اسْلَهَمَّ	تغير لونه

ملحقات افْعَنْلَلَ:

الوزن	المثال	معناه
افْعَنْلاَ	احْبَنْطَأَ	عظم بطنه
افْوَنْعَلَ	احْوَنْصَلَ	أخرج حوصلته
افْعَنْلَى	اسْلَنْقَى	استلقى
افْعَنْلَسَ	اعْلَنْكَسَ	أشتد سواده
افْعَيَّلَ	اهْبَيَّخَ	سمن
افْعَوْلَلَ	اعْثَوْجَجَ	ضخم

وأشار الفكون أن ابن مالك ذكر أوزانا غريبة تعرض لها القلة القليلة من الصرفيين وأغفل أربعة أوزان مشهورة وهي[1]:

- (تَفَعْلَلَ) نحو: تَجَلْبَبَ، أي ألبسه الجلباب.
- (تَفَوْعَلَ) نحو: تَجَوْرَبَ، أي ألبسه الجورب.
- (تَفَعْوَلَ) نحو: تَرَهْوَكَ، أي متبخترا.
- (تَفَيْعَلَ) نحو: تَشَيْطَنَ، أي أشبه الشيطان.

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 209.

- **ملحوظات صوتية على الفعل المزيد:**

بات معروفا بأن الصرفيين حصروا حروف الزيادة في عشرة أحرف، لكن ما سبب اختيار القدماء لهذه الحروف بالتحديد؟

من خلال اطلاعنا على بعض الكتب القديمة نجد أن حروف الزيادة تنقسم إلى أصول تتمثل في حروف المد واللين وفروع تتمثل في الحروف المتبقية وهي شبيهة بحروف المد من حيث الصفات، إذ يقول ابن يعيش:" وأصل حروف الزيادة حروف المد واللين التي هي الواو والياء والألف، وذلك لأنها أخف الحروف إذ كانت أوسعها مخرجا، وأقلها كلفة"[1].

والواضح أن القدماء لم يضعوا هذه الحروف الزائدة من فراغ بل كانوا دقيقين في اختيارها لتتناسب مع بعضها البعض من حيث المخرج و الصفات، وقد عبر عن ذلك ابن يعيش في قوله:" فأما التاء فمشبهة حروف المد واللين أيضا لأنها حرف مهموس، فناسب همسها حروف المد واللين، ومخرجها من رأس اللسان وأصول الثنايا، وهو قريب من مخرج النون"[2].

والشيء نفسه مع الميم والنون فهما قريبان من مخرج الواو وشبيهان بحروف العلة من جهة الغنة التي فيها، والشبيهة باللين في حروف العلة.[3]

أما اللام فيقول عنها ابن عصفور أنها تشبه النون "من حيث إنها تستطيل في مخرجها حتى تلحق بمخرج النون، وأما السين فأنها تشبه التاء لهمسها وتقارب مخرجها، أما الهاء فمشبهة للهمزة من جهة تقارب مخرجيها لأنهما من حروف الحلق"[4].

---

[1]- ابن يعيش: شرح المفصل، ج5، ص315.

[2]- المصدر نفسه، ج5 ، ص 316.

[3]- ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج1، ص 142، 209.

[4]- المصدر نفسه ج1، ص 209.

مع أن القدماء خصوا هذه الحروف بالزيادة لأنها تتقارب من حيث المخرج وتتشابه من حيث الصفات إلا أنه من وجهة نظر المحدثين أمر مردود لأنه حسب ما ورد لديهم كل حروف الأبجدية تصلح أن تكون حرف زيادة.

ومعلوم أن الكلمة العربية تتألف من ثلاثة أحرف أصلية تطابق الميزان الصرفي (فَعَلَ) وعليه فإن كل حرف زيد على هذا الأصل يعد ملحقا وزائدا سواء كان سابقا للكلمة أو حشوا لها أو لاحقا لها.

وفي الجدول التالي توضيح عن الملحقات الصوتية التي لحقت ببنية الفعل الثلاثي المزيد.

الفعل المزيد	نوع الملحقات	الحروف الزائدة
(أَفْعَل)	سابقة	الهمزة
(فَاعَلَ)	حشو	الألف
(فَعَّلَ)	حشو	عين الفعل المضعفة
(انْفَعَلَ)	سابقتان	همزة الوصل والنون
(افْعَلَّ)	سابقة ولاحقة	همزة الوصل واللام المضعفة
(تَفَاعَلَ)	سابقة وحشو	التاء والألف
(افْتَعَلَ)	سابقة وحشو	همزة الوصل والتاء
(تَفَعَّلَ)	سابقة وحشو	التاء والعين المضعفة
(افْعَوْعلَ)	سابقة وحشو	همزة الوصل والواو والعين المكررة
(اسْتَفْعَلَ)	سوابق	همزة الوصل والسين والتاء
(افْعَالَّ)	سابقة وحشو	همزة الوصل والألف واللام المضعفة
(اِفْعَنعَلَ)	سابقة وحشو	همزة الوصل والنون والعين المكررة

المزيد الرباعي:

المزيد الرباعي	نوع الملحقات	حروف الزيادة

(تَفَعْلَلَ)	سابقة	التاء
(افْعَنْلَلَ)	سابقة وحشو	همزة وصل والنون
(افْعَلَلَّ)	سابقة ولاحقة	همزة الوصل واللام المضعفة

يلاحظ على ملحقات المزيد الثلاثي أن صيغة **أَفْعَلَ** والتي تتمثل في زيادة الهمزة لها أنها جاءت خارج المادة أي (مادة فَعَل) أما في **فَاعَلَ** و**فعَّلَ** جاءت نتيجة تكبير المادة بتطويل حركة الفاء في الأول وتضعيف العين في الثاني[1]. وتعني لفظة تطويل الحركة من الناحية الصوتية زيادة ومضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة حتى تصبح حركة طويلة أو حرف مد[2]. كما أن هذه الصيغ حدثت فيها تغيرات ناتجة عن هذه الزيادة ففي صيغة **أَفْعَلَ** تغيرت حركة فاء الفعل بالإضافة إلى تغير تشكيلتها المقطعية أي من ثلاث مقاطع قصيرة إلى مقطع طويل مغلق ومقطعين قصيرين، والشيء نفسه ينطبق على صيغة **فَاعَلَ** و**فعَّلَ** من حيث التشكيل المقطعي فكلاهما يتكون من مقطع طويل ومقطعين قصيرين غير أنه في **فَاعَلَ** طويل مفتوح، وفي **فعَّلَ** طويل مغلق.

أما صيغة (**انْفَعَلَ**) عند زيادة همزة الوصل والنون لم تتغير حركات الفعل أي (فَعَلَ) وبقيت على حالها، لكنها تغيرت من الناحية المقطعية إذ تحولت من ثلاث مقاطع قصيرة إلى أربعة مقاطع أولها مقطع مغلق[3] والأمر نفسه ينطبق على بقية الأوزان من حيث تغير حركة فاء الفعل وزيادة عدد المقاطع.

كما أن لهذه الصيغ دلالات مختلفة انطلاقا من أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، وقد عبر عنها الفكون وتبناها المحدثون، فالفكون يشير إلى أن العرب لا

---

[1]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 70.

[2]– المرجع نفسه: ص نفسها.

[3]– ينظر: صلاح الدين سعيد حسين: التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي– المقطع– الكلمة – الجملة، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور سامي عوض، قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سوريا 2009 م، ص 88.

تزيد حرفا إلا للدلالة على معنى زائد لا يدل عليه الأصل، وأن هذه الدلالات والمعاني وجب معرفتها لأنها مهمة جدا، مُنَوهًا إلى أن ابن مالك أهملها فقط لضيق النظم.

ولا بأس أن نشير إلى المعاني التي ذكرها الفكون في كتابه[1]:

فصيغة **أَفْعَلَ** من أشهر معانيها التعدية بالإضافة إلى معاني أخرى كالسلب والإزالة وجدان الشيء على ما صيغ منه نحو: (أَحْمَدْتُ الرَجُلَ)، وموافقة الثلاثي (كنَفَضَ ذِكْرَهُ) (انْفَضَ)، الإغناء عن الثلاثي عند عدم وروده نحو (أَقْسَمَ بالله).

أما **فَاعَلَ** فهي تفيد الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، وقد تكون لموافقة فَعَلَ نحو: هَاجَرْتُهُ أي هَجَرْتُهُ.

و**فعَّلَ** وهي أيضا للتعدية، والتكثير، والسلب والإزالة، ولموافقة الثلاثي نحو (شَمَرَ) (شَمَّرَ).

- **انْفَعَلَ** من معانيه المطاوعة التي تعني حصول فعل قاصر على فعل متعد، وكذا الإغناء.
- **افْعَلَّ** وتدل غالبا على الشدة إذ تكون في هذه الصيغة في الألوان والعيوب نحو: (احْمَرَّ) و احْوَلَّ.
- **تَفَاعَلَ** وتأتي للاشتراك في الفاعلية لفظا والمفعولية معنى، ولمطاوعة فَاعَلَ الذي بمعنى أَفْعَلَ نحو (وَالَيْتُ الصَوْمَ) (فَتَوَالَى).
- **افْتَعَلَ** وهو للمطاوعة، الاختيار.
- **تَفَعَّلَ** وهو لمطاوعة فَعَّلَ المضاعف نحو عَلَّمْتُهُ (فَتَعَلَّمَ)، ولتعاطي الشيء بتكلف نحو (تَشَجَّعَ) و(تَصَبَّرَ) أي تكلف ذلك.
- **افْعَوْعلَ** ومن معانيه المبالغة، والصيرورة.

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص192، 195، 196،198، 199، 201.

- **استَفْعَلَ** ومن معانيها الطلب، والتحويل، ولمطاوعة أفعل ولموافقة الثلاثي نحو: (يَئِسَ اسْتَيْأَسَ).
- **افْعَالَّ** نحو: اِصْفَارّ وتفيد التكثير والمبالغة.
- **اِفْعَنْعَلَ** ويفيد المطاوعة.
- **ملحقات المزيد الرباعي:**

وفي حديثنا عن ملحقات المزيد الرباعي لابد أن نشير إلى أن الإلحاق" وسيلة من وسائل اللغة في صوغ أفعال ذات دلالات متجددة ويكون الفعل الملحق عادة ثلاثيا، فيزداد حرفا ليلحق بالرباعي المجرد أو حرفين ليلحق بالرباعي المزيد بحرف، أو ثلاثة أحرف ليلحق بالرباعي المزيد بحرفين"[1].

وهذا يؤكد المقولة السابقة بأن الزيادة في المزيد الثلاثي أو للإلحاق بالرباعي ليست مقتصرة على حروف الزيادة العشرة بل قد يكون الإلحاق بأي حرف من حروف الهجاء يحقق الغرض المطلوب[2].

وهذه الزيادة لا تخلو من فائدة فلها دور في توسيع الدلالة، أو تخصيصها أو خلق دلالة جديدة لم تكن موجودة من قبل.[3]

[1]– عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية ص74، 75.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص74.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص75.

الفعل المضارع

أحكامه:

أولا: ما يفتتح به: إذا كان الفعل المضارع ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا أو سداسيا فلابد أن يفتح أوله زيادة على ماضيه بحروف المضارعة وهي(الهمزة، النون، التاء، الياء)[1]:

- الهمزة: وهي تختص بالمتكلم نحو: أَنَا أُكْرِمُ، أَدْخُلُ، انْطَلِقُ.
- النون: تختص بالمتكلم المشارك نحو: نَحْنُ نَدْخُلُ، نَسْتَخْرِجُ.
- التاء: تختص بالمخاطب مطلقا مفردا كان أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا نحو: أَنْتَ تَدْخُلُ، أَنْتُمَا تَنْطَلِقَانِ، أَنْتُمْ تَسْتَخْرِجُونَ، أَنْتُنَ تَقُمْنَ.
- الياء: تختص بالغائب المذكر مطلقا مفردا أو مثنى أو جمع: نحو: هُوَ يَقُومُ يَقُومَانِ، يَقُومُونَ.

ثانيا: حركة أوله المفتتح به: وتكون حركته إما بالضم أو الفتح أو الكسر:[2]

- **الضم:** إذا كان ماضيه رباعيا فحقه الضم نحو: دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ، أو مزيد الثلاثي نحو: أَعْلَمَ، يُعْلِمُ.
- **الفتح:** إذا اتصل حرف المضارعة بغير الرباعي فحقه النصب سواء أكان ثلاثيا (نحو: ضَرَبَ)، أم خماسيا (نحو: انْطَلَقَ) أم سداسيا (نحو: اسْتَخْرَجَ).
- **الكسر:** وافق كل من تميم وقيس وربيعة أهل الحجاز فيفتح حروف المضارعة كلها عدا :كلمة أَبَى، يأبى التي يكسرون حرف المضارعة منها.

---

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون : شرح لامية الأفعال، ص 210.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص212، 213.

- أما فَعِلَ المكسور والخماسي المبدوء بهمزة الوصل نحو: اسْتَخْرَجَ فلا يلزمون فتح حروف المضارعة منها ولهم في ذلك حالتان:
- حالة يجيزون فيها كسر الهمزة والنون والتاء الفوقانية دون الياء التحتانية.

وذلك في قوله " وأجز الكسر لغير الياء من همزة أو نون أو تاء فوقانية في المضارع الآتي من (فَعِلَ) المكسور نحو (فَرِحَ) أو من الفعل الخماسي أو السداسي، ...إذ لا يكون الزائد على أربعة مصدرا بهمزة الوصل إلا خماسيا نحو (انْطَلَقَ) أو سداسيا نحو(اسْتَخْرجَ) أو بالتاء المزيدة، ولا يكون إلا خماسيا نحو (تَزَكَّى)، فتقول فيها: (أَنَا أَعْلَمُ) و(أَنْطَلَقُ) و(اسْتَخْرجُ) (أَتَزَكَّى) بفتح الهمزة وكسرها وكذا (نَحْنُ نَعْلَمُ) و(نَنْطَلِقُ) و(نَسْتَخْرجُ) و(نَتَزَكَّى) و(أَنْتَ تَعْلَمُ) و(تَنْطَلِقُ) و (تَسْتَخْرجُ) و(تَتَزَكَّى)"[1].

- حالة يجيزون فيها كسر جميع حروف المضارعة الياء وغيرها.

ثالثا: حركة ما قبل آخره: وحركته تكون إما بالفتح أو الكسر[2]:

الكسر: إذا كان ماضي الفعل غير مبدوء بتاء زائدة نحو: قَلْقَلَ يُقَلْقِلُ، أَكْرَمَ، يُكْرِمُ.

الفتح: إذا كان ماضي الفعل مبدوءا بتاء زائدة نحو: تَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ.

- **ملحوظات صوتية على الفعل المضارع:**

مما سبق يتضح أن الفعل المضارع يفتح أوله بزيادة حروف المضارعة (أَنَيْتُ)، وهي حروف ليست من حروف الزيادة وقد زادها النحويون للتفريق بينه وبين الماضي.

[1]- عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 213.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 215.

ففي كلمة أَدْخُلُ، نَدْخُلُ بعد زيادة مورفيم المضارعة "الألف" و"النون" تغيرت حركة فاء الفعل وقلبت حركة عين الفعل ولامه ضمة، كما تغيرت بنيتها المقطعية من ثلاث مقاطع قصيرة إلى مقطع متوسط مغلق ومقطعين قصيرين كما هي موضحة في الآتي:

دَ/خَ/لَ ⟵ أَدْ/خُ/لُ ⟵ نَدْ/خُ/لُ.

ص ح/ ص ح/ص ح ص ح ص/ ص ح /ص ح ص ح ص/ص ح /ص ح

أما في ما يخص مثال أَنَا أُكْرِمُ، يقول ابن جني: "... وقولهم أَنَا أُكْرِمُ فحذفوا الهمزة التي كانت في أَكْرَمَ لئلا يلتقي همزتان، لأنه كان يلزم أَنَا أُؤكْرِمُ فحذفوا الثانية كراهية اجتماع الهمزتين ثم قالوا نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِمُ، فحذفوا الهمزة وإن كانوا لو جاءوا بها لما اجتمع همزتان ولكنهم أرادوا المماثلة، وكرهوا أن يختلف المضارع فيكون مرة بهمزة وأخرى بغير همزة محافظة على التجنيس في كلامهم"[1].

نستنتج من قول ابن جني أن في هذا المثال إعلال بالحذف لأنه عند تحويلها إلى المضارع تصبح أُأَكْرِمُ، فحذفت الهمزة الثانية لثقل اجتماع همزتين في كلمة واحدة.

ويعود سبب حذف الهمزة إلى" أن الهمزة في حروف الحلق... وحروف الحلق مستثقلة وثقلها لاستفالها وكل ما سفل منها كان أشد ثقلا فلذلك فارقت الهمزة أخواتها فجاز اجتماع العينين والحائين ولم يجز في الهمزة لأنها أدخل الحروف في الحلق"[2].

أما لو أخذنا مثال يَقُومُ نجد أن أصلها يَقْوُمُ وقد أشار القدماء بأنه حدث فيها إعلال بالنقل (كما هو الحال مع يَبِيعُ ويَقُولُ) أي نقلت حركة الواو وهي الضمة إلى الصحيح الذي قبلها (القاف) فتصبح يَقُومُ.

[1]– ابن جني: المصنف، ص184.

[2]– ابن يعيش: شرح المفصل، ج9، ص 118.

ومع أن المحدثين صرحوا بأن هذا التغير ناتج عن إعلال حدث في الكلمة إلا أنهم اختلفوا في تعبيراتهم وتفسيراتهم لذلك، فنجد داود عبده يقول: "تنقل حركة الواو إلى الساكن الذي قبلها وهنا ينشأ الصوت المركب(uw/ ُ و) وفي هذه الحالة تتحول الواو إلى العلة التي من جنسها، أي إلى ضمة قصيرة، وتدمج الحركتان في حركة واحدة هي الضمة الطويلة وذلك لأن القلب المكاني بين شبه العلة والعلة التي من جنسها قاعدة عامة في العربية ي ـ ق ـُ م ـُ > ي ـَ ق ـُ وم ـُ > ي ـَ ق ـُ ـُ م ـُ "[1].

أما عبد الفتاح إبراهيم فيقول:" تماثل[2] الواو حركتها المرتفعة (الضمة) مباشرة فتتحول إلى ضمة قصيرة مثلها، ثم تدمج الحركتان في حركة واحدة هي الضمة الطويلة:

ي ـَ ق وـُ م ـُ > ي ـَ ق ـُ ـُ م ـ ".[3]

أما عبد الصبور شاهين فيقول" سقطت الواو لكراهة اجتماع الواو مع ضمة فتبقى الضمة وحدها فاختل إيقاع الكلمة فيعوض موضع الواو التي سقطت بطول الضمة بعدها فقيل يَقُومُ"[4].

نلاحظ أن تفسير داود عبده مشابه لما أتى به القدماء في ما يخص نقل حركة الواو إلى الساكن الذي قبله مع اختلاف أسلوبه في عرض ذلك، أما عبد الصبور يقر بأن ما حدث هو حذف للواو ذلك أن العربية تكره تتابع الواو والضمة لأنها ثقيلة، فتعوض الواو المحذوفة بطول الضمة الباقية وبالتالي لا يوجد إعلال بالنقل في مثل هذه الأفعال.

---

[1]– داود عبده: دراسات في أصوات العربية، ص 159.

[2]– ويقصد بالمماثلة:" تغيير وحدة صوتية معينة داخل العلامة اللغوية الدالة المعينة لتصبح أكثر تماثلا مع وحدة صوتية أخرى تجاورها داخل العلامة اللغوية".[2] وعليه فالمماثلة هي نوع من التغيرات التي تعمل على خلق التوافق والانسجام الصوتي، وذلك بتحويل الأصوات المتنافرة في الكلمة إلى أصوات متقاربة من أجل تيسير النطق والبعد عن الثقل.

[3]– عبد الفتاح إبراهيم: مدخل إلى الصوتيات، ص 184، 185.

[4]– عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 199.

وهو ما فنده باحث آخر بقوله: "...هذه فكرة بعض المحدثين، ولا أُسلم بسقوط الواو من يقوم ثم أطيلت هذه الضمة بعد اختلال الزنة، فالواو عند سقوطها تسقط معها حركتها أيضا، وقد ثبت عندي وعند غيري أن القاف كانت قبل النقل ساكنة فمتى تحركت؟ وكيف تحركت؟ فصارت يَقْوُم إلى يَقُوم yaquumu ⟵ yaqwumu ومثله اليائي في يبيع".[1]

يمكن أن نفسر هذا القول بأن عبد الصبور شاهين حين قال أن هناك اسقاط للواو فقط دون حركتها مرده إلى أنه ينطلق من فكرة أن الحركة تأتي بعد الحرف وليس قبله أو معه، لذا سقطت وحدها، أما من ناحية تحرك حرف القاف مع أنه كان ساكنا فهنا اللبس فهي لم تحرك بالفعل؛ لأنه أقر بعدم حدوث إعلال بالنقل فحتى لو أطيلت الضمة ستبقى الصيغة كما هي (أي الضمة مع الواو) لأنها لم تنتقل إلى القاف كما هو مبين:

يَ قْ وُ مُ يَ قْ × ُ م سقوط الواو

يَ قْ وُ م إطالة الضمة

والمرجح عندي هو تفسير القدماء، لأنهم بنوا تفسيراتهم بشكل دقيق ومنطقي، من خلال بعدهم عن الثقل الذي قد يشوب بعض الألفاظ، فعمدوا إلى تخفيفها حتى يستسيغَها الناطق العربي.

[1]- عثمان محمد آدم عبد المحمود: الإعلال والإبدال عند اللغويين – دراسة صرفية صوتية– رسالة دكتوراه في علم اللغة، إشراف بكري محمد الحاج، قسم الدراسات النحوية واللغوية، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان، 1462هـ/2005م، ص 197.

ما لم يسم فاعله (الفعل المبني للمجهول)

أحكامه:

أولا: حركة أوله:

– ضَمُّ أَوَّله إنْ كَانَ صَحيحُ العَيْنِ نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ).

– وَكَسْرُهُ إِنْ كَانَ معتلاً نحو: (قِيلَ، و بِيعَ).[1]

ثانيا: حركة ثانيه: ضمُّ ثانيه إنْ كان مَبْدُوءًا بالتَّاء المطاوعة، ولا يكون إلاّ خماسيًّا كـ:(تُعُلِّمَ العلْمُ)، (تُدُحْرِجَ فِي الدَارِ).[2]

ثالثا: حركة ثالثه: ضَمّ ثَالِثِهِ إِنْ كَانَ مَبْدُوءًا بِهَمْزَة الوَصْلِ صَحِيحَ العَيْن خُمَاسيًّا، أَوْ سُدَاسيًّا نحو:(انْطُلِقَ)، و(اسْتُخْرِجَ المتاعُ).

– كَسْرُ ثَالِثِه إِنْ كَانَ مَبْدُوءًا بهمزة الوَصْل معتلاً نحو:.(اخْتيرَ زيدٌ)، و(انْقيدَ له).[3]

– ملحوظات صوتية على الفعل المبني للمجهول:

أولا: حركة أوله: يتضح مما سبق أن الفعل الصَحيح إذا بني للمجهول تغيرت حركة أوله وصارت ضمة، وكسر ما قبل أخره، نحو: ضَرَبَ= ضُرِبَ على وزن فُعِلَ.

[1]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 217.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها

أما الفعل المعتل ففيه اختلاف بين الصرفيين القدماء وقد بيّن ذلك ابن عصفور مشيرا أن الفعل المبني للمفعول يكون على صيغة (فُعِلَ) أي بضم فاءه وكسر عينه نحو:(قُوِلَ) و(بُيِعَ)، إلا أنهم استثقلوا الكسرة في الواو والياء، فعمدوا إلى إجراء تغييرات، وهي:

- بعضهم يحذف الكسرة ويسكن الواو فتصير(قُوْلَ) ويسكن الياء في (بُيِعَ) فتصير ساكنة بعد ضمة فتقلب واوا، فتصير(بُوعَ).
- والبعض الآخر ينقل الكسرة من العين إلى الفاء، فتصبح (بِيْعَ)، وينقلها في (قُوِلَ) فتصير الواو ساكنة بعد كسرة فتنقلب ياء فتصبح (قِيْلَ).[1]

أما عبد الصبور شاهين فيرى أنه لا فرق بين الفعل الصحيح والمعتل في الماضي إلا أنه أشار إلى أن الفعل المعتل على شاكلة (قَالَ، بَاعَ)، هو ثنائي من حيث النطق وثلاثي من حيث الشكل، ذلك أن فتحته الطويلة أي (الألف) تتحول إلى كسرة طويلة أي (الياء) عند بنائه للمفعول، فيقال: (قِيلَ وبِيعَ) على وزن (فِيلَ)، وبما أن أصل الفعلين هو (قُوِلَ بُيِعَ) على وزن(فُعِلَ) فإنه تحولت بنيتهما من ثلاثية إلى ثنائية وذلك تجنبا للمقطع الصوتي غير المقبول في العربية وعوض ذلك طول في المقطع الأول فيقال[2]:

qu/wi/la= qii/la Bu/yi/a’ = bii/’a

أما الطيب البكوش فيذهب إلى "أن سقوط العين، نتج عنه إدغام الحركة الأولى(الضمة) في الثانية (الكسرة) فأصبحت فاء الفعل متبوعة بكسرة طويلة، ولا فرق في ذلك بين الواوي والياء والمشترك"[3].

ويضيف البكوش "أن هذه الظاهرة لا تخلو من غرابة وذلك لأمرين:

[1]– ينظر: ابن عصفور: الممتع في التصريف، 454.

[2]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص94.

[3]– الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص 151.

1- أن الصيغة الناتجة لا تميز بين أصناف الأجوف أو على الأقل بين الواوي واليائي فقد يكون المتوقع أن نجد مثلا كسرة طويلة لليائي (بِيعَ) وضمة طويلة للواوي(قُولَ).

2- أن المبدأ في الإدغام من حيث علم الأصوات العام، هو أن الصوت المنبر يدغم فيه الصوت غير المنبر، والنبرة في الفعل تقع على الضمة لا على الكسرة لذلك فإن ما يتوقع من هذه الناحية أيضا هو أن تدغم الكسرة في الضمة فيكون الوزن الحاصل قُولَ لا قِيلَ"[1].

ثانيا: حركة ثانيه:

أي أنه إذا كان مزيدا بتاء يضم ثانيه وبين ذلك ابن مالك في قوله:" يضم مطلقا أول فعل النائب ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيدا أوله تاء".[2]

وأشار الفكون إلى سبب ضم ابن مالك للحرف الثاني مما أوله تاء مزيدة، أنه لو بقي مفتوحا مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر كما هي القاعدة عند البناء للمجهول لحدث التباس مع المضارع المسند إليه الفاعل المَبْدُوِ بالتاء نحو: أَنْتَ تُعَلِمُ زَيْدًا العِلْمَ[3].

ولو عدنا إلى المثال السابق: تَدَحْرَجَ، تُدُحْرِجَ نجد أن هذه الصيغة طرأت عليها تغيرات على مستوى الصوائت، إذ تحولت الفتحة في المقطع الأول إلى ضمة تَ- تُ، وكذلك الفتحة في المقطع الثاني دَ- دُ، والفتحة في المقطع الأخير أصبحت كسرة رَ- رِ[4].

---

[1]- الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ص 152.

[2]- ابن مالك: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1 1410هـ/1990م، ص 130.

[3]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 219.

[4]- ينظر: صباح عطوي: التفسير الصوتي لبناء الفعل للمجهول، مجلة كلية التربية صفي الدين، جامعة بابل، ص269.

ثالثا: حركة ثالثه:

ضم ثالثه إذا كان في أوله همزة وصل يقول أبي الربيع: "فإن كان في أوله ألف وصل فتضم الأول لأنه المتحرك الأول من حروف البنية، وتترك الثاني الذي قبله على حاله، ثم تضم ألف الوصل كراهية الخروج من كسر إلى ضم ثم تكسر ما قبل الآخر، فتقول في اِسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ، اُسْتُخْرِجَ المَالُ، وكذلك تقول اُنْطُلِقَ وما أشبه ذلك، ولا تجد هذا ينكر أبدا"[1].

وقد فسر المحدثون هذه الظاهرة صوتيا على اعتبار أنه حدث مماثلة بين كسرة همزة الوصل والضمة فصارت الكسرة ضمة نحو: اِنْطَلِقَ، اُنْطُلِقَ[2].

كما أن كل من (اختار وانقاد) يجوز فيهما الضم فنقول (اخْتُوِرَ وانْقُوِدَ) ويجوز الكسر فنقول (اخْتِيرَ وانْقِيدَ)، كما يجوز فيه الإشمام[3] مثل ما حدث في (قِيلَ وبِيعَ) وبين ذلك قول ابن مالك:

واكْسِرْ أَوِ اشْمِمْ (فَا) ثُلاَثِي أَعَلَّ عَيْنًا وضَمٌ جَا ك (بُوعَ) فاحْتُمِلْ

ومَا لِ (فَا) بَاعَ لِمَا العينُ تَلِي في (اخْتَارَ) و(انْقَادَ) وشِبْهٍ يَنْجَلِي

ففي (اخْتَارَ) و(انْقَادَ) يكسر ثالثه نحو:(اخْتِيرَ)، و(انْقِيدَ)، لأن الأصل هو (اخْتُيِرَ) بضم التاء وكسر الياء و(انْقُوِدَ) بضم القاف وكسر الواو على وزن (اقْتُدِرَ عَليه) و(انْطُلِقَ به)، ولأن القدماء استثقلوا الكسرة على حرف العلة، حذفوا الضمة ثم نقلوا الكسرة إلى مكانها

---

[1]– عبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1986م، ج1، ص955.

[2]– ينظر: أبو أوس إبراهيم الشمسان: التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، مجلة جامعة الملك سعود، م4 1412هـ/1992 م ص06.

[3]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 221، الإشمام هو ضم شفتيك من غير صوت للإتيان بالفاء بين الضم والكسر. ابن جني: الخصائص، ج2، ص345.

فسلمت الياء من (اخْتُيِرَ) وانقلبت الواو من (انْقَوَدَ) ياءً لسكونها بعد كسرة، فصارت (اخْتِيرَ) و(انْقِيدَ)[1].

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 220.

فعل الأمر

فعل الأمر من حيث بنائه ينقسم إلى قسمين: مقيس وشاذ.

أولا : المقيس: وهو على ثلاثة أضرب[1]:

1- ما هو على وزن أفعل: وهو ماضيه رباعي بزيادة همزة القطع نحو: (أَكْرِمْ).

2- ما ليس على وزن أفعل والحرف الذي بعد حرف المضارعة متحرك: وتكون صيغة الأمر منه كمضارعه المجزوم الذي حذفت منه حرف المضارعة نحو:(يَقُومُ) (لم يَقُمْ) (قُمْ) و(يَبِيعُ) (لم يَبِعْ) (بِعْ)، و(يَخَافُ) (لم يَخَفْ) (خَفْ).

3- ما ليس على وزن أفعل والحرف الذي بعد حرف المضارعة ساكن: وتكون صيغة الأمر منه كمضارعه المجزوم مع زيادة همزة وصل نحو: هَرَبَ، اهْرُبْ.

- **ملحوظات صوتية في فعل الأمر:**

يشير الفكون إلى أن صياغة فعل الأمر من الأجوف يكون على صيغة مضارعه المجزوم مع حذف حرف المضارعة (الياء) وعليه فالأفعال المجزومة (لم يَقُمْ) (لم يَبِعْ) (لم يَخَفْ) عند حذف حرف المضارعة منها تصبح (قُمْ)، (بِعْ)، (خَفْ). وقد بين ابن عصفور أن "الأفعال قُمْ، بِعْ، خَفْ أصلها اقْوُمْ، ابْيِعْ، اخْوَفْ ثم نقلت حركة عين الفعل إلى ما قبلها فتحرك فذهبت همزة الوصل، لأنها إنما أتي بها لأجل الإسكان فزالت بزواله، ثم سكنوا الآخر، وحذفوا حرف العلة لالتقاء الساكنين"[2].

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون : شرح لامية الأفعال، ص 221، 222، 223.

[2]- ابن عصفور الاشبيلي: الممتع في التصريف، ص452.

أما المحدثون فقد فسروا هذه الظاهرة على أساس المقطع الصوتي إذ أن هذه الأفعال بعد تحريك فاء الفعل تصبح همزة الوصل لا قيمة لها لأنه جيء بها للتخلص من البدء بالساكن وبالتالي زالت بعد تحريكه فأصبحت قُومْ، بِيعْ، وخَافْ في حالة الأمر وهي بالتالي مكونة من مقطع صوتي واحد وهو المقطع الطويل المغلق بصامت(ص ح ح ص).[1]

وهذا المقطع لا تقبله العربية إلا في مواقع معينة كحالة الوقف مثلا لذلك تميل إلى تحويله إلى مقطع من النوع الثالث (ص ح ص) وذلك عن طريق تقصير الحركة الطويلة في هذه الأفعال فتصبح(قُلْ، بِعْ، خَفْ) فتصير مكونة من مقطع متوسط مغلق(ص ح ص).

وبالتالي نخلص إلى أن المحدثين يرون أن في مثل هذه الأفعال لا يحدث حذف وإنما يحدث تقصير للحركة الطويلة وذلك لأن نظام اللغة العربية لا يقبل المقطع الطويل المغلق فحدث تقصير للتخلص منه.

أما فعل الأمر من الضرب الثالث قد بين سيبويه موضع دخول الهمزة في قوله: " وتلحق الهمزة أولا إذا سكن أول الحرف في (ابن وامرئ واضرب) ونحوهن، وهي التي تسمى ألف الوصل"[2]. فعند صياغة فعل الأمر من مضارعه يحذف حرف المضارعة كما سبق وأشرنا، وعندئذ تبدأ الصيغة بساكن، وهذا مالا يقبله نظام اللغة العربية، فتضاف همزة الوصل ويسكن آخر الفعل لتسهيل النطق، ويمكن أن نبرهن على ذلك بالعودة إلى المثال السابق (هَرَبَ) الذي يكون في المضارع (يَهْرُبُ) وعند حذف حرف المضارعة تصبح (هْرُب) لذا أضيفت همزة الوصل وسكن آخر الفعل وبذلك تصبح الصيغة (اُهْرُبْ) وهي تتكون من مقطعين صوتيين (ص ح ص)(ص ح ص).

[1]- ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص85، 86.

[2]- سيبويه: الكتاب، ج4، ص237.

ويضيف المبرد على ما أورده سيبويه قائلا:" وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها لأنك لا تقدر على أن تبتدئ بساكن، فإذا وصلت إلى التكلم بما بعدها، سقطت، وإنما تصل إلى ذلك بحركة تلقى عليه، أو يكون قبل الألف كلام، فيتصل به ما بعدها وتسقط الألف لأنها لا أصل لها وإنما دخلت توصلا إلى ما بعدها فإذا وصل إليه، فلا معنى لها".[1]

ونستنتج من قول المبرد أمرين وهما:

- أن المحدثين لم يختلفوا في تفسير زيادة همزة الوصل في فعل الأمر عن القدماء فكلاهما يربط وجودها بعدم تمكن العربية من الابتداء بساكن، فأضيفت من أجل تسهيل النطق.

- أنه يمكن سقوط همزة الوصل في فعل الأمر بموضعين: في حالة وجود حركة في أول الفعل تسهل نطقه، أو أن يسبق الفعل كلام يتوصل به إلى نطق الفعل الساكن وفي حالة ثبوتهما تصبح لا قيمة لها.

ثانيا: الشاذ: ويتمثل في ثلاثة أفعال فقط وهي: خُذْ، كُلْ، مُرْ.

وقد أشار الفكون إليها بأنها أفعال شاذة عن نظائرها لأن ثاني مضارعها ساكن (يَأْخُذُ، يَأْكُلُ، يَأْمَرُ) ولم يتوصلوا إليها بزيادة همزة الوصل كبقية الأفعال، فحذفوا ثانيها الساكن فقالوا في الأمر: (خُذْ، كُلْ، مُرْ) تخفيفا لها نظرا لكثرة استعمال هذه الكلمات بالإضافة إلى استثقال اجتماع همزتين لأن قياسها هو (أُؤْخُذْ، أُؤْكُلْ، أُؤْمُرْ) بهمزة وصل ثم همزة ساكنة[2]. ونلحظ أن هذا التحليل الصوتي يتوافق مع ما ذهب إليه المحدثون فالطيب البكوش يفسر هذه الظاهرة مشيرا إلى أن هذا التخفيف قد يصل إلى حد الإسقاط في الأمر المضموم العين إذا التقت بألف الاتكاء والتي يعني بها ألف الوصل الشبيهة بالهمزة مثل:

[1]- المبرد: المقتضب، ج1، ص 218.

[2]- ينظر: عبد الكريم الفكون : شرح لامية الأفعال، ص 225.

- أَكَلَ- يَأْكُل- اؤْكُلْ- كُلْ.

- أَخَذَ- يَأْخُذُ- اؤْخُذْ- خُذْ.

- أَمَرَ- يَأْمُرُ- اؤْمُرْ- مُرْ.

ويضيف البكوش بأن الهمزة الساكنة في أول الفعل قد سقطت تماما مما جعل ألف الاتكاء عديمة الفائدة إذ هي لا يؤتى بها إلا لاجتناب البدء بحرف ساكن[1]. وبين أن هذه الأفعال تسقط همزتها لأنها كثيرة الاستعمال، وما كثر استعماله ينزع إلى الخفة بحكم الميل إلى المجهود الأدنى.[2]

[1]- ينظر: الطيب البكوش: التصريف العربي القديم من خلال علم الأصوات، ص111.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص113.

- **المبحث الرابع: التغيرات الصوتية في المشتقات:**

تعريفه: هو "صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثا لا ثبوتا".[1]

أوزانه: يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي أو من غير الثلاثي.

أولا: اسم الفاعل من الثلاثي: ويكون من (فَعَلَ) (فَعِلَ) (فَعُلَ):

1- (فَعَلَ):

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي (اللازم أو المتعدي) الذي وزنه (فَعَلَ)على وزن:

- **فَاعِلٌ** نحو:(ذَهَبَ) فَهُوَ (ذَاهبٌ) (ضَرَبَ) فَهُوَ (ضَارِبٌ)، (قال) فهو (قائل)، (باع) فهو (بائع).[2]

وقد شذ من**(فَعَلَ)** ما يلي:

- **فَعِيلٌ** نحو: (خَفَّ)، (يَخفُّ)، فَهُوَ: خَفيفٌ.

- **فَعْيِل** نحو.: (طَابَ) فهو(طَيِّب).

-**أَفْعَل** نحو: (شَابَ) فَهُوَ(أَشْيَبُ).

- **فَعْلاَن** نحو: (جَاعَ) فهو (جَوْعَان).

[1]- فخر الدين قباوة : تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1408هـ/1988م، ص149.

[2]- ينظر: عبد الكريم الفكون: لامية الأفعال، ص 229.

2- (فَعُلَ):

يصاغ اسم الفاعل من الثلاثي (فَعُلَ) على وَزْنَيْنِ قِيَاسِيَيْنِ وَهُمَا:[1]

- **فَعْلٌ** نحو(سَهُلَ الأمْرُ) فَهُوَ (سَهْلٌ)، وَ(صَعُبَ) فهُوَ (صَعْبٌ).
- **فَعِيلٌ** نحو (ظَرُفَ الرَّجُل) فَهُوَ (ظَرِيفٌ) وَ(شَرُفَ) فَهُوَ(شَرِيفٌ).

وَهما الوزنان الغالبان، وهناك أوزان شاذة ذكرها ابن مالك وهي:[2]

- **أَفْعَل** نَحْو: (حَمُقَ) فَهُوَ (أَحْمَقُ)، و(خَرُقَ) فَهُوَ (أَخْرَقُ)،(وَطُفَ) فَهُوَ(أَوْطَفُ) أَيْ: طَويلُ شَعْر العَيْنَيْن و(شَنُعَ)، فَهُوَ (أَشْنَعٌ) أَيْ : قَبُحَ لَوْنُهُ.
- **فَعَالٌ** نَحْو:(جَبُنَ الرَّجُلُ) فَهُوَ: جَبَانٌ، و(حَرُمَ الشيء) فَهُوَ: حَرَامٌ.
- **فَعُلَ** نَحْوُ:(حَسُنَ وَجْهُهُ) فَهُوَ: حَسَنٌ، و(بَطُلَ الرَّجُلُ) فَهُوَ: بَطَلٌ، أَيْ: شُجَاعٌ تَبْطُلُ عِنْدَهُ الْحَيَاة.
- **فُعَال** نَحْو:(فَرُتَ الماءُ) أَيْ: عَذُبَ فَهُوَ: مَاءٌ فُرَاتٌ، و(زَعُقَ) فَهُوَ: زُعَاقٌ أَيْ: مُرٌّ، و(شَجُعَ الرَّجُلُ) فَهُوَ: شُجَاعٌ.
- **فِعْلٌ** نَحْو:(عَفِرَ الرَّجُلُ) فَهُوَ: عِفْرٌ، وعِفْريتٌ أَيْضاً أَيْ: ذُو دَهَاءٍ وَمَكْرٍ وَشَجَاعَةٍ، و(بَدُعَ)، فَهُوَ: بِدْعٌ.
- **فَعُولٌ** نَحْو:(حَصُرَ الرَّجُلُ) فَهُوَ: (حَصُورٌ)، والْحَصُورُ: البَخِيلُ، السَّيِّئُ الْخُلُقِ.
- **فُعْلٌ** نَحْو:(غَمُرَ الرَّجُلُ) فَهُوَ: غُمْرٌ، وَهُوَ الْجَاهِلُ الذي لَمْ يُجرِّبِ الأُمُورَ، و(صَلُبَ الشَّيء)، فَهُوَ: صَلْبٌ.
- **فَاعِلٌ** نَحْو: (فَرُسَ الرَّجُلُ)، فَهُوَ: فَارِسٌ أَيْ: حَاذِقٌ بِرُكُوبِ الْخَيْلِ.

و(وَدُعَ)، فَهُوَ: وَادِعٌ، أَوْ سَاكِنٌ.

---

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: لامية الأفعال: ص 229.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 229، 230، 231، 232.

- **فُعُل** نَحْو:(جَنُبَ الرَّجُلُ)، فهُوَ: جُنُبٌ.
- **فَعِل** نحو:(خَشُنَ المَكَانُ)، فهو خَشِنٌ.

3- (فَعِلَ):

يصاغ أيضا على وزن:

- **فَعِلٌ** نَحْو: (فَطُنَ الرَّجُلُ)، فَهُوَ: فَطِنٌ، شَجِيَ فهو شَجٌ.

- **أَفْعَلُ** نحو:(سَوِدَ) فَهُوَ: أَسْوَدٌ، (عَورَ) فَهُوَ: أَعْوَرٌ، (شَنبَ ثَغْرُهُ) فَهُوَ: أَشْنَبٌ، والشَّنَبُ دَقَّةٌ في أطراف الأسنان.

- **فَعْلان** نَحو: (شَجُعَ) فَهُوَ: شُجْعَان، و(جَذلَ) فهُوَ: جَذْلانٌ بمعنى: فَرِحٌ.

1- وقَدْ شذ من **(فَعِلَ)** ما يلي:

- **فَاعِلٌ** نحو: (رَغبَ) فَهُوَ: راَغبٌ.

- **فَعِيلٍ** نحو:(مَرضَ) فَهُوَ: مَريضٌ.

ثانيا: اسم الفاعل من غير الثلاثي:

ويصاغ اسمُ الفَاعل من غيرُ الثُّلاثي سواء كان رُباعيًّا أوْ خُماسيًّا أوْ سُدَاسيًّا على وزن مُضارعه، مع إبدال حَرف المُضارعة ميماً مَضمُومةً و كَسْر ما قبل آخره، وذلك نحو: (أَكْرَمَ)، و(يُكْرِمُ) فهو (مُكْرِمٌ)، و(دَحْرَجَ) فهو (مُدَحْرِجٌ)، و(انْطَلَقَ)، (يَنْطَلِقُ) فهو (مُنْطَلِقٌ)، و(اسْتَخْرَجَ)، (يَسْتَخْرِجُ) فهو (مُسْتَخْرِجٌ)[1].

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص237.

لكن مع هذا التعميم في القاعدة نجد ابن مالك يستثني بعض الأفعال وهي أفعال شاذة تكون في أوَّلها تَاءٌ مَزيدةٌ نحو:(تَغَافَلَ)، و(تَعلَّمَ)، فإنَّ بنَاءَ اسم الفَاعل منه ليسَ على وزن مُضارعه[1].

- **ملحوظات صوتية على اسم الفاعل:**

من خلال ما تم عرضه يتضح أن اسم الفاعل من (فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ) له أوزان قياسية وأخرى سماعية وهذه الأخيرة قليلة الاستعمال.

فاسم الفاعل من ضَرَبَ هو ضَارِبٌ ونلاحظ تغير صوتي وهو زيادة الألف بين فاء الفعل وعينه، وقلب فتحة عين الفعل كسرة وبالتالي تحولت بنيتها المقطعية من ثلاث مقاطع قصيرة (ص ح) (ص ح) (ص ح) إلى مقطع طويل مفتوح، مقطع قصير، مقطع متوسط مغلق (ص ح ح) (ص ح) (ص ح ص).

أما اسم الفاعل من (قَالَ وبَاعَ)، هو قَائِلٌ وبَائِعٌ والصرفيين القدامى يرون أن أصلهما قَاوَلَ وبَايَعَ، فلما انقلبت الواو والياء همزة أصبحت قَائِلٌ وبَائِعٌ، ويبين ذلك قول أبو علي الفارسي:" فأما اسم الفاعل من هذه الأفعال المعتلة عيناتها فإنها تعتل كما اعتلت أفعالها واعتلالها لا يخلو من أن يكون بالحذف أو بالقلب، فما لم يجز فيها الالتباس، اعتلت بالقلب همزة، لوقوعها قريبة من الطرف بعد ألف زائدة، فأعل إعلال قضاء وسقاء ونحوه... وذلك قولهم قائل وبائع".[2]

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص237.

[2]- أبو علي الفارسي: التكملة، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، بغداد، 1981م، ص581.

غير أننا نجد من الصرفيين من اتجه إلى غير ذلك فعبد الراجحي مثلا يشير إلى أن الهمزة في (قَائِلٌ وبَائِعٌ) قد انقلبت عن الألف في (قَالَ وبَاعَ) وليس عن الواو والياء في الصيغتين المفترضتين قَاوَلَ وبَايَعَ[1].

ويوضح المبرد حقيقة هذا التغير بقوله:" فإن بنيت فاعلا من "قلت وبعت" لزمك أن تهمز موضع العين، لأنك تبنيه من فعل معتل... وذاك أنه كان "قال وباع" فأدخلت ألف قبل هذه المنقلبة فلما التقت ألفان – والألفان لا تكونان إلا ساكنتان – لزمك الحذف لالتقاء الساكنين أو التحريك، فلو حذفت لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، تقول فيهما قالٌ، فحركت العين، لأن أصلهما الحركة، والألف إذا حركت صارت همزة وذلك قولك قائل وبائع"[2].

وعليه فإن الهمزة أبدلت من الألف في صيغة الماضي، ويمكن أن نمثل لقول المبرد كالتالي:

قال ← ق أ ا ل ← قَالٌ ← قائل على وزن فاعل.

فالتقاء الساكنين أوجب تحريك العين على وزن فَاعِل، فصارت الألف همزة وهي تمثل عين الكلمة هنا.

وقد أشرنا في سياق سابق بأن المحدثين يرون أنه لا يوجد قلب في الفعلين قَالَ وبَاعَ ، وعليه لا وجود له أيضا في اسم الفاعل من قَائِلٌ وبَائِعٌ وكل ذلك مرده إلى الأصل المفترض الذي أتى به الصرفيين القدماء والذي قادهم إلى الكثير من الأخطاء.

[1]– ينظر: عبد الراجحي: التطبيق الصرفي ص 76. ينظر أيضا: أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، ص 176.

[2]– المبرد: المقتضب، ج 1ص 99، 165.

ويشير أحمد الحمو إلى أنه لو تتبعنا هذا الأصل المفترض لوجدنا أنفسنا "أمام سلسلة لا منتهية من الانقلابات التي لا تخضع لقانون، حيث أن الواو في (قَوَلَ) والياء في (بَيَعَ) قد قلبتا إلى الألف في (قَالَ) و(بَاعَ)، ثم انقلبت الألف الجديدة نفسها إلى همزة في (قَائِلٌ) و(بَائِعٌ)"[1].

ويعد عبد الصبور من المحدثين الذين رفضوا تفسير الصرفيين القدماء في أن الواو والياء قلبتا همزة، مبينا أن ما حدث هو إسقاط للواو والياء وأحلت محلهما الهمزة، وبالتالي لا وجود للقلب في هذه الصيغة وذلك في قوله: " فإذا أريد صوغ اسم فاعل من هذين الفعلين فإن عين الفعل تعود لتقع بعد ألف الصيغة: قَاوَلَ، وبَايَعَ، وفي ذلك توالي الحركات الكثيرة مما لا يسيغه الناطق العربي أيضا، وبخاصة في موقع النبر في الصيغة ولذلك عمد إلى إسقاط الانزلاق الذي هو الواو والياء، وأحل صوت الهمزة وهو في الحقيقة فاصل حنجري نبري بين الحركات المتعاقبة، فصارت الكلمات: قَائِلٌ وبَائِعٌ، وليس في هذه الصيغة قلب للياء أو الواو همزة لأنه لا قرابة صوتية بينهما"[2].

إلا أن فوزي الشايب يرى أن قول عبد الصبور شاهين غير مقبول وأرجع ذلك لأربعة أسباب وهي[3]:

- أنه خلط البنية السطحية والبنية العميقة، فالفعلان (قال وباع) اللذان يمثلان البنية السطحية متطوران عن (قول وبيع) اللذين يمثلان البنية العميقة للظاهرة اللغوية وصياغة اسم الفاعل إنما تكون من قال وباع اللذين يمثلان البنية السطحية الآنية، التي تعد الواقع اللغوي الجديد وهما كما هو ظاهر يخلوان تماما من الواو

[1]– أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، ص 176.

[2]– عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 115.

[3] – ينظر: فوزي حسن الشايب: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية، ع6، ربيع الأول 1436هـ/ ديسمبر2014م، ص 89، 90.

والياء فعلى أي وجه يفهم ظهور الواو والياء في الصيغ المزعومة: (قاول وبايع) مع أنه ليس ثمة واو ولا ياء في الأصل المشتق منه قال وباع.

- أن البنية العميقة لاسم الفاعل من الفعلين قال وباع ليست قائل وبائع وإنما هي قاول وبايع.
- أن النبر في (قاول وبايع) لا يقع على المقطع الثاني وإنما في المقطع الأول أي على المقطع قَا- بَا .
- أنه لو سلمنا بأن الواو والياء تعودان لتقعا بعد ألف الصيغة في (قاول وبايع) فإنه من الصعب جدا التسليم بأن سياقا كهذا لا يستسيغه العربي لأن الواقع اللغوي يضحده.

وبرر ذلك بأن اسم الفاعل من هذه الأفعال لا يجوز أن يكون على وزن فاعل لأنهما مختلفان من حيث البنية، فإذا كان اسم الفاعل من(فعل) هو (فاعل) فإن اسم الفاعل من (فال) هو (فائل)، والهمزة هنا ليست بدلا من العين كما تصور القدماء، ولا عوضا كما يرى المحدثين، وإنما هي صوت وظيفي تكون لعلة صوتية محضة، هي منع التقاء حركتين وهربا من ابتداء المقطع بحركة؛ ذلك أنه عند اشتقاق اسم الفاعل من (قال وباع) يكون (قا ِ ل ، وبا ِ ع) وكما هو ظاهر لا يوجد شيء يقابل عين الفعل لأن الفعل ناقص محذوف العين وبالتالي مقابل العين في هذه الصيغة هي الكسرة ، وهذا يعني التقاء حركتين الفتحة الطويلة والكسرة، وهو سياق مرفوض عربيا، كما أن المقطع الأخير (ِ ل) يبدأ بحركة وهو مرفوض أيضا لأن المقطع في العربية لا يبدأ إلا بصامت، فإذا حدث وابتدأ المقطع بحركة عمدت العربية إلى تحقيق الحركة وتخليق الهمزة، وعليه فالهمزة في قائل وبائع ونظائرهما ما هي إلا

صوت وظيفي ناجم من تحقيق حركة الكسرة في بداية المقطع الثاني وذلك للفصل بين الحركتين ولتفادي ابتداء المقطع بحركة[1].

نلاحظ أن فوزي الشايب رغم أنه لم يتفق مع عبد الصبور شاهين في النقاط السالفة الذكر، إلا أنه يتفق معه في أن الهمزة صوت وظيفي جاء من أجل الفصل بين الحركات المتعاقبة.

وفي المثال شَجِيَ يكون اسم الفاعل منه" شَجٌ وأصله شَجِيُ على وزن فَعِلٌ وفيه إعلال بالحذف إذ حذفت ضمة الياء، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين فصارت شَجٌ"[2].

أما اسم الفاعل من غير الثلاثي: فيكون على وزن مضارعه بزيادة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل آخره ومثال ذلك (مُكْرِمٌ) وفيه إعلال بالحذف وذلك بحذف الهمزة في أصله مُؤَكْرِمٌ ويقول ابن عقيل في ذلك " يجب حذف الهمزة الثانية في الماضي مع المضارع واسم الفاعل واسم المفعول نحو قولك مُكْرِمٌ مُكْرَمٌ والأصل مُؤَكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ"[3].

[1]- ينظر: فوزي حسن الشايب: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، ص 91، 92، 93.

[2]- عبد الشكور معلم عبد فارح: الصرف الميسر، تقريب لامية الأفعال لابن مالك بأسلوب سهل مع الجداول والتدريبات، ص 42.

[3]- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج4، 245، 246.

اسم المفعول

تعريفه: هو" اسم مشتق يدل على معنى مجرد غير دائم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى فلابد أن يدل على الأمرين معا".[1]

أوزانه: يصاغ اسْم الْمَفْعُول مِنَ الفِعْل الثُّلاَثيّ عَلَى وَزْنِ **(مَفْعُول)**، نحو: (مَفْرُوحٌ بهِ) (مَشْرُوبٌ) و(مَضْرُوب) وهو الوزن القياسي فيه.

وأشار الفكون إلى أن الفعل المعتل العَيْن و اللاَّمِ نحو: (قَالَ)، و(بَاعَ)، و(دَعَا)عند صياغة اسم المفعول منه يتغيرُ وَزنهُ لِعلَّة تصريفيةٍ فيُقالُ: (مَقُولُ)، و(مَبِيعُ)، و(مَدْعُوٌّ) و(مَرْمِيٌّ)، مبينا أن تَميم تميل إل تصحيح مُعْتلَّ العَيْن باليَاء فيَقُولُونَ: (مَبْيُوعٌ)، و(مَكْيُولٌ) و(مَخْيُوطٌ) بِخِلاَف مَا عَينُه واوٌ لثِقَلِ الضَمَّةِ عَلى الوَاو[2].

وذكر ابن مالك أوزانا قليلة الاستعمال وهي:[3]

– **فَعِيل:** يأتي دَالاًّ عَلَى اسْم الْمَفْعُول مِنَ الثُّلاثيّ فَهُوَ مَعْدُولٌ به عَن الأَصْل القيَاسيّ الذي هُوَ وَزْنُ: (مَفْعُول) نحو:(كَحَلْتُهُ)، فَهُوَ: (كَحِيلٌ)، (قَتَلْتُهُ) فهو (قَتِيلٌ).

– **فَعَل:** نحو:(قَبَضِ) بِمَعنى (الصَّيد الْمَقْبُوضِ).

– **فِعْل:** نحو: (ذِبْح) بِمَعنى: (الْمَذْبُوحِ)، (الطِّحْنُ) بِمَعْنى: (المَطْحُونُ).

–**فُعْلَة:** نحو: (لُقْمَة)، (مُضْغَة)، (أُكْلَة)، و(لُفْظَة)، (صُرْعَة) بِمَعْنى:(الْمَلْقُوم) (الْمَمْضُوغِ)، (الْمَأْكُول)، (الْمَلْفُوظِ)، و(الْمَصْرُوعِ).

---

[1]– عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ج3، ص 271.

[2]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص239.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 239، 240، 241.

- ملحوظات صوتية على اسم المفعول:

ما يلاحظ على اسم المفعول هو أن له وزن قياسي واحد وهو **(مَفْعُول)** وأربعة أوزان غير مقيسة وهي قليلة الاستعمال ماعدا **فَعِيل**، وبين ذلك ابن مالك في كتابه التسهيل "وينوبُ عن مفعُول "فِعْلٌ"، و"فَعَلٌ"، و"فُعْلَةٌ"، و"فَعيلٌ" وهو مع كثرته مقصور على السماع"[1].

أما فيما يخص اسم المفعول من الفعل المعتل نحو قال وباع ففيه وجهة نظر وذلك لاختلاف القدماء فيما بينهم في كيفية صياغته، إذ ذهب فريق منهم وعلى رأسهم الخليل وسيبويه إلى أن اسم المفعول" يأتي على وزن مفعول على قياس الصحيح، نحو: مَبْيُوع ومَقُوْول، فَيُعَل حملا على فعله فتنقل حركة العين إلى الساكن، فيصير مَقُوْل ومَبُيْوْع فيجتمع ساكنان (واو مفعول والعين) فتحذف واو المفعول، فيقال مَقُولٌ في ذوات الواو، وأما مَبْيُوع فإنه إذا حذفت واو مفعول قلبت الضمة التي قبل العين كسرة، لتصبح الياء، فتقول مَبِيعٌ"[2].

من خلال هذا القول يتضح أن كلا من الخليل وسيبويه ومن تبعهم من اللغويين يرون أنه عند التقاء ساكنان يحذف الحرف الثاني وهو واو المفعول،أي مَفْعُولُ ⟵ مَفْعُل في ذوات الواو، ومَفْعُولُ ⟵مَفْعِلُ في ذوات الياء، وحجتهم في ذلك أن واو المفعول زائدة والعين أصلية فكان الزائد أولى بالحذف من الأصل[3].

في حين ذهب فريق آخر بزعامة الأخفش إلى أن العين هي التي تحذف تبعا للقياس " فكان يقول: المحذوفة عين الفعل، لأنه إذا التقى ساكنان حذف الأول أو حُرك لالتقاء

[1]- ابن مالك: شرح التسهيل، ج 3، ص 87.

[2]- ابن عصفور: الممتع في التصريف، ص 457.

[3]- ينظر: المبرد: المقتضب، ج1، ص238.

الساكنين"[1]، وبذلك يصبح وزن اسم المفعول بعد حذف العين مَفْعُول ← مَفُول من ذوات الواو، مَفْعُولُ ←مَفِيلُ من ذوات الياء.

ويضيف على ذلك المبرد فيقول:" فإن بَنَيْتَ مَفْعُولاً من الواو أو الياء، قلت في ذوات الواو: كلام مَقُولٌ، وخاتم مَصُوغٌ، وفي ذوات الياء: ثوب مَبِيعٌ، وطعام مَكِيلٌ، وكان الأصل مَكْيُولٌ ومَقْوُولٌ، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يَقُول، ولحقتها واو مفعول، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين، ومَبِيعٌ لحقت الواو ياء وهي ساكنة، فحذفت إحداهما، لالتقاء الساكنين"[2].

أما فيما قيل عن تميم أنها تميل إلى تصحيح معتل العين بالياء، ذلك أن المفعول من اليائي مَبْيُوعٌ ومَعْيُوبٌ لثقل الضمة على الواو، فيعلق على ذلك فوزي الشايب فيقول:" يعني أن الياء خفيفة، ليست في ثقل الواو، فاحتملت الضمة لذلك، ولا ندري في الواقع كيف يكون تتابع المتنافرات أي الياء والضمة أخف من تتابع المتجانسات أي الواو والضمة ؟ إن الحس اللغوي يقضي بأن التجانس أخف من التنافر والتضاد، أو على الأقل هما متساويان في الثقل".[3]

أما من الناحية الصوتية فلا وجود لالتقاء الساكنين كما سبق وأشرنا وإنما هو توهم من القدماء، وإنما يحدث تشكل حركة صوتية مزدوجة في هذه الصيغة، واللغة العربية تتخلص من هذه الحركات المزدوجة لثقلها وذلك من أجل تخفيف بعض الصيغ ليسهل نطقها[4].

---

[1]- المبرد: المقتضب ص238.

[2]- المصدر نفسه ، ص نفسها.

[3]- فوزي حسن الشايب: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ربيع الأول1436هـ/2014م، ع6، ص36.

[4]- ينظر: عبد القادر الخليل: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى ص194.

ومثال ذلك "كلمة: مَقُولٌ وأصلها مَقْوُولُ يتشكل فيها الحركة المزدوجة الواو والضمة الطويلة، فتسقط شبه الحركة الواو وتبقى الكلمة بعد سقوط الواو مَقُولٌ على وزن مَفُولٌ، أما كلمة مَبِيعٌ أصلها مَبْيُوعٌ فتسقط شبه الحركة الياء، وتبقى الكلمة بعد حذف الياء مَبُوعٌ ثم تبدل الضمة الطويلة كسرة طويلة للتمييز بين الواوي واليائي، فتتحول إلى مَبِيعٌ".[1]

يقول ابن السراج:" وتبدل الياء من الواو... ومن ذلك مرمي ومقضي، إنما هو مفعول وكان القياس أن تقول مقضوي ومرموي ولكن لما سكنت الواو بعدها الياء قلبوها ياء وأدغموها فيها"[2].

أما في صيغة مَرْمِيٌ فيمكن تفسيرها صوتيا بأنه حدث فيها تغيران على مستوى بنيتها إذ يتمثل التغير الأول في حدوث مماثلة رجعية بين الحركة وشبه الحركة، إذ حولت الضمة الطويلة إلى كسرة طويلة مَرْمَوِيٌ ⟵ مَرْمِيِيٌ أي من مَفْعُولٌ إلى مَفْعِيلٌ، أما التغير الثاني فكان بتقصير الكسرة الطويلة وتشديد الياء فحصلنا بذلك على مَرْمِيٌّ بوزن مَفْعِلٌ لا مَفْعُولٌ.[3]

أما مَدْعُوٌّ فأصلها مَدْعُووٌ فحدث فيها تقصير للضمة الطويلة، وتشديد الواو مَدْعُوٌّ بوزن مَفْعِلٌ[4].

[1]– عبد القادر الخليل: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ص 195.

[2]– ابن السراج : الأصول، ج3، ص 263.

[3]– ينظر: فوزي الشايب: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، ص110.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

تعريف المصدر: هو" اسم يدل على حدث غير مقترن بزمن، ويشتمل على أحرف فعله".[1]

أوزانه:

1- الأوزان القياسية لمصادر الثلاثي:

- **من الثلاثي فَعَلَ اللازم:** يأتي قياسا على وزن:[2]

- **فُعُولٌ:** نحو: (دَخَلَ) (دُخُولٌ).
- **فُعَالٌ:** نحو:(صَرَخَ) (صُرَاخاً)، يكون دالا على الصوت.
- **فعيل:** نحو:(صَهَلَ الفَرَسُ) (صَهِيل)، يدل على الصوت أيضا.

- **من الثلاثي فَعِلَ اللازم:** يأتي قياسا على وزن[3]:

- **فَعَلَ:** نحو: (فَرِحَ) (فَرَحاً).
- **فُعْلَة:** نحو: (كَدرَ) (كُدْرَةً)، (حَمُرَ) (حُمْرَةً)،(خَضُرَ) (خُضْرَةً)، ويدل على لون .

- **من الثلاثي فَعُلَ اللازم:**يأتي قياسا على وزن:[4]

- **فُعُولَةٌ:** (سَهُلَ) (سُهُولَةً)، (صَعُبَ) (صُعُوبَةً).
- **فَعَالَةٌ:** (ظَرُفَ) (ظَرَافَةً)، يدل على الخصال.

---

[1]- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي في البنية العربية، ص185.

[2]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص238.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 246.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 247.

يرى ابن مالك أن **فُعُولَةٌ** و**فَعَالَةٌ** كلاهما مقيس، إلا أن عبد الكريم الفكون يرى أن **فَعَالَةٌ** هي المقيس فقط، وذلك لكثرتها على عكس **فُعُولَةٌ**، إذ يقول" فتتبعتها فوجدت الفَعَالَة فيها أغلب"[1].

كما نبه عبد الكريم الفكون إلى أن ابن مالك أهمل ما دل على سير أو تقلب وهما أيضا من فَعَلَ اللازم، فالسير يأتي كذلك على وزن **فَعِيل** أي مشترك بين الصوت والسير نحو: (ذَمَلَ البَعِيرُ) (ذَمِيلاً)، أما ما دل على التقلب فيأتي على وزن **فَعَلاَنً**: نحو: (دَارَ) (دَوَرَانًا)، وبالتالي يصبح عدد مقيس الثلاثي عشرة أي الستة السابقة وكذلك الثلاثة اللاحقة **فِعَالةٌ وفِعَال وفَعِيل** والعاشر **فَعَلاَنً**، هذا الأخير أضافه الفكون، لأن ابن مالك لم يسرد لنا سوى تسعة أوزان.[2]

– **من الثلاثي فَعَلَ وفَعِلَ المتعدي:** مصدرهما **فَعْلٌ**: نحو:(ضَرَبَ)، (ضَرْباً)، و(قَتَلَ) (قَتْلاً)، نحْوُ: (عَلِمَ)، (عِلْماً)، و(فَهِمَ)، (فَهْمًا).

2– الأوزان السماعية للمصادر من الثلاثي:[3]

الوزن	مثاله	الوزن	مثاله
فِعْلٌ	عَلِمَ عِلْمًا	**فَعَلَةٌ**	غَلَبَهُ غَلَبَة
فِعْلَة	نَشَدَ نِشْدَةً	**فَعْلاَء**	رَغَبَ رَغْبَاء
فَعْلَة	رَحِمَ رَحْمَةً	**فُعَالَةٌ**	دَعَبَ دُعَابَةُ
فُعْلَة	قَدَرَ قُدْرَةً	**فَعِيلَة**	نَصَحَهُ نَصِيحَة
فَعْلاَنِ	لَوَاهُ لَيَانًا	**فَعلُولَة**	بَانَ بَيْنُونَة
فِعْلاَنِ	حَرَمَهُ حِرْمَانًا	**فُعْلَلَ**	سَادَ سُؤْدَدًا

[1]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 254.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص259.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 252، 253، 254، 255، 256، 257.

فُعْلَانِ	شَكَرَهُ شُكْرَانًا	**فُعُول**	قَبِلَ قُبُولاً
فَعَلَ	طَلَبَ طَلَبًا	**فَعَالِيَة**	كَرِهَ كَرَاهِيَة
فِعَلَ	صَغُرَ صِغَرًا	**فُعَيْلِيَة**	وَلَدَتِ وُلَيْدِيَة
فُعَلَ	هَدَى هُدَى	**فُعُلَّةٌ**	غَلَبَهُ غُلُبَّةً
فَعْلَى	دَعَا دَعْوَى	**فَعَلَى**	جَمَزَتِ جَمَزَى
فِعْلَى	ذَكَرَ ذِكرَى	**فَعَلُوت**	مَلَكَ مَلَكُوتا
فُعْلَى	رَجَعَ رُجْعَى	**فُعَلْنِى**	سَحَفَ سُحَفْنِي
فَعِلَة	سَرِقَ سَرِقَةً	**فُعَلْنِيَّة**	رَفِهَرُفَهْنِيَة أي طَابَ عَيْشُه
فَعِلَ	كَذَبَ كِذِبًا	**فُعُولِيَّةُ**	خَصَه خُصُوصِيَّة
فُعُلَ	حَلُمَ حُلُمًا	**مَفْعَل**	هَلَكَ مَهْلَكًا
فَعَال	صَلَحَ صَلَاحًا	**مَفْعَلَةٌ**	هَلَكَ مَهْلُكَة

- اسم المرة والهيئة:

- **اسم المرة:** يصاغ اسم المرة من الفعل الثلاثي على وزن **فَعْلَة**، نحو: (جَلَسَ) (جَلْسَةً)، (ضَرَبَ)، (ضَرْبَةً)، بمعنى مرة وَاحِدَةً.[1]

- **اسم الهيئة:** هو" مصدر يدل على هيئة الفعل عند وقوعه".[2]

يصاغ اسم الهيئة من الفعل الثلاثي على وزن (**فِعْلَة**) نحو: (جَلَسَ) (الجِلْسَةَ) (مَشَى مِشْيَةَ الخُيَلاَ)، لو كان في مَصْدَرِهِ تاءُ التَّأنيثِ، وَلَوْ كانَ مَقِيساً لم تَلْحَقْهُ التَّاءُ الدالَّةُ على المرَّةِ، والهَيْئَةِ اكْتفاءً بِتِلْكَ التَّاءِ، وفُرِّقَ بَيْنَهُماَ بالقَرائنِ كـ:(نَظُفَ الثَّوبُ)، (نَظَافَةً) و(سَهُلَ) (سُهولةً)، و(كَتَبَ)، (كِتابَةً)[3].

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون، ص 260.

[2]- علي الجازم، مصطفى أمين: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، دط، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 251.

[3]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون، ص261.

- **أبنية المصادر من غير الثلاثي:** [1]

- " سداسي: ولا يكون إلا مبدوءا بهمزة وصل نحو: اسْتَخْرَجَ.

- خماسي: نحو انطلق وبالتاء نحو: تَدَحْرَجَ.

- رباعي مجرد: نحو: دَحْرَجَ.

- رباعي مزيد ويكون: - إما بهمزة قطع نحو: أَكْرَمَ، إِكْرَامًا.

- أو بالتضعيف نحو قَطَّعَ.

- أو بالألف بين فائه وعينه: نحو: قَاتَلَ".

ويكون بناء المصدر من الأفعال المبدوءة بهمزة الوصل خماسيا أو سداسيا بكسر ثالثه نحو: انْطَلَقَ- انْطِلاَقًا، اسْتَخْرَجَ- اسْتِخْرَاجًا، اقْتَدَرَ- اقْتِدَارًا، أما مصدر الخماسي المبدوء بالتاء إذا كان صحيح اللام فيكون بضم ما قبل الآخر نحو: تَدَحْرَجَ- تَدَحْرُجًا، تَغَافَلَ- تَغَافُلاً، أما إذا معتل اللام يكون ما قبل آخره مثل: تَسَلْقَى تَسَلْقِيًا[2].

- **مصدر الرباعي المجرد:**

- **أوزانه القياسية:**[3]

- **فِعْلاَلٌ:** نحو: دَحْرَجَ دِحْرَاجٌ.

- **فَعْلَلَةٌ:** نحو: دَحْرَجَ دَحْرَجَةٌ، زَلْزَلَ زَلْزَلَةٌ.

- **أوزانه السماعية:**[4]

- **الفَعْلَلَى:** نحو: قَهْقَرَهُ القَهْقَرَى.

---

[1]- عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال ، ص262.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص262.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص264.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 265، 266.

- **الفُعْلَلاَء:** نحو: قَرْفَصَ القُرْفُصَاء.

- **الرباعي المزيد بالتضعيف:**

- **أوزانه:**[1]

- **التَّفْعِلَةَ:** نحو: زَكَّاهُ تَزْكِيَةً.

- **التَّفْعِيل:**نحو: التَّجْنِيسُ.

- **تَفْعَال:** نحو: طَوَّف تَطْوَافًا.

- **الأوزان السماعية لغير الثلاثي:**[2]

- **افْعَلَّ:** نحو: اقْشَعَرَّ.

- **فُعَلِّيلَة:** نحو: قُشَعْرِيرَة.

- **الانْفِعَالُ:** نحو: اقْشِعْرَارًا.

- **الرباعي المزيد بزيادة ألف بين فائه وعينه:**

- **الأوزان القياسية:**[3]

- **الفِعَالُ:** نحو: قَاتَلَهُ قِتَالاً.

- **المُفَاعَلَةُ:** نحو: مُقَاتَلَةٌ.

- **فِعْلَةٌ:** قد ينوب عليها **(الفِعَالُ، المُفَاعَلَةُ)** نحو: مَارَاهُ، مُمَارَاة، مِرَاءً، مِرْيَةً.

- **الأوزان السماعية:**[4]

- **الفِيعَالُ:** نحو: ضَارَبَ ضِيرَابًا.

- **مصادر الرباعي المزيد بهمزة قطع:**

- **الإِفْعَالُ:** نحو: أَكْرَمَ، إِكْرَامًا، أَقَوَمَ، إِقَوَامًا.

---

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال ، ص 266، 267.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 268.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص 269.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص261.

- **مصدر السداسي المبدوء بهمزة الوصل:**

- **الاسْتِفْعَالُ:** وقياس مصدره كسر ثالثه ومد ما قبل آخره نحو: اسْتَخْرَجَ، اسْتِخْرَاجًا.

- **ملحوظات صوتية على المصدر:**

- **الأوزان القياسية**

- **من الثلاثي فَعَلَ اللازم:**

- **فُعُولٌ:** نحو: (دَخَلَ) (دُخُولٌ): نلاحظ من الناحية الصوتية أنه عند تحويلها من الفعل إلى المصدر تغيرت حركة فاء الفعل وعينه أي قلبت فتحة الفاء وعينه ضمة، كما تغيرت بنيتها المقطعية من ثلاث مقاطع قصيرة إلى مقطع قصير ومقطعين طويلين بالإضافةٌ إلى تغير وزنها الصرفي من فَعَلَ إلى فَعُولٌ.

- **فُعَالٌ:** نحو:(صَرَخَ) (صُرَاخاً): قلبت فتحة الفاء ضمة، كما تغيرت بنيتها المقطعية إلى مقطع قصير ومقطعين طويلين.

- **فَعِيل:** نحو:(صَهَلَ الفَرَسُ) (صَهِيل): نلاحظ أن فتحة عين الفعل قلبت كسرة، كما تغيرت بنيتها المقطعية إلى مقطع قصير ومقطعين طويلين.

- **من الثلاثي فَعِلَ اللازم:**

- **فَعَلَ:** نحو: (فَرِحَ) (فَرَحاً)، نلاحظ أن كسرة العين قلبت فتحة ولم تتغير بنيتها المقطعية فبقيت مشكلة من ثلاثة مقاطع قصيرة.

- **فُعْلَة:** نحو: (كَدرَ) (كُدْرَةً)، (حَمُرَ) (حُمْرَةً)،(خَضُرَ) (خُضْرَةً)، قلبت فتحة الفاء ضمة، حذفت كسرة عين الفعل، وتغيرت بنيتها المقطعية إلى مقطع طويل مغلق ومقطع قصير ومقطع طويل (التنوين) وتغير وزنها الصرفي من الفعل على وزن **فَعِلَ** والمصدر على وزن **فُعْلَة**.

- **من الثلاثي فَعُلَ اللازم:**

– **فُعُولَةٌ:** (سَهُلَ) (سُهُولَةً)، (صَعُبَ) (صُعُوبَةً) قلبت فاء الفعل ضمة وتغيرت بنيتها المقطعية من حيث نوع المقاطع وعددها إذ تحولت من ثلاث مقاطع إلى أربعة مقاطع مقطع قصير والثاني طويل والثالث قصير والرابع طويل(التنوين).

– **فَعَالَةٌ:** (ظَرُفَ) (ظَرَافَةً) قلبت ضمة عين الفعل فتحة في المصدر وتغيرت بنيتها إلى أربعة مقاطع، حيث بقي الأول والثالث قصيرا والثاني أصبح طويلا مفتوحا والرابع هو طويل.

- **مصادر الرباعي المزيد بهمزة قطع والسداسي المبدوء بهمزة الوصل:**

– **إِفْعَالُ:** نحو: أَكْرَمَ، إِكْرَامًا، أَقَوَمَ، إِقَوَامًا، نلاحظ أنه قلبت فتحة الهمزة كسرة وتغيرت بنيتها المقطعية إلى مقطع متوسط مغلق ومقطعين طويلين.

– **اسْتِفْعَالُ:** نحو: اسْتَخْرَجَ، اسْتِخْرَاجًا، قلبت فتحة التاء الزائدة كسرة وتغيرت بنيتها إلى أربع مقاطع أولها وثانيها متوسط مغلق والثالث والرابع طويل.

إن الرباعي المزيد بهمزة قطع نحو أَقَامَ يكون مصدره مقيسا على الصحيح، فتسقط عينه نتيجة التقاء الساكنين وهما الألف المبدلة من عينه وألف الإفعال المزيدة الدالة على المصدر ذلك أن أَقَامَ وإِقَامَةً أصلهما أَقْوَمَ وإِقْوَامًا على وزن أَكْرَمَ وإِكْرَامًا[1].

والشيء نفسه مع الرباعي المزيد بهمزة وصل نحو استقام، استقامة جاء المصدر منه على قياس الصحيح أيضا فسقطت عينه لأن أصله اسْتَقْوَمَ، اسْتِقْوَامًا[2].

نستنتج أن في هذين الصيغتين إعلال بالنقل وإعلال بالحذف وقد بين ذلك ابن عصفور في قوله: "وذلك نحو: (إِفْعَالُ) مصدر (أَفْعَلَ) و(اِسْتِفْعَالٌ) مصدر (اسْتَفْعَلَ) فإنك

[1]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص271.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبلها، ثم تقلب حرف العلة لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله، فيلتقي ألفان: الألف المبدلة من حرف العلة والألف الزائدة قبل الآخر فتخفف الواحدة لالتقاء الساكنين فمذهب الخليل وسيبويه أن المحذوفة الزائدة ومذهب الأخفش أن المحذوفة الأصلية"[1].

أما من الناحية الصوتية فلا وجود لالتقاء ساكنين في هذه الصيغ لأن الألف حركة طويلة وليست صوتا ساكنا، ويمكن القول أن ما حدث هو إسقاط شبه الحركة وهي الواو مع الإبقاء على الحركة الطويلة.[2]

ولتوضيح ذلك نأخذ كلمة إِقْوَامٌ مثلا فنجدها تحتوي على حركة مزدوجة وهي الواو والفتحة الطويلة فتسقط شبه الحركة الواو فتبقى الصيغة إِقَامَ ثم تلحق التاء بهذا النوع من المصادر فتصبح إِقَامَةٌ[3].

أما المصدر على وزن تَفْعِلَةٌ نحو تَزْكِيَةٌ فهي من الفعل تَزَكَى فحذفت الياء وعوضت بتاء المصدر في الآخر فأصبت تَزْكِيَةٌ .

أما في كلمة تَسَلْقَى تَسَلْقِيًا فحدث فيه إعلال بالقلب وذلك بقلب ألفه ياء وكسر ما قبل آخره.

– أما اسم المرة: في مثال (جَلَسَ) (جَلْسَةً)، (ضَرَبَ)، (ضَرْبَةً) فنلاحظ حذف حركة العين وزيادة التاء المربوطة.

– أما في اسم الهيئة في مثال (مَشَى مِشْيَةَ الخُيَلاَ) نلاحظ قلب حركة فاء الفعل كسرة في المصدر مع إضافة التاء المربوطة.

[1]– ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج2، ص 490.

[2]– ينظر: عبد القادر الخليل: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، ص 196.

[3]– المرجع نفسه، ص 196.

المصدر الميمي واسم الزمان والمكان

المصدر الميمي:" وهو المصدر المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة"[1].

ويشاركه في الوزن **اسما الزمان والمكان:** فهما "اسمان يصاغان من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معا هما: المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر مزيدا عليه الدلالة على زمانه وقوعه، أو مكان وقوعه".[2]

- **المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من الفعل الثلاثي:**

يصاغ من كل فعل ثلاثي للدلالة على مصدره وظرفيه (الزمان والمكان) على وزن **(مَفْعَل)** و**(مَفْعِل)**–بِفَتحِ العَين، وكَسْرِهَا– وهو ينقسم إلى قِسْمَيْنِ قِياسِيٌّ، وَسَمَاعي.

أما القِيَاسيُّ فيجئ على ثلاثة أضرب[3]:

- ما يأتي مفتوحا على وزن **(مَفْعَل)** مطلقا لِلْمَصْدَرِ والظَّرْفِ.
- ما يأتي مكسورا على وزن **(مَفْعِل)** مُطلقاً لِلْمَصْدَرِ والظَّرْفِ .
- وضَرْبٌ ثَالِثٌ يَكُونُ المصْدَرُ منهُ مَفْتوحاً، والظَّرفُ مكسوراً.

1- ما يأتي مفتوحا على وزن (مَفْعَل): يصاغ من الفعل الثلاثي الذي مضارعه **(يَفْعُل)**– بضَمِّهَا– أو **(يَفْعَل)**– بِفَتْحِهَا– على وزن **(مَفْعَل)** للدَّلاَلَةِ عَلَى الْمصْدرِ مِنْهُ ويُسَمَّى الْمَصدَرُ الميميُّ أو الظَّرفيُّ الذي فُعِلَ فِيهِ ذَلكَ الفِعْلُ مِنْ مَكاَنٍ، أَوْ زَماَنٍ، ودَخلَ فيمَا مُضاَرِعُهُ مَضْمُومٌ، مُضاَرِع، نَحْوُ: (نَصَرَ)، (يَنْصُرُ)، ومُضارع نَحْو: (كَرُمَ)، (يَكْرُمُ) وفيمَا مُضارعهُ مَفْتوح، نَحْو: (مَنَعَ)، (يَمْنَعُ)، ونَحْو: (فَرِحَ) (يَفْرَحُ)، كَقَوْلكَ: (خَرَجَ) (يَخْرُجُ)

---

[1]– ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدين: شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 1991م، ص 210.

[2]– عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ص 318.

[3] – ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 275.

(مَخْرَجاً)، و(دَخَلَ)، (يَدْخُلُ)، (مَدْخَلاً)، أيْ: (دُخُولاً)، و(خُرُوجاً)، و(كَرَماً) و(ذَهَاباً) و(شُرْباً)[1].

- **المعتل اللام:** أي فإنَّ **(المَفْعَلَ منه)** يكونُ مَفْتوحاً مُطلقاً للمَصْدَرِ والظَّرفِ صحيحِ الفاءِ، أوْ مُعتلِّها، وَلَوْ كَانَ مُضارعُه على:(يَفْعِل) -بالكَسْرِ: نحو:(رَمَى)، (يَرْمِي)، (مَرْمىً) أيْ: (رَمْياً)، و(هذا مَرْمَى زَيْدٍ) أيء: وَقْتُهُ، أَوْ مَوْضِعُهُ[2].

2- ما يأتي مكسورا على وزن (مَفْعِل):

- معتل الفاء بالواو: ومثلُهُ: (وَلِيَ)، (يَلِي)، (مَوْلىً)، فإنَّ فاءَهُ وَاوٌ أَيْ وَإذاَ كَان فاءُ الفِعْلِ واواً فـ(المَفْعِلُ) منهُ بِكَسْر العَيْن مُطْلقاً، أي سَوَاءٌ أُريدَ به الْمَصدرُ أو الظَّرفُ نحو: (وَعَدَ)، (يَعِدُ)، (مَوْعِداً) أيْ: (وَعْداً)، و(جِئْتَ في مَوْعِدِه) أَيْ: (وَقتَ مَوْعِدِه)، أَوْ (مَكَانِهِ)[3].

3- المصْدَرُ منهُ مَفْتوحاً، والظَّرفُ مكسوراً:

صحيح اللام والفاء: وغَيرُ مَا سَبقَ، نحو:(ضَرَبَ)، (يَضْرِبُ)، و(حَنَّ)، (يَحِنُّ) و(بَاعَ)، (يَبِيعُ) فتقولُ[4]:

(جَلَسَ زَيْدٌ)، (يَجْلِسُ)، (مَجْلَساً)-بالفتح- أَيْ: (جُلُوساً).

و(فَرَّ)، (يَفَرُّ)، (مَفَرّاً) -بالفتح-، أَيْ فَراراً.

وفي الظَّرفِ: (هذا مَجْلِسُ زيدٍ)-بالكسر-أيْ: مكانُه، أو زمانُهُ، و (هَذا مَفَرُّهُ) أَيْ: مَوْضِعُ فَرَارِهِ، وَ وَقْتُهُ.

---

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص275.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص277.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، ص 279.

- **الأوزان السماعية:**[1]

ما جاء بالكسر والفتح معا				
الفعل	**المصدر القياسي**	**المصدر الشاذ**	**الظرف القياسي**	**الظرف الشاذ**
ظَلَمَ يَظْلِمُ	مَظْلَمَةٌ	مَظْلِمَةٌ	مَظْلِمَةٌ	مَظْلَمَةٌ
طَلَعَ يَطْلَعٌ	مَطْلَعًا	مَطْلِعًا	مَطْلَعًا	مَطْلِعًا
جَمَعَ يَجْمَعُ	المَجْمَعُ	المَجمِعُ	المَجْمَعُ	المَجْمِعُ
حَمِدَ يَحْمَدُ	المَحْمَدَةُ	المَحْمِدَةُ	المَحْمَدَةُ	المَحْمِدَةُ
ذَمَّ يَذُمَّ	مَذَمَّة	مَذَمّة	مَذَمَّة	مَذَمّة
نَسُكَ يَنْسُكُ	المَنْسَكُ	المَنْسِكُ	المَنْسَكُ	المَنْسِكُ
ضَنَّ يَضِنُّ	مَضَنَّةٌ	مَضَنَّةٌ	مَضَنّةٌ	مَضَنّةٌ
زَلَّ يَزِلُّ	مَزَلَّةٌ	مَزِلَّةٌ	مَزِلَّةٌ	مَزَلَّةٌ
فَرَقَ يَفْرُقُ	المَفْرَقُ	المَفْرِقُ	المَفْرَقُ	المَفْرِقُ
ضَلَّ يَضَلَّ	مَضَلَّةٌ	مَضَلَّةٌ	مَضِلَّةٌ	مَضَلَّةٌ
دَبَّ يَدُبُّ	مَدَبٌّ	مَدِبٌّ	مَدِبٌّ	مَدَبٌّ
حَشَرَ يَحْشُرُ	المَحْشَرُ	المَحْشِرُ	المَحْشَرُ	المَحْشِرُ
سَكَنَ يَسْكُنُ	المَسْكَنُ	المَسْكِنُ	المَسْكَنُ	المَسْكِنُ
حَلَّ يَحُلُّ	المَحَلُّ	المَحِلُّ	المَحَلُّ	المَحِلُّ
عَجَزَ يَعْجِزُ	المُعْجَزُ	المُعْجِزُ	المُعْجِزُ	المُعْجَزُ
هَلَكَ يَهْلِكُ	المَهْلَكَةُ	المَهْلِكَةُ	المَهْلِكَةُ	المَهْلَكَةُ
عَتَبَ يَعْتِبُ	المَعْتَبَةُ	المَعْتِبَةُ	المَعْتِبَةُ	المَعْتَبَةُ
وَضَعَ يَضَعُ	المَوْضِعُ	المَوْضَعُ	المَوضِعُ	المَوْضَعُ
وَجِلَ يُوْجِلُ	المَوْجِلُ	المَوْجَلُ	المَوْجِلُ	المَوْجَلُ
حَسِبَ يَحْسِبُ	المَحْسَبَةُ	المَحْسِبَةُ	المَحْسَبَةُ	المَحْسِبَةُ
ضَرَبَ يَضْرِبُ	مَضْرَبَةٌ	مَضْرِبَةٌ	مَضْرِبَةٌ	مَضْرَبَةٌ

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 280، 281، 282، 283، 284، 285.

وَقَعَ يَقَعُ	مَوْقَعَةٌ	مَوْقِعَةٌ	مَوْقِعَةٌ	مَوْقِعَةٌ

ما جاء بالكسر فقط[1]:

الفعل	المصدر الشاذ	الظرف القياسي	الظرف الشاذ
رَفَقَ يَرْفُقُ	مَرْفِقًا	–	مَرْفِقًا
عَصَى يَعْصِي	مَعْصِيَةٌ	–	مَعْصِيَةٌ
سَجَدَ يَسْجُدُ	مَسْجِدًا	–	مَسْجِدًا
كَبَرَ يَكْبُرُ	مَكْبِرًا	–	مَكْبِرًا
أَوَى يَأْوِي	مَأْوِ	–	مَأْوِ
أَوَى يَأْوِي	مَأْوِيَةً	–	مَأْوِيَةً
غَفَرَ يَغْفِرُ	مَغْفِرَةً	مَغْفِرَةً	–
عَذَرَ يَعْذِرُ	مَعْذِرَةً	مَعْذِرَةً	–
حَمَى يَحْمَى	مَحْمِيَةً	–	مَحْمِيَةً
رَزَأَ يَزْرَأُ	مَرْزِئَةً	–	مَرْزِئَةً
عَرَفَ يَعْرِفُ	مَعْرِفَةً	مَعْرِفَةً	–
ظَنَّ يَظُنُّ	مَظِنَةً	–	مَظِنَةً
نَبَتَ يَنْبُتُ	مَنْبَتًا	–	مَنْبَتًا
شَرَقَتْ تَشْرُقُ	مَشْرِقاً	–	مَشْرِقاً
غَرَبَتْ تَغْرُبُ	مَغْرِبًا	–	مَغْرِبًا
سَقَطَ يَسْقُطُ	مَسْقِطًا	–	مَسْقِطًا
رَجَعَ يَرْجِعُ	مَرْجِعًا	مَرْجِعًا	–
جَزَرَ يَجْزُرُ	مَجْزِرَةً	–	مَجْزِرًا

– **ما جاء بالأوجه الثلاثة الضم والفتح والكسر**:[2]

[1]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص286، 287، 288.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص289.

الفعل	المصدر القياسي	المصدر الشاذ	الظرف القياسي	الظرف الشاذ
قَدَرَ يَقْدُرُ	مَقْدَرَةً	مَقْدِرَةً ومَقْدُرَةً	مَقْدَرَةً	مَقْدِرَةً ومَقْدُرَةً
شَرَقَتْ تَشْرُقُ	مَشْرَقَةً	مَشْرِقَةً ومَشْرُقَةً	مَشْرَقَةً	مَشْرِقَةً ومَشْرُقَةً
قَبَرَ يَقْبُرُ	مَقْبَرَةً	مَقْبِرَةً ومَقْبُرَةً	مَقْبَرَةً	مَقْبِرَةً ومَقْبُرَةً
أَرِبَ يَأْرَبُ	مَأْرَبَةً	مَأْرِبَةً ومَأْرُبَةً	مَأْرَبَةً	مَأْرِبَةً ومَأْرُبَةً
هَلَكَ يَهْلِكُ	مَهْلَكًا	مَهْلِكًا ومَهْلُكًا	مَهْلَكًا	مَهْلِكًا ومَهْلُكًا

- **المقيس من المصدر واسمي الزمان والمكان من معتل العين:**

الأوزان القياسية: ذكر الفكون أن هناك خلافا في صياغته وشمل ثلاثة مذاهب[1]:

المذهب الأول: وهو المشهور أي أن يكون حكم معتل العين كحكم الفعل الصحيح نحو (ضَرَبَ) (يَضْرِبُ) (مَضْرِبًا)، بفتح المصدر وكسر الظرف مثل:(عَاشَ)، (يَعِيشُ) (مَعَاشًا) للمصدر و(مَعِيشًا) للظرف.

المذهب الثاني: فيكون مخيرا إما فتحه أو كسره لمصدر نحو: حَاصَ ومَحَاصًا ومَحِيصًا.

المذهب الثالث: أن مصدره موقوف على السماع ولا يتعدى المنقول بل يكسر ما كسروه ويفتح ما فتحوه ولا يقاس على الصحيح.

- **المصدر الميمي واسم الزمان والمكان من مزيد الثلاثي:**

يصاغ المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي رباعيا كان أكثر على وزن **المُفْعَلُ** من ذلك الفعل نحو: أَدْخَلْتُهُ مُدْخَلاً، أَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا.

- **اسم المكان على وزن (مَفْعَلَةٌ) للدلالة على الكثرة:** يشترط عند صياغته ما يلي[2]:

[1]- ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 292.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 297، 298.

- يصاغ اسم المكان الدال على الكثرة من الاسم الثلاثي غير المشتق على وزن **(مَفْعَلَةٌ)** بفتح الميم والعين، نحو أَرْضٌ مَأْسَدَةٌ، مَسْبَعَةٌ بمعنى كثيرة الأسود والسباع.

- إذا كان الاسم مزيدا حذفت منه حروف الزيادة نحو: أَرْضٌ مَبْطَخَةٌ، مَذْأَبَةٌ أي كثيرة البطيخ والذباب.

- كما يصاغ على وزن **مُفْعِلَةٌ وأَفْعَلَتْ** نحو: مُعْشِبَةٌ، أَعْشَبَتْ، مُسْبِعَةٌ، أَسْبَعَتْ.

- أما غير الثلاثي فلا يصاغ منه إلا نادرا مثل قولهم: أَرْضٌ مُعَقْرَبَةٌ، مُثَعْلَبَةٌ أي كثيرة العقرب والثعلب.

- كما تبنى المِفْعَلَةُ للدلالة على الكثرة وصفا لما هو سبب نحو: الولد مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ.

- **ملحوظات صوتية على المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان:**

من خلال الجداول السابقة يتضح أن هناك صيغ سماعية عديدة للمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان مأخوذة من الفعل الثلاثي تنوعت بين ضم وفتح وكسر، وأغلب هذه الصيغ تختم بتاء التأنيث.

أما المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من الأفعال المعتلة مثل مَعَاشًا ومَحِيصٌ فقد حدث فيهما إعلال بالنقل والقلب معا فالأولى(مَعَاشًا) مصدر ميمي وأصله مَعْيَش على وزن مَفْعَل فنقلت حركة العلة إلى الساكن الصحيح قبله فصار مَعَيْش، وتحركت الياء في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ فقلبت ألفا فأصبحت مَعَاشًا[1].

أما كلمة مَحِيصٌ فهي اسم مكان، وحدث فيها إعلال بالنقل لأن أصلها مَحْيِصٌ على وزن مَفْعِلٌ، بكسر الياء ولما كان ذلك ثقيلا، نقلت حركة الياء وهي الكسرة إلى الساكن الصحيح قبلها (الحاء) فزال الثقل.

[1]- ينظر: أحمد محمد الخراط: معجم ألفاظ الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 1989م، دط، ص 198.

وكما سبق الذكر فإن المحدثين يرون أنه لا وجود للإعلال بالنقل وإنما حدث ما حدث هو سقوط شبه العلة الياء وتعويضها بطول الحركة الباقية.

مَحْيِصٌ ⟵ مَح ِ × صٌ ⟵ مَحِيصٌ

وفي كلمة مَأْوٍ إعلال بالحذف لأن أصله مَأْوِيٌ حذفت ضمة الياء ثم حذت الياء لالتقاء الساكنين فصارت مَأْوٍ[1].

[1]– ينظر: عبد الشكور معلم عبد فارح: الصرف الميسر، تقريب لامية الأفعال لابن مالك بأسلوب سهل مع الجداول والتدريبات، ص63.

اسم الآلة

تعريفها: "اسم الآلة اسم مصوغ من مصدر ثلاثي لما وقع الفعل بواسطته"[1]. ولاسم الآلة ثلاثة أوزان قياسية: [2]

- **مِفْعَل:** بكسر الميم مذكرا نحو: المِقْلَمُ، المِبْرَدُ، المِقْصَلُ.
- **مِفْعَلة:** بكسر الميم مؤنثا نحو: المِسْبَحَةُ، المِمْحَاةُ، المِنْجَرَة.
- **مِفْعَال:** مذكرا فقط نحو: المِصْبَاح، المِفْتَاح، المِيزَان، المِكْيَال.

كما لها أوزان سماعية، وهي أشياء شذت بالضم تحفظ ولا يقاس عليها منها:[3]

المُدُقُّ: وهي الآلة التي يدق بها.

المُسْقَط: وهو الإناء التي يجعل فيه السَقُوطُ.

المُكْحَلَةُ وهي الإناء التي يجعل فيها الكُحْلُ.

المُدْهَنُ وهو الإناء التي يجعل فيه الدهن.

المُنْصِلُ وهو من أسماء السيف.

المُنْخِلُ وهو ما ينخل به الدقيق.

ويبن الكسائي ذلك في قوله:" وما كان من آلات مما يرفع ويوضع، مما في أوله ميم فاكسر الميم أبدا، إذا كان على مِفعل ومِفعلة تقول في ذلك: هذا مِشمل، مثقب ومِقوَد ومِنجَل

[1]– أحمد الحملاوي : شذا العرف في فن الصرف ص134.

[2]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 299.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 300.

ومِبرَد ومِشرَبة ومِرْفقَة ومِخدَة ومِحسة ومِظَلة، فهذا مكسور الأول أبدا سوى مُنخَل ومُسقَط ومُدهَن ومُدَق ومُكحلَة، فإن هذه الأحرف جاءت عن العرب بضم الميم"[1].

ويشير الفكون إلى أن هذه الستة جاءت بالضم على خلاف القياس، إلا أنه نبه إلى أن(المُدُقُّ) سمع فيها أيضا الكسر أي بكسر الميم على القياس (المِدَقُّ)، أما (المُنْصِلُ) (المُنْخِلُ) فسمع فيهما الفتح والضم (المُنْصَلُ)، (المُنْخَلُ) أي بضم الميم في كليهما وفتح الصاد في الأول والخاء في الثاني[2].

- **ملحوظات صوتية على اسم الآلة:**

إن مبحث اسم الآلة في مجمله لم يتوسع فيه النحاة القدماء على عكس المباحث الأخرى في علمي النحو والصرف التي نالت حظا كافيا من الدراسة والتحليل، لأن الحياة القديمة فرضت عليهم ذلك فلم تكن تدعو لبحثه وتلج في تعمقه، فكان كلام القدماء في هذا الخصوص موجزا ومختصرا اختصار شديدا.[3]

يتضح أن عدم تعمق القدماء في هذا المبحث واقتصارهم على ثلاثة أوزان قياسية فقط له ما يبرره، فلا نستطيع أن نطالبهم بأكثر من ذلك نظرا للبيئة الحضارية التي عاشوا فيها، وقلة الوسائل والآلات آنذاك.

أما المحدثين فقد أضافوا على الأوزان الثلاثة التي جاء بها القدماء أوزان أخرى جديدة مثل فَعَّال، فاعول، فَعَّالة، وأمثلتها جرار، حاسوب، غسالة، ليصبح بذلك عدد الأوزان المعتمدة في اسم الآلة ستة أوزان.

---

[1]– الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982م، ص112.

[2]– ينظر: عبد الكريم الفكون: شرح لامية الأفعال، ص 300.

[3]– ينظر: محمد بهجة الأثري: الآلة والأداة في ضوء التمدن الحديث وعبقرية اللغة، مجلة المجمع العلمي العراقي، م10، بغداد 1962م، ص08.

فلو أخذنا كلمة مِيزَانٌ مثلا نجد أنها مشتقة من الفعل " وزن" وأصلها" مِوْزَانٌ" على وزن مِفْعَالٌ، فلما كانت الواو ساكنة وما قبلها مكسورا انقلبت الواو ياءً لتناسب الحركة التي قبلها وذلك من أجل تسهيل النطق وتيسيره[1].

يقول ابن جني في ذلك: "لأن الواو ساكنة إذا انكسر ما قبلها أبدلت ياء، نحو: مِيزَانٌ ومِيعَادٌ وهذا أقيس، وفيه بعد الكسرة الياء".[2]

ولا يختلف ابن عصفور عما ذهب إليه ابن جني إذ يقول:" أن تقع – يعني الواو– ساكنة بعد كسرة فإنها تقلب ياء، مِيزَانٌ ومِيعَادٌ والأصل فيهما مِوْزَانٌ ومِوْعَادٌ لأنهما من الوَزْنِ والوَعْدِ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها"[3].

ويفسر ابن جني سبب هذا القلب بأنه راجع إلى التقارب الموجود بين الواو والياء من ناحية المخرج بقوله: " تقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها نحو ميزان وميقات وميلاد... فالجواب في ذلك أن بين الياء وبين الواو قربا ونسبا ليس بينهما وبين الألف... فلما كان بين الياء والواو هذا التقارب وتباعدتا من الألف هذا التباعد جذبت كل واحدة منهما صاحبتها إليها، لأنهما صارتا بمنزلة الحرفين بتقارب مخرجهما فقلبت الواو للكسرة قبلها".[4]

والواضح أن قلب الواو ياء في هذه الأمثلة من الناحية الصوتية هو أن الواو جاءت ساكنة تقع في نهاية مقطع مغلق، فضعفت فقلبت كسرة لتناسب مع حركة ما قبلها وهي الكسرة فشكلا معا حركة طويلة هي الياء وذلك من أجل خلق الانسجام والبعد عن الثقل.

---

[1]– ينظر: أحمد محمد الخراط: معجم ألفاظ الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص 279.

[2]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج1، ص 23.

[3]– ابن عصفور: الممتع في التصريف، ج2، ص 436.

[4]– ابن جني : سر صناعة الإعراب، ج1، ص 23، 24.

ويبين ذلك محمد جواد النوري فيقول " مِوْزَانٌ miw/zaan ← مِيزَانٌmii/zaan وفيها وقعت الواو في نهاية مقطع متوسط مغلق (ص ح ص) وكانت مسبوقة بكسرة قصيرة

وقد نتج عن ذلك حركة مزدوجة مؤلفة من كسرة قصيرة ونصف حركة الواو(iw) ويعد النطق بهذا النوع من الحركات أمرا صعبا، وإن كان ما حدث يتمثل في أن الناطق عمد إلى حل الحركة المزدوجة عن طريق قلب نصف حركة الواو إلى كسرة قصيرة، ولقد أدى التقاء هذه الكسرة القصيرة التي استبدلت بالواو مع الكسرة القصيرة السابقة عليها إلى تكوين حركة طويلة بسيطة وهي الكسرة الطويلة ii– iw التي تعد أخف من الحركة المزدوجة"[1].

ونجد عبد الصبور شاهين أيضا قد عاب هذا القلب في هذه الأمثلة ويرى أن قلب الواو ياء هنا ليس إلا وَهمًا مثلته الكتابة العربية لأن اللغة العربية تكره تتابع الحركات كسرة وضمة (الواو)، ونظرا لثقل هذا التتابع فقد عمد الناطق العربي إلى التخلص منه بإسقاط العنصر الثاني(الواو)، وإطالة العنصر الأول (الميم) mi–uzaan/miizaan فالتبادل هنا حسب رأيه هو بين الحركات وليس بين أحرف العلة[2].

ويبن ذلك في قوله:" فأسقطت الضمة (الواو) عوضت مكانه كسرة قصيرة، تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم هي التي كتبت في صورة الياء، فالأولى أن نقول: قلبت الضمة كسرة تخلصا من الصعوبة ونزوعا إلى الانسجام"[3].

والظاهر من قول محمد جواد النوري وقول عبد الصبور شاهين من بعده، أن المقطع (miw/ ص ح ص) صَعُبَ على الناطق العربي، فعمد إلى هذا التغيير (mii /ص ح ح) أجل التخلص من هذه الصعوبة وطلبا للخفة والانسجام بين الأصوات.

---

[1]– محمد جواد النوري: علم أصوات العربية، مطبوعات جامعة القدس المفتوحة، عمان، 1997م، ص 336.

[2]– ينظر: عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي في البنية العربية، ص189، 191.

[3]– المرجع نفسه، ص 189.

خاتمة

خاتمـــة

صفوة القول أن القدماء كان لهم فضل كبير في إرساء وتقعيد قواعد علم الصرف من خلال دراساتهم المستفيضة لكل قضاياه، فَهُمْ لم يتركوا لا شاردة ولا واردة فيه، إلا وتطرقوا إليها بالدراسة والتحليل والتفسير، فانتجوا لنا مؤلفات كثيرة تعد حصيلة لغوية وفكرية لجهود علماء منذ آلاف السنين، وهذه المؤلفات مازالت إلى يومنا هذا تُدَّرَسْ و تُدْرَسُ من طرف الباحثين المحدثين وهذا يبدو جليا في دراستنا هذه، فقد حاول المحدثون إعادة استقراء هذه المؤلفات الصرفية والوقوف على مقولات المتقدمين وتفسيراتهم لمختلف التغيرات التي تلحق بنية الكلمة العربية، ومحاولة إعادة دراستها بشكل أسهل وأيسر وفق ما تفرزه الدراسات الصوتية الحديثة.

ونهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أثر الفكر الصوتي في الصرف العربي القديم وذلك من خلال رصد التغيرات الصوتية في الأفعال والمشتقات الموجودة في مدونة شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون، وما لاحظناه أثناء رصدنا لهذه التغيرات أن المحدثين اختلفوا مع القدماء في كثير من المواضع وخصوصا في طريقة تفسيرهم لبعض الظواهر الصرفية؛ وذلك باعتمادهم على وزن الفعل انطلاقا من صورته الحالية لا صورته الأصلية ودعوتهم إلى تخليص الصرف العربي من فكرة الأصول واعتماد الميزان الصوتي في تفسير هذه التغيرات كونه أكثر قدرة على تمثيل المنطوق وسهولة استعماله في الواقع اللغوي.

لكن وجهة نظرنا أن لكل من القدماء والمحدثين آراءهم ومفاهيمهم الخاصة بهم في هذه القضية ، فإن كان للميزان الصوتي دور وأهمية في تفسير البنى الصرفية، هذا لا يعني أن نستغني عن الميزان الصرفي لأنه هو الآخر له أسسه في تفسير البنية الصرفية، فهو يفرق بين بنية الاسم وبنية الفعل، وكذا المفرد والجمع وهذا غير ممكن بالنسبة للوزن الصوتي كونه يحاكي المنطوق ويهمل الخواص الداخلية للكلمة العربية.

كما أن نقد المحدثين للنظرية الصرفية كان فيه كثير من المغالاة والمبالغة، بقولهم أنهم أخفقوا في الربط بين علم الصرف وعلم الأصوات، وهذا يجعلنا نظن أن القدماء ما لم يكونوا على دراية بأهمية الأصوات في تحليل البنى الصرفية والعكس صحيح، فقد عرض القدماء آرائهم فيما يخص تأثير الأصوات في باب الإدغام الذي يتمثل في دمج صوتين متماثلين من حيث المخرج والصفة من أجل تيسير النطق والبعد عن التعقيد الصوتي فالدراسات اللغوية عندهم تبين مدى عنايتهم بهذا الجانب، ولعل أبرز ما يميز الدراسات الصوتية الحديثة عن القديمة هو إعطاء الأولى توصيفا أكبر للأصوات اللغوية واطلاق مفاهيم ومسميات جديدة عليها تواكب تطور اللغة، وكل ذلك مرده إلى توفر الوسائل والأجهزة الحديثة في دراسة الأصوات ووصفها.

أما القول بأن اعتماد القدماء في تعليل التغيرات والظواهر الصوتية على الشكل الكتابي أوقعهم في مزالق كثيرة أثناء وضعهم للنظام الصرفي، فهذا أيضا مردود لأنهم اعتمدوا على السماع والقياس في وضع قواعد هذا العلم، والكتابة العربية هي أمر تواضع عليه علماء اللغة عبر مراحل تاريخية عديدة، وهي بطبيعتها عاجزة عن تمثيل المنطوق كله وهي صفة تشرك فيها جميع اللغات.

ويمكن أن نأخذ آراء المحدثين من منظور التقدم والتطور لا منظور الغفلة والخطأ فدراسة الصرف العربي في ضوء الفكر الصوتي المعاصر هو أمر لابد منه وحاجة ملحة في الدرس اللغوي الحديث، خصوصا بعد التطورات التي شهدتها الدراسات الصوتية والإمكانات المتاحة لها في عصرنا الحالي، إذ كشفت عن تفسيرات صوتية تخدم الصرف العربي القديم وبينت مدى أهمية الأصوات وتفاعلها في تشكيل البنية الصرفية، وعليه لا يمكن تخطئة علماء الصرف القدماء في عدم إبراز العلاقة بين العلمين و خدمة بعضهما البعض في الدرس اللغوي؛ لأنه طبيعة البيئة مختلفة والوسائل المعتمدة متباينة بين القدماء

والمحدثين، وهو مما جعل دراساتهم وتفسيراتهم غير كافية مقارنة مع ما تسجله الدراسات الحديثة .

وقد أسفرت هذه الدراسة عن النتائج الآتية ونجملها فيما يلي:

- شرح لامية الأفعال مدونة ثرية جدا، لما تحمله من تراث علمي ومعرفي تعكس فكر وسعة إطلاع صاحبها العلامة عبد الكريم الفكون القسنطيني، فقد كان فقيها وأديبا ونحويا كبيرا، ترك لنا مؤلفات عديدة تشهد على براعته وتفوقه العلمي حيث لمع اسمه في تاريخ قسنطينة خاصة والجزائر عامة، من خلال عنايته باللغة العربية وعلومها خاصة علمي النحو والصرف.
- إجماع القدماء والمحدثون على سقوط الواو إذا كانت في فاء الفعل، للتخفيف والتصحيح المقطعي وتفادي الثقل.
- يقر المحدثون بأنه لا وجود لالتقاء الساكنين في اللغة العربية بل يوجد تقصير العلة الطويلة وحذف شبه العلة.
- اختلاف نظرة كل من القدماء والمحدثين إلى حروف المد فهي عند القدماء ساكنة وعند المحدثين حركات طويلة وبالتالي لا تختلف عن الحركات القصيرة إلا من ناحية الكمية.
- حصر القدماء حروف الزيادة في عشرة أحرف أمر خاطئ فكل حرف قابل للزيادة.
- توهم القدماء وجود حركة قصيرة تسبق الحركة الطويلة من جنسها وهذا الوهم ساقهم إلى أخطاء في تفسير الصيغ الصرفية.
- أن القدماء عدو حروف العلة ثلاثة (الألف والواو والياء)، أما المحدثون فيرون أن حروف العلة اثنان فقط وهما (الواو والياء) أما الألف فهي حركة طويلة وليست حرف علة.

- رفض المحدثين تفسير القدماء في أن الواو والياء قلبتا همزة في اسم الفاعل، ويرون أن ما حدث هو إسقاط للواو والياء وأحلت محلهما الهمزة.
- صوت الهمزة من الأصوات التي يصعب نطقها؛ لذا فالصيغة التي تشتمل على همزتين يعمد الناطق إلى التخلص من إحدى الهمزتين من أجل التخفيف والبعد عن الثقل.
- لا يوجد إعلال بالنقل في نظر المحدثين، وإنما تسقط الحركة الطويلة (الواو والياء) ويعوض مكانها بطول الحركة القصيرة.

يبقى هذا المجال مفتوحا ومتشعبا، لذا توصي الباحثة في ختام هذه الدراسة إلى استمرار البحث فيه من أجل الكشف عن مدى تأثير علم الأصوات على علم الصرف وتوظيفه في خدمة اللغة العربية.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

الكتب:

- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، 1403هـ/ 1983م، ط3.
- إبراهيم أنيس:
  - الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م.
  - من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط3، 1966م.
  - موسيقى الشعر، دار النهضة، القاهرة، ط4، 1972م.
- إبراهيم عبد الله الفرضي: العذب الفائض شرح عمدة الفارض، دار الفكر مصر، ط 2 1394 هـ، ج1.
- أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، تعليق محمد بن عبد المعطى، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط)(د ت).
- أحمد المقري التلمساني: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شرح وضبط مريم قاسم طويل وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت ط1، 1995م، ج3.
- أحمد أمين: ضحى الإسلام، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1949م.
- أحمد بن الربيع عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ج1.
- أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان: وفيات الأعيان، تح: إحسان عباس، بيروت 1397هـ/1977م، ج5.
- أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، سلسلة الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة ط2، 1434هـ/ 2013م.

- أحمد عبد الباقي: معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م.
- أحمد كشك: من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة، (د ط)، 1983م.
- أحمد محمد الخراط: معجم ألفاظ الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق سوريا، (د ط) 1989م.
- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، ط3، 2008م.
- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط2، 2005 م.
- أحمد مختار عمر:

– البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر عالم الكتب، ط6 1988م.

– دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، (د ط) 1418هـ/ 1997م.

- أنور عبد الحليم: الملاحة وعلوم البحر عند العرب، دار المعرفة، الكويت، 1979م.
- باي ماريو: أسس علم اللغة، تر أحمد عمر مختار، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م.
- برتيل مالمبرج: علم الأصوات، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب القاهرة، 1985م.
- بركات كمال الدين عبد الرحمان بن محمد ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء تح: إبراهيم السمرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1985م.
- بسام بركة: علم الأصوات العام: أصوات اللغة العربية، مركز النماء القومي، بيروت 1988م.
- بقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر بيروت، لبنان.

- بقاء يعيش بن علي ابن يعيش: شرح الملوكي في التصريف، تح فخر الدين قباوة المكتبة العربية، حلب سوريا، ط3، 1973م.
- بكر بن الحسن ابن دريد: جمهرة اللغة، تح: منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت 1987، ط1 ج1.
- بكر محمد بن السّري ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط3، 1988م، ج3.
- تمام حسان:

– اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، ط 1994.

– مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1955م

– الخلاصة النحوية، عالم الكتب، ط1، 1420هـ/ 2000م.

- جان كانتينيو: دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح قرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، 1996م.
- جلال الدين السيوطي:

– الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمود سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية 2006م.

– المزهر في علوم اللغة، شرح وتعليق محمد أحمد جاد المولى وآخرون دار التراث بالقاهرة، ط3، (د ت) ،ج2.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر، ج 3.

- جمال الدين ابن مالك: الألفية، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت، 1421هـ/ 2000م.
- جمال الدين القطفي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح: أبي الفضل إبراهيم، ط مصورة دار الفكر العربي بالقاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، 1406هـ/ 1986م، ج3.

- جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق: فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، المشهور بالشرح الكبير، تح مصطفى النحاس، كلية الآداب- جامعة الكويت 1413هـ/1993م.
- جوتلف برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، تح: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، ط2، 1414هـ/ 1994م.
- حسام البهنساوي: الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث مكتبة زهراء الشرق ، ط1، 2005م.
- حسن الكسائي: ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة 1982م.
- حسن هنداوي: مناهج الصرفيين ومذاهبهم، دار القلم، دمشق، ط1989،1م
- حسين أحمد ابن فارس: مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ط)، 1399هـ، 1979م ج 3.
- خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، ط1، بغداد 1965م.
- خليل حلمي: الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2 1998م.
- داود عبده: دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح، الكويت، (د، ت).
- ديزيرة سقال: الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية للطباعة والنشر والتوزيع ط1، 1996م بيروت.
- راجي الأسمر: المعجم المفصل في علم الصرف، مراجعة إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة ط3، 1977هـ.

- زيد عبد الرحمان بن علي بن صالح المكودي(ت807هـ): شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، ج2، 1993م.
- سعيد حسن السيرافي: في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دراسة وتحقيق: عبد المنعم فائز دار الفكر، دمشق سوريا، ط1، 1403هـ/1983م.
- سعيد شنوقة: مدخل إلى المدارس اللسانية، المكتبة الأزهرية للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008م.
- سعد مصلوح: دراسة السمع والكلام، عالم الفكر، القاهرة، 1400هـ/ 1980م
- سمير شريف استيتية: اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط1، 1425هـ/ 2005م.
- شمس الدين أحمد بن سليمان ابن كمال باشا: الفلاح شرح المراح، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،1346هـ.
- شوقي ضيف وآخرون مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط: الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 1325هـ/2004م.
- طحان الأندلسي: مخارج الحروف وصفاتها، تح: محمد يعقوب تركستاني، بيروت ط1، 1404هـ/ 2006م.
- طيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ط3، 1992م.
- طيب اللغوي: مراتب النحويين، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر.
- عاطف مدكور: علم اللغة بين القديم والحديث، مطبعة ابن خلدون، دمشق 1987م.
- عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ج3.
- عباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة 1415هـ / 1994م، ط3، ج1.

- عبد الرحمان بن أحمد الخليل الفراهيدي: العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي مؤسسة الأعلمي، 1408هـ، 1988م، ج 7.
- عبد الشكور معلم عبد فارح: الصرف الميسر، تقريب لامية الأفعال لابن مالك بأسلوب سهل مع الجداول والتدريبات، دار العلم للنشر والتويع والترجمة، القاهرة، 1442هـ، ط2
- عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1400هـ/ 1980م، بيروت.
- عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة بين القديم و الحديث، ط3، 1989م.
- عبد القادر الميهري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي ط1 1993م، بيروت، لبنان.
- عبد القادر عبد الجليل:
  - الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط1، 1418هـ/1998م
  - علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية، (د ط) 1998م.
  - المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، جامعة مؤتة، ط1، 1993م.
- عبد القاهر الجرجاني: المفتاح في الصرف: تح محسن بن سالم العميري الهذلي المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1424هـ.
- عبد الكريم الفكون: منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية تح: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1408هـ/ 1987م، بيروت لبنان.
- عبد اللطيف الخطيب: المستقصى في التصريف، دار العروبة، الكويت، ط1 1424هـ/ 2003م، ج1.
- عبد المقصود محمود عبد المقصود: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية الدار العربية للموسوعات، 1427هـ/ 2006م، ط1.

- عبده الراجحي: التطبيق الصرفي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1 1420هـ/1999م.
- علاء جبر محمد: المدارس الصوتية عند العرب –النشأة والتطور– دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1،(1427هـ/ 2006م).
- علي الجازم، مصطفى أمين: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، (د ط) الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي الفارسي:

– المسائل الحلبيات من النحو والصرف، تح: حسن الهنداوي 1441هـ/1987م، دار القلم دمشق.

– التكملة، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، بغداد 1981م.

- علي بن مؤمن ابن عصفور الاشبيلي: الممتع الكبير في التصريف: تح فخر الدين قباوة مكتبة بيروت ط3، 1996م،ج1.
- علي سليمان عبد الرحمن: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي دار الفكر العربي، القاهرة، م1، ط1، 1422هـ/ 2001م.
- عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، لبنان، ط1،(د ت) ج4.
- غانم قدوري الحمد: المدخل إلى علم أصوات العربية، منشورات المجمع العلمي، بغداد 1423هـ/2002م.
- فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الخانجي القاهرة، 1497هـ/1977م.
- فاطمة الهاشمي بكوش: نشأة الدرس اللساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني إبتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2004م.

- فتح عثمان ابن جني:

– التصريف الملوكي: تح ديزيره سقال، دار الفكر العربي بيروت، ط1، 1998م.

– الخصائص، تح: محمد علي نجار، مطبعة دار الكتب القاهرة 1371هـ/1952م، ج1.

– المصنف: تح وتعليق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط1، 1419هـ/ 1999م، ج1.

- فخر الدين قباوة: تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط3، 1993م.
- فرديناند دي سوسير: علم اللغة، ترجمة: بوتيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، ط3 1985م.
- قاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري:

– أساس البلاغة، تح محمد باسل دار الكتب العلمية بيروت، 1998م، ج1، ص256.

– المفصل في صنعة الإعراب، تح: علي بو ملحم دار مكتبة الهلال، ط1، 1993م بيروت.

- قاسم سعد الله:

– شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون، داعية السلفية، دار الغرب الإسلامي 1406هـ/ 1986م، ط1، بيروت لبنان .

– تاريخ الجزائر الثقافي، دار الغرب الإسلامي، ط1 1500هـ/ 1830م، ج1.

- قاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك دار العروبة، مصر،1959م .
- قاسم محمد إبراهيم الحفناوي: تعريف الخلف برجال السلف، دار الكتاب، 1967م ج1.
- كامل السيد شاهين: الرائد الحديث في تصريف الأفعال، المكتبة الأزهرية للتراث.
- كارل بروكلمان: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف القاهرة ط5.

- كمال بشر:

– دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1998م، (د ط)، ج2.

– علم الأصوات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2000 م.

– علم اللغة العام، قسم الأصوات، دار المعارف، ط1979م.

- ماري نوال غاري بريور: المصطلحات المفاتيح في اللسانيات، تر: عبد القادر فهيم الشيباني، سيدي بلعباس الجزائر، ط1، 2007م.
- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزبادي: القاموس المحيط ، دار الرسالة، ج1.
- محمد الأنطاكي : المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي بيروت ط3، 1971م.
- محمد الخضري: حاشية الخضري، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ج2.
- محمد الصالح الضالع: علم الأصوات عند ابن سينا، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية (دط)، (دت) .
- محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، مطبعة وادي الملوك بمصر، ط4 1373هـ.
- محمد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي ط1، 2001م، ج12.
- محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي: شرح الشافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، ج1.
- محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، شرح محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة ج1.

- محمد بن عبد الله ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي 1967م.
- محمد بن يوسف بن علي حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح وشرح رجب عثمان محمد مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة،(د ط) (د ت)،ج1.
- محمد جواد النوري: علم أصوات العربية، مطبوعات جامعة القدس المفتوحة عمان 1997م.
- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث مطبوعات الجامعة، الكويت، 1984م.
- محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري:

– شرح الندى وبل الصدى تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط1، 1383ه/ 1963م، ج1.

– شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا بيروت 1991م

- محمد محمد داود: الصوائت والمعنى في العربية دراسة دلالية ومعجم، دار غريب القاهرة (د ط)، 2001.
- محمد محي الدين عبد الحميد: دروس في التصريف، المكتبة العصرية، صيدا بيروت 1416ه/ 1995م.
- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، ط3 1994م.
- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي:

– طبقات اللغويين والنحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر 1973م.

- تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مصطفى حجازي التراث العربي الكويت، (د ط) 1408هـ/ 1987م، ج24.

- محمد منصف القماطي: الأصوات ووظائفها، دار الوليد، طرابلس، ط2 2003.
- محمد يونس: المعنى وظلال المعنى، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2 2007م.
- محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2 1420هـ.
- محمود علي بسة: فتح المجيد شرح كتاب العميد في علم التجويد، تح محمد الصادق القمحاوي، دار العقيدة، القاهرة، ط1، 2003م.
- مسعود بن عمر التفتازاني: شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف تح عبد العال سالم المكتبة الأزهرية للتراث، ط8، 1417، 1997م.
- مصطفى النحاس:

- التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية اللسان العربي، الرباط م18، ج1، 1400هـ/ 1980م.

- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، مكتبة الفلاح الصفا-الكويت، ط1، 1981م.

- مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.
- نصر محمد بن محمد الفارابي: كتاب الموسيقى الكبير، تح: عطاس عبد الملك خشيبة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، دت.
- هادي نهر: الصرف الوافي- دراسة وصفية تطبيقية- عالم الكتب الحديث، ط1 اربد- الأردن، 2010م.

الأطروحات:

- صلاح الدين سعيد حسين: التغيرات الصوتية في التركيب اللغوي العربي- المقطع- الكلمة – الجملة، رسالة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور سامي عوض قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين سوريا 2009 م.
- عبد الكريم الفكون:

– شرح لامية الأفعال، دراسة وتحقيق وردة مسيلي، أطروحة دكتوراه إشراف أ، د/ عبد الله بوخلخال، جامعة الجزائر، 1429هـ 2008م.

– فتح اللطيف في أرجوزة المكودي في التصريف، دراسة وتحقيق ابن إبراهيم السعيد أطروحة دكتوراة، إشراف عبد الله بوخلخال، تخصص لغة، جامعة الجزائر، 2004-2005م.

- عثمان محمد آدم عبد المحمود: الإعلال والإبدال عند اللغويين – دراسة صرفية صوتية- رسالة دكتوراه في علم اللغة، إشراف بكري محمد الحاج، قسم الدراسات النحوية واللغوية، جامعة أم درمان الإسلامية، جمهورية السودان 146هـ/2005م.
- عيسى العزري: شرح لامية الأفعال للبجائي: تحقيق ودراسة، رسالة ماجيستر، إشراف المختار بوعناني، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة وهران 2009م.
- نسرين عبد الله شنوف العلواني: البحث الصرفي في الدراسات اللغوية العربية الحديثة أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 1423هـ/2003م.

المقالات:

- أحمد الحمو: محاولة ألسنية في الإعلال، مجلة عالم الفكر، الكويت، المجلد عشرون العدد الثالث، 1989م.

- إنعام الحق غازي، ناصر محمود: المقطع الصوتي وأهميته في الكلام العربي، مجلة القسم العربي، جامعة بنجاب، لاهور – باكستان، ع 24 ،2017م.
- أوس إبراهيم الشمسان: التغيرات الصوتية في المبني للمفعول، مجلة جامعة الملك سعود م4، 1412هـ/1992 م.
- جعفر نايف عبابنة: التقاء الساكنين بين الحقيقة والوهم، مجلة اللغة العربية الأردني، ع 66، كانون الثاني–حزيران.
- حسن فوزي الشايب: في الصرف العربي ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ربيع الأول1436هـ/2014م، ع6.
- سعيد شواهنة: إشكالية الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، المجمع ع7، 2013م.
- سعيد بوبقار : الشعر التعليمي: ماهية، وتاريخا، وأهمية، مجلة العلوم الإنسانية ديسمبر 2018م، ع 50.
- شاوش محمد بن رمضان: إرشاد الحائر إلى آثار أدباء الجزائر، طبع وإشهار داود بريكسي، تلمسان، ط1، 2001 م، مج 2.
- عبد الغني شوقي موسى الأدبعي: من قضايا المورفولوجيا العربية في التصنيف والشكل الوظيفي، مجلة الملك خالد للعلوم الإنسانية، م25، ع 2، ربيع الثاني 1438هـ/ يناير 2017م.
- عبد القادر بوزياني:

– حياة شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون القسنطيني، (ت 1073هـ) وآثاره العلمية كتاب فتح المالك في شرح لامية ابن مالك، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

– دراسة تحليلية في منهج مخطوط" فتح المالك في شرح لامية ابن مالك" لعبد الكريم الفكون القسنطيني(1073هـ)، المجلة المغاربية للمخطوطات 2020م، المجلد 16، ع 01.

- عليان بن محمد الحازمي: الأصوات العربية بين الخليل وسيبويه، بحوث كلية اللغة العربية ع 2، جامعة أم القرى، السعودية، 1404هـ/1405هـ.
- عبد القادر الخليل: ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى، أبحاث اليرموك- سلسلة الآداب واللغويات- الأردن، مج 15، ع 1 1997م.
- علاء عبد الأمير شهيد السنجري، أصيل محمد كاظم: في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقويم، مجلة جامعة كربلاء العلمية، م10،ع1 2012م.
- عمار ساسي: المدخل إلى الصوتيات تاريخيا جهود متعاقبة عبر العصور من الفرعونية إلى العصر الحديث، إصدارات مخبر اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات جامعة سعد دحلب، البليدة الجزائر، د ط، 1434هـ/ 2013م .
- كمال بشر: مفهوم علم الصرف، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، نوفمبر، 1389هـ ج25.
- مازن المبارك: في تاريخ علم الصرف ومصطلحاته، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد19، ربيع الأول1421هـ/ 2000م، الإمارات العربية المتحدة، دبي
- مجلي محمد أحمد كريري: اتجاهات التجديد في البحث الصرفي المعاصر(دراسة في المنهج)، مجلة الدراسات الشرقية، العدد 53، يوليو2014م، ج2.
- محمد بهجة الأثري: الآلة والأداة في ضوء التمدن الحديث وعبقرية اللغة مجلة المجمع العلمي العراقي، م10، بغداد 1962م.
- محمد الحاج ميدعو: الشعر التعليمي في ديوان "حدائق ذات بهجة" للشيخ غنيمي البرناوي(مسح عام وتقديم)، مجلة الراسخون، مجلد3، عدد 2، جانفي 2018م.

فهرس الرموز الصوتية

الصوت	الرمز
الألف	**A**
الباء	**B**
الزاي	**Z**
الطاء	**T**
الواو	**W**
الفاء	**F**
الياء	**Y**
الدال	**D**
اللام	**L**
الميم	**M**
صامت	**ص**
حركة	**ح**
الحركات	**الرمز**
فتحة قصيرة	**a**
ضمة قصيرة	**u**
كسرة قصيرة	**I**
فتحة طويلة	**aa**
كسرة طويلة	**ii**

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
[وَلَقَدْ صَرَفْنَا للنَاسِ فِي هَذَا القُرْآنِ مِنْ كُلِ مَثَلٍ]	89	الإسراء	08
[وَتَصْرِيفُ الرِيَاحِ والسَحَابِ المُسَخَرِ بَيْنَ السَمَاءِ والأَرْضِ]	164	البقرة	08
[وَإِذَا مَا أُنْزِلَتِ سُورَةٌ نَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُمْ مَنْ أَحَدٍ ثُمَ انْصَرَفُوا صَرَفَ الله قُلُوبَهُم بِأَنَهُمْ قَوْمٌ لاَ يَفْقَهُونَ]	127	التوبة	08
[وَالذِينَ يَقُولُونَ رَبَنَا اصْرِفْ عَنَا عَذَابَ جَهَنَمَ]	65	الفرقان	08
[تَؤُزُهُمْ أَزًّا]	83	مريم	19
[وَإِذَا المَوْءُودَةُ سُئِلَتْ]	08	التكوير	19
[لِسَعْيِهَا راضِيَة]	09	الغاشية	127
[وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُسْفِرَةٌ]	38	عبس	127
[ضَاحِكَةٌ مُسْتَبْشِرَةٌ]	39	عبس	127
[وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ]	24	القيامة	128

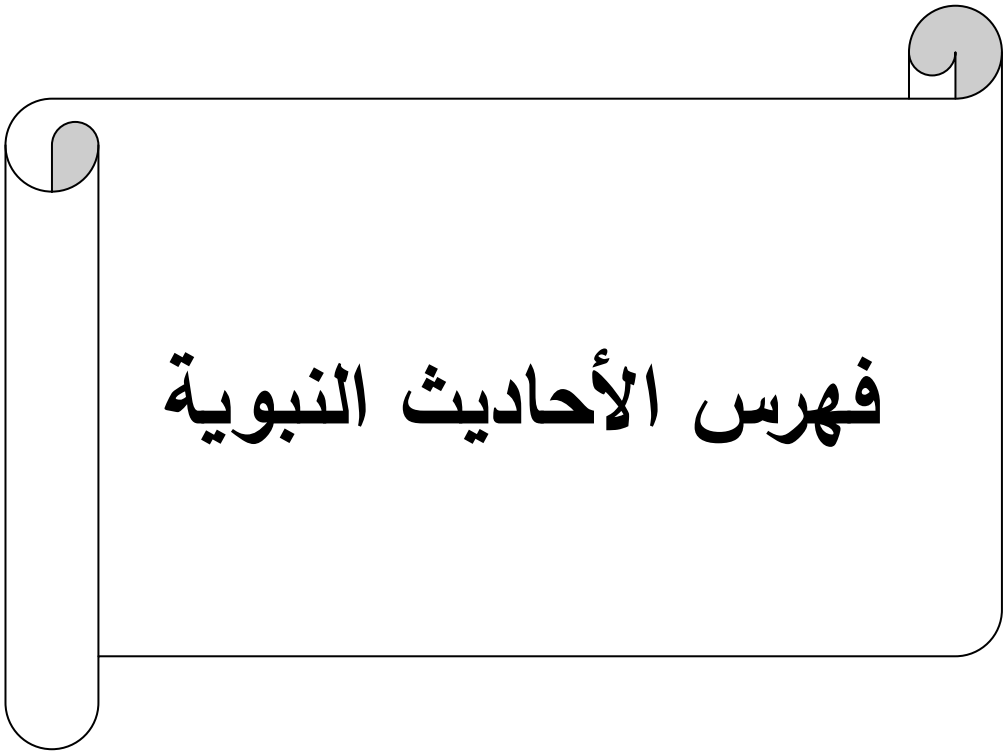

فهرس الأحاديث النبوية

الحديث	الصفحة
{الوَلَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ ...}	131
{والسِّواكُ مَطْهَرَةٌ للفَمِ ومَرْضَاةٌ للرَّبِّ}.	131
{واليَمِينُ الفَاجِرَةُ مَمْحَقَةٌ للمَالِ، مَنْفَقَةٌ للسِّلْعَةِ}.	131

فهرس الأبيات الشعرية

القافية	القائل	الصفحة
ظَاهِرَا	المكودي	13
الرُومَ	أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان	19
البُومِ	أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان	19
الجِرَاثِيم	أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان	19
جَادَهَا	مسلم الهراء	19
إِيرَادَهَا	مسلم الهراء	19
أَطْوَادَهَا	مسلم الهراء	19
حُرِي	ابن مالك	26
مُعَوِلِي	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	120
تَفَضُلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	121
القتل	أعرابي	128
فَعُلاَ	ابن مالك	127
وَجِلاَ	ابن مالك	127
قُبِلاَ	ابن مالك	129
انْتِظَارِي	عدي بن زيد العبادي	128
سَعَلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	137
فَعَلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	137
كَمُلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	137
أَكُلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	136
عَجِلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	136
غَلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	138
هَزَلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	138
العَمَلاَ	جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببحرق	138

فهرس الأمثال والأقوال

الأمثال	الصفحة
عَزَّ بَزّ	128
الأقوال	**الصفحة**
(أَرْضٌ مَفْعَاتٌ)	128
(مَقْثَأَةٌ)	128
(أَرْضٌ مَبْطَخَة)	129
(مَذْأَبَة)	129
(مَذْأَبَةٌ)	129
(مَرْنَبَةٌ)	129

الملخص

الملخص:

يشكل علم الصرف أحد المرتكزات التي يقوم عليها الدرس اللغوي عامة؛ فهو يُعنى بالولوج في صميم الألفاظ العربية ومعرفة ما يطرأ عليها من تغيرات، وهو كأي علم يُفيد ويَستفيد من غيره من العلوم اللغوية، ولعل أبرز هذه العلوم هو علم الأصوات فهو يستفيد منه في بعض أبوابه، فإذا كان الصرف هو تغيير يلحق بنية الكلمات، إمّا بالزيادة أو الحذف أو الإعلال أو الإدغام، فإن أغلب هذه التغيرات في جوهرها تستند على حقائق صوتية محضة، وتعد دراسة الصرف العربي في ضوء معطيات علم الأصوات من الاتجاهات الحديثة التي أثبتت فاعليتها في فهم الكثير القضايا الصرفية من خلال دراستها من جانب نطقي، بعيدا عن قيود الكتابة العربية التي غالبا ما تهمل التفاعلات الصوتية الموجودة على مستوى الكلمة؛ لأنها تركز فقط على الصوامت دون الصوائت، وهو الخطأ الذي وقع فيه القدماء؛ إذ اهتموا بشكل الكلمة وأهملوا جانبها النطقي، مما أفقد الكلمة مقوماتها الصوتية كما قادهم إلى الإتيان بأصول مقدرة لا تمثل واقع هذه الكلمات.

وقد أشرنا في بحثنا هذا إلى بعض هذه الدراسات التي عمدت إلى نقد التراث الصرفي القديم، ومحاولة إعادة مراجعة أبوابه واستكشاف مواطن الضعف فيه، سعيا منها إلى إيجاد تفسيرات صوتية دقيقة لمختلف قضايا الصرف العربي من خلال اعتمادهم على مفهوم المقطع الصوتي، لكن الجدير بالذكر هنا أن جل هذه الدراسات ومنه دراستنا هذه لا تعني بتاتا التمسك بما هو حديث والإنقاص من قيمة النظرية الصرفية القديمة، وإنما كان المبتغى الوحيد هو الجمع بين القديم والحديث من أجل بناء وإعادة صياغة نظرية صرفية تتفق مع معطيات علم اللغة الحديث، وتمثل الواقع اللغوي خير تمثيل وذلك من أجل فهم موضوعاته وتسهيله وتيسيره على طلبة العلم.

الملخص:

الكلمات المفتاحية: التصريف العربي– الفكر الصوتي – التغيرات الصوتية– شرح لامية الأفعال– عبد الكريم الفكون.

Abstract:

Morphology is one of the pillars of linguistic lessons in general. It's concerned with getting into the heart of Arabic terms and identifying their changes. Like any other science gives to and takes from other branches of linguistics. Perhaps the most prominent of those branches is phonetics; it takes from it in many cases. If morphology is the change that occurs in the structure of words by addition, elision or assimilation, most of these changes are fundamentally based on sound facts. The study of Arabic Morphology in phonetic terms is a recent trend that has proven its effectiveness in understanding many morphological questions in studying them phonetically, away of the Arabic transcript limitations that generally neglects the sound interactions in words because it focuses on merely on the voiceless rather than the voiced sounds, which is the old researchers fault. They were interested in the form of words and neglected their pronunciation that made words lose their phonetic basics. This led them to come up with estimated roots that did not represent the reality of these words.

We referred in this research to some of those studies that criticized the old morphological heritage, attempted to revise its chapters and explore its weaknesses, in an effort to find accurate phonetic interpretations of various Arabic morphological issues through their reliance on the concept of syllables. It is also worth mentioning that most of these studies including our current study do not at all mean adhering to what is modern and underestimating the value of the old morphological theory. But the only aim was to combine the old and the modern in order to build and reformulate a purely morphological theory that goes in accordance with modern linguistics, and better represents the linguistic reality in order to comprehend its topics and facilitate it for students.

Keywords:

Arabic Morphology, the concept of sounds, sound change, Lamiat AlAfaal interpretation (book), Abdul Karim Alfakoon.

Résumé :

La science de morphologie est l'un des piliers sur lesquels la leçon linguistique est basée en général; Il s'agit d'accès au cœur des mots arabes et de connaître les changements qui leur surviennent, et c'est comme toute science qui profite et bénéficie des autres sciences linguistiques, et peut-être la plus importante de ces sciences est la phonétique, il en profite dans certains de ses chapitres, et sismographie est un changement qui attache la structure des mots, soit en augmentant, soit par la suppression, le raisonnement ou la fusionnement, la plupart de ces changements dans leur essence sont basés sur des faits phonétiques pur, et L'étude de morphologie arabe est à la lumière des données de la phonétique à partir des tendances modernes qui se sont révélées efficaces pour comprendre de nombreuses concepts morphologiques à travers leur étude du côté de prononciation, Loin des restrictions de l'écriture arabe, qui néglige souvent les interactions phonétique au niveau des mots; Parce qu'il se concentre uniquement sur les consonnes sans le voyelles, qui est l'erreur dans laquelle les anciens ont fait; Alors qu'ils s'occupaient du mot et négligeaient son aspect prononciation, qui a perdu le mot ses éléments vocaux, car il les a amenés à apporter les origines estimées qui ne représentent pas la réalité de ces mots.

Dans cette recherche, nous avons indiqué certaines de ces études qui ont critiqué l'ancien patrimoine morphologique, et une tentative de revoir ses portes et d'explorer les faiblesses, dans le but de trouver des explications phonétique précises pour diverses concepts morphologie arabe par leur dépendance à l'égard Le concept du syllabes, mais il convient de noter ici que la plupart de ces études, y compris notre étude, ne signifient pas du tout l'adhésion à ce qui est moderne et réduit la valeur de l'ancienne théorie morphologique, mais le seul objectif était le mélange de l'ancien et du moderne afin de construire et de reformuler une théorie des échanges cohérente avec les données de

la linguistique moderne, et la réalité linguistique représente la meilleure représentation et c'est de comprendre ses sujets, le faciliter et le faciliter sur les étudiants des sciences.

Mots-clés: morphologie arabe – pensée vocale - Changement audio sonore - Explication des verbes analphabètes - Abdul Karim al-Fakkon.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
بسملة	
آية قرآنية	
كلمة شكر	
مقدمة	أ- ج
مدخل: علم التصريف	
أولا: مفهوم الصرف والتصريف	7- 9
ثانيا: مصطلح التصريف في التراث العربي	9- 13
ثالثا: التسمية بالتصريف والصرف	13- 15
رابعا: التصريف والاشتقاق	16- 17
خامسا: نشأته ومراحل تطوره	18- 24
سادسا: موضوعه وميدانه	24- 27
سابعا: أهميته	27- 28
حوصلة عن المدخل	29
الفصل الأول: الفكر الصوتي العربي	
المبحث الأول: علم الأصوات- مفهومه- نشأته- أقسامه	31
مفهومه	31
نشأته	31
- عند القدماء	31- 40
- عند المحدثين	40- 41
أقسامه	41- 45
الفونيتيك والفونولوجيا	45- 49
أهمية الدراسة الصوتية	49- 50
المبحث الثاني: مخارج الأصوات وصفاتها	51

مفهوم المخرج	51- 53
المخارج عند القدماء	53- 57
المخارج عند المحدثين	57- 59
صفات الأصوات	59- 68
حوصلة الفصل الأول	69
الفصل الثاني: الصرف العربي في الدرس اللغوي الحديث	
المبحث الأول: الصرف العربي بين النقد والتجديد	71
مفهوم المورفولوجيا	71- 72
مكونات النظام المورفولوجي(الصرفي)	73
مفهوم المورفيم وأنواعه	73- 75
نقد المحدثين للصرف العربي القديم	75- 79
اتجاهات تجديد الصرف العربي في الدرس اللغوي الحديث	80- 95
المبحث الثاني: المقطع الصوتي وأثره في الدرس الصرفي القديم	96
مفهوم المقطع	96- 99
أنواعه	99- 100
خصائصه	100- 101
أهميته	102
أثره في الدرس الصرفي القديم	102- 105
حوصلة الفصل الثاني	106
الفصل الثالث: الظواهر الصرفية في شرح لامية الأفعال لعبد الكريم الفكون	
المبحث الأول: عبد الكريم الفكون حياته وآثاره	108
عائلته وامتيازاتها	109- 110
مولده	111
نشأته	111- 112

تعلمه	112
شيوخه	115 -113
تلامذته	116 -115
صفاته	118 -116
وظائفه	119 -118
وفاته وآثاره العلمية	122 -119
المبحث الثاني: التعريف بمدونة شرح لامية الأفعال	123
ماهية لامية الأفعال	126 -124
التعريف بمدونة شرح لامية الأفعال	126
منهج عبد الكريم ومصادره	130 -126
السمات المميزة لشرح عبد الكريم الفكون	131 -130
المبحث الثالث: التغيرات الصوتية في الأفعال	134 -132
الفعل المجرد	153 -135
فصل في حكم اتصال تاء الضمير أونونه بالفعل الثلاثي المعتل	157 -154
الفعل المزيد	166 -158
الفعل المضارع	171 -167
الفعل المبني للمجهول	176 -172
فعل الأمر	180 -177
المبحث الرابع: التغيرات الصوتية في المشتقات	181
اسم الفاعل	188 -181
اسم المفعول	192 -189
المصدر	200 -193
المصدر الميمي واسما الزمان والمكان	207 -201
اسم الآلة	211 -208
خاتمة	216 -213

قائمة المصادر والمراجع	231 -218
فهرس الرموز الصوتية	233
فهرس الآيات القرآنية	235
فهرس الأحاديث النبوية	237
فهرس الأبيات الشعرية	239
فهرس الأمثال والأقوال	241
الملخص	248 -243
فهرس المحتويات	253 -250